جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية الآداب و العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة ماجستير

التخصص: علم الاجتماع الثقافي

بنيـــة و نمـــط أســـــرة

الأستـــاذ الجامـــعي

دراسة ميدانية مقارنة لعينة من أساتذة العلوم الاجتماعية لجامعة سعد دحلب بالبليدة
و أساتذة العلوم الدقيقة لجامعة هواري بومدين بباب الزوار

من طرف

ربيـــع لحبيـــب

أمام اللجنة المشكلة من

جمال معتوق	أستاد محاضر ، جامعة البليدة	رئيسا
خليـفة بوزبـرة	أستاد محاضر ، جامعة البليدة	مشرفا و مقررا
ناصر قاسيمي	أستاد محاضر ، جامعة البليدة	عصوا مناقشا

البلييدة ، جوان 2007

شـكــر

أشكر الله على ما وهب لي من نعمة العقل و الرغبة في العلم و التعلم.

و أتوجه بتشكراتي الخالصة و عرفاني الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور/ خليفة بوزبرة الذي ذلل لي الصعاب و سهل لي الطريق لإنجاز هذا العمل بفضل إرشاداته القيمة و توجيهاته السديدة.

تشكراتي و عرفاني للدكتور/ قاسيمي ناصر لنصائحه و مساعداته الجليلة.

كما أتوجه بالشكر و العرفان إلى جميع الدكاترة و الأساتذة الذين تشرفت بتوجيهاتهم و نصائحهم و خدماتهم الجليلة و هم على التوالي: الدكتور/ جمال معتوق ، الدكتور/ رابح كشاد ، الدكتور / علي حويتي الدكتور/ عبد الغني مغربي ، الدكتور/ محي الدين عبد العزيز ، الدكتور/ رابح درواش ، الأستاذ/ أحمد براح ، الأستاذ/ شريف درويش و كل من له الفضل في تعليمي و ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

ملخـــص

إن الأسرة ومنذ ظهورها في المجتمعات الإنسانية وهي تتعرض للتغير حتى تتكيف مع الأوضاع المستجدة، وما فقدانها لبعض وظائفها و التغير في بنائها و شكلها إلا ردة فعل للتغيرات العامة الحاصلة في المجتمع و استجابة للتغيرات الجارية فيه، حتى تحافظ الأسرة على وجودها و استمرارها مسايرة بذلك التطور و التغير في الحياة. بحيث أصبح نمط الأسرة النواة من السمات المميزة للأسرة في عالم اليوم، و التي تنحصر التزاماتها في الزوجين و أولادهما الصغار، عكس ما كانت عليه في السابق أي في نمط الأسرة الممتدة.

و لقد شهد المجتمع الجزائري، كغيره من المجتمعات تحولات عديدة، انعكست هي الأخرى على مجال الأسرة، إذ لعبت مختلف التغيرات الاجتماعية و الثقافية دورا فعالا في تغير نمط و شكل الأسرة، وذلك بتلاشي نمط الأسرة الممتدة وبروز شكل جديد من أشكال الأسرة و هو ما اصطلح عليه باسم الأسرة النواة.

ونظرا لأن الأسرة تعيش دائما إطارا اجتماعيا و ثقافيا، فلا شك من أن العلم في العصر الحديث يعتبر إحدى مقوماته وأكثر الجوانب الثقافية دينامية ، و عليه فإن المجتمع الجزائري بعد الاستقلال أولى اهتماما خاصا بالتعليم، وذلك بإتاحة فرصة التعلم لكلا الجنسين، وإنشاء عدد كبير من المؤسسات التعليمية و خاصة التي تهتم بالتعليم العالي بصفته أرقى مستويات التعليم، حيث ينفرد به ذوي المعارف العلمية العالية، مما أسفر عن تخرج نخبة مثقفة واعية متمثلة في الأستاذ الجامعي الذي يتلقى من أسرته، باعتباره فردا من أفراد المجتمع ، القيم و المعايير الدينية و العادات و التقاليد الاجتماعية التي يندمج بواسطتها في المجتمع و يتفاعل مع الآخرين يتأثر بهم و يؤثر فيهم، يتخذ من البحث العلمي القائم على الموضوعية و التجربة و الدراسات الميدانية مثلا أعلى له، لأن التعليم أكسبه خبرة و مهارة سهل عليه شق طريقه في الحياة ، كما جعله لا ينقاد بسهولة لتقاليد و أعراف المجتمع، و مكنه من التميز بين أنماط السلوك المختلفة .

و من خلال الأسئلة التي طرحناها في الإشكالية ، فقد حاولنا الكشف و التعرف على نمط و شكل أسرة الأستاذ الجامعي الذي يمثل النخبة المتعلمة و المثقفة في المجتمع، والدور الذي تلعبه تنشئته و ثقافته

المرجعية و كذا تكوينه و تخصصه العلمي في تحديد ذلك النمط الأسري الذي تبناه، و دلك بوضع فرضيتين مفادهما :

1- تؤثر طبيعة التكوين العلمي في العلوم الإنسانية و العلوم الدقيقة في نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي.

2- تؤثر الثقافة المرجعية في اختيار نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي.

وبغرض التحقق من صدق الفرضيتين، فقد اعتمدنا على الخطوات المنهجية التالية:

إذ بدأنا دراستنا بالجانب النظري الذي تضمن فصله الأول المدخل المنهجي للدراسة، و ذلك بتحديد الإشكالية بأسئلتها لنجيب عنها بفرضيات موضوعية، مبررين الأسباب الذاتية و الموضوعية لاختيار الموضوع، ثم ذكرنا الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، لنحدد بعدها المفاهيم الأساسية التي جاءت في الدراسة و المقاربة السوسيولوجية التي اعتمدناها و الدراسات التي لها صلة بهذا الموضوع.لنتبعه في الفصل الثاني بالتطرق إلى التنشئة الاجتماعية، ثم تعرضنا بعد ذلك في الفصل الرابع للتغير الاجتماعي و الثقافي و الأسري،و في الفصل الخامس تعرضنا للأسرة الجزائرية و مظاهر تغيرها و عوامله. ثم انتقلنا إلى الجانب الميداني للدراسة مستهلينه بالفصل السادس بالتطرق للأسس المنهجية للدراسة، مبينين المناهج المستعملة في الدراسة، والأدوات المستعملة في جمع البيانات، العينة و طرق اختيارها، مجالات الدراسة و الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة، و بعدها انتقلنا إلى الفصل السابع و الأخير المتضمن تحليل الجداول البيانية، ثم تحليل بيانات الفرضيتين، فتحليل نتائجها و الاستنتاج العام، لنعرض في الأخير المراجع التي اعتمدناها في هذه الدراسة.

قائمـــة الجداول

الرقم		الصفحة
01	تزايد عدد الأساتذة على المستوى الوطني من سنة 1979 إلى غاية سنة 2004	70
02	نسب الفتيات اللائي يزاولن الدراسة مقابل الذكور	97
03	توزيع الأسر حسب النوع في الريف و الحضر سنة1966	100
04	توزيع الأسر حسب النوع في الريف و الحضر سنة 1998	101
05	تطور معدل النشاط النسوي في الجزائر (%)	105
06	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	117
07	التخصص الدراسي لأفراد العينة، الجنس و السن	118
08	التخصص الدراسي و الأصل الجغرافي	120
09	التخصص الدراسي و عدد الأولاد	121
10	التخصص الدراسي و مدة الزواج	122
11	التخصص الدراسي و المستوى التعليمي للوالدين	123
12	التخصص الدراسي و الحالة المهنية للأولياء	124
13	التخصص الدراسي لأفراد العينة	126
14	التخصص الدراسي و جهة الدراسة قبل التمدرس	127
15	التخصص الدراسي و لغة التكوين في الدراسات العليا	128
16	التخصص الدراسي و نمط الأسرة المرغوب فيه	129
18	التخصص الدراسي و نمط الأسرة المرغوب فيه و تعليل	130
19	التخصص الدراسي و كيفية اختيار شريك الحياة	131
20	التخصص الدراسي و مقاييس اختيار شريك الحياة	133
21	التخصص الدراسي و كيفية تكوين مقاييس اختيار شريك الحياة	135
22	التخصص الدراسي و طبيعة الرضا عن الزواج وتعليله	137
23	التخصص الدراسي و متولي شؤون الأسرة أثناء غياب الزوج	138
24	نمط الأسرة المرغوب فيها وعلاقته بالأصل الجغرافي	139
25	نمط الأسرة المرغوب فيه و تعليله	140
26	لغة تكوين أفراد العينة في الدراسات العليا	141

27	المستوى التعليمي لوالدي أفراد العينة	142
28	الطبيعة المهنية لوالدي أفراد العينة	143
29	سن أزواج و زوجات أفراد العينة	144
30	المستوى التعليمي لزوجات و أزواج أفراد العينة	146
31	الحالة المهنية لزوجات و أزواج أفراد العينة	147
32	كيفية اختيار شريك الحياة	148
33	مقاييس اختيار شريك الحياة	149
34	كيفية تكوين مقاييس اختيار شريك الحياة	151
35	طبيعة الرضا عن الزواج و تعليله	152
36	مكان إقامة أفراد العينة الحالي	153
37	مكان إقامة أفراد العينة الحالي وطبيعة الرضا عنه و تعليله	154
38	عدد الأسر المقيمة بالمسكن العائلي	155
39	عدد أفراد الأسرة الكلي داخل المسكن العائلي	156
40	المتدخل و طبيعة التدخل في الشؤون الخاصة للأسرة	158
41	طبيعة ممارسة عملية النسل و تعليله	159
42	المتولي شؤون الأسرة أثناء غياب الزوج	160

الفهرس

ملخـــــص

شكـــر

مقدمـــة.....09

1. مدخل منهجي.....10
1.1الإشكالية 10
2.1. الفرضيات.....12
3.1. تحديد المفاهيم 13
4.1. أسباب اختيار الموضوع.....21
5.1. أهداف الدراسة.....21
6.1. المقاربة السوسيولوجية.....22
7.1. الدراسات السابقة.....25
2. مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأثرها في سلوك الفرد 28
1.2. التنشئة الاجتماعية ماهيتها و أهميتها.....28
1.1.2. أهمية التنشئة الاجتماعية 28
2.1.2. معنى التنشئة الاجتماعية و مفهومها.....29
2.2. خصائص التنشئة الاجتماعية 31
3.2. الصفات لعامة للتنشئة الاجتماعية.....32
4.2 .هيئات التنشئة الاجتماعية.....32
1.4.2. الأسرة والأساليب التي تستعملها في عملية التنشئة الاجتماعية.....33
2.4.2. المدرسة والأساليب التي تستعملها في عملية التنشئة الاجتماعية.....34
3.4.2. جماعة الأقران والأساليب التي تستعملها في عملية التنشئة الاجتماعية.....36
4.4.2. وسائل الإعلام و الأساليب التي تستعملها في عملية التنشئة الاجتماعية.....37
5.4.2. دور العبادة و الأساليب التي تستعملها في عملية التنشئة الاجتماعية.....38
5.2. شروط التنشئة الاجتماعية السليمة أو الصحيحة.....39
6.2. التحليل الوظيفي لعملية التنشئة الاجتماعية.....40
7.2. الأسرة الجزائرية و التنشئة الاجتماعية 41
3. التغير الاجتماعي، الثقافي و الأسري.....43
1.3. معنى التغير الاجتماعي و مفهومه.....43
2.3. الامتداد التاريخي للتغير الاجتماعي.....45
3.3. عوامل التغير الاجتماعي..... 47
1.3.3.العامل الديموغرافي.....47
2.3.3. العامل البيولوجي 48
3.3.3. العامل الاقتصادي 49
4.3.3. العامل الفيزيقي (الطبيعي) 49
5.3.3. العامل التكنولوجي و الثقافي.....51
6.3.3. العامل السياسي و الإيديولوجي 51

4.3. التغير الثقافي 52
1.4.3. مفهوم الثقافة و معناها.....52
2.4.3. معنى التغير الثقافي و مفهومه.....54
3.4.3. آثار التغير الثقافي و عوامله 55
5.3. التغير الأسري، مظاهره و عوامله.....57
1.5.3. مظاهر التغير الأسري.....57
1.1.5.3. تغير شكل الأسرة و حجمها.....57
2.1.5.3. تغير نمط العلاقات داخل الأسرة.....58
3.1.5.3. تحرر الفرد من الضوابط التقليدية.....59
4.1.5.3. تغير الأسلوب الزواجي.....59
5.1.5.3 تغيرمكانة المرأة بالتعليم و الخروج للعمل.....61
6.1.5.3. انخفاض الإنجاب.....62
7.1.5.3. تغير المجال السكني للأسرة.....63
2.5.3. تغير وظائف الأسرة.....63
3.5.3. عوامل التغير الأسري.....65
1.3.5.3. العامل الجغرافي.....66
2.3.5.3. العامل الديمغرافي (السكاني).....66
3.3.5.3. العامل الايديولوجي.....66
4.3.5.3.العامل الاقتصادي 67
5.3.5.3. العامل الثقافي و التكنولوجي.....67
6.3.الجامعة الجزائرية و التغير الاجتماعي و الثقافي 68
4. **الأسرة، نظرياتها و أنماطها**.....71
1.4. أهمية الأسرة و ماهيتها.....71
1.1.4. أهمية الأسرة.....71
2.1.4. معنى الأسرة و تعريفها.....72
2.4. خصائص الأسرة ومميزاتها.....74
3.4. تطور نطاق الأسرة.....75
4.4. أشكال الأسرة.....77
1.4.4. الأسرة الممتدة و خصائصها.....77
2.4.4. الأسرة النواة أو الزواجية و خصائصها.....79
5.4. وظائف الأسرة.....80
6.4. النظريات الخاصة بالأسرة 81
1.6.4.النظرية التطورية 82
1.1.6.4. نظرية لويس هنري مورغان.....82
2.1.6.4. نظرية فريديرك إنجلز.....82
2.6.4. النظرة التركيبية.....83
1.2.6.4. نظرية (إدوارد وستر مارك).....83
3.6.4. نظرية الاستقرار العائلي.....84
1.3.6.4. نظرية (فريد يريك ليبلاي) 84
4.6.4. النظرية الاجتماعية.....86
1.4.6.4. نظرية تقلص الأسرة (إميل دوركايم) 86
2.4.6.4. نظرية الأسرة المعاصرة (تالكوت بارسونز) 86
5.6.4. الانتقادات الموجهة لنظريات الأسرة.....87

1.5.6.4. نقــد النظرية التطورية.....87

2.5.6.4. نقــد النظرية الاجتماعية.....88
3.5.6.4. نقد الاتجاه البنائي الوظيفي.....89
5. الأسرة الجزائرية، خصائصها و تطورها.....90

1.5. الأسرة الجزائرية، ماهيتها و أنواعها.....90
1.1.5. ماهية الأسرة الجزائرية.....90
2.1.5. أنواع الأسرة الجزائرية.....91
1.2.1.5. الأسرة الممتدة.....91
2.2.1.5. الأسرة النووية (الزواجية).....92
3.2.1.5. الأسرة الانتقالية.....92
2.5. التطور التاريخي للأسرة الجزائرية.....93
1.2.5. الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار.....94
2.2.5. الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار.....94
3.2.5. الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال.....96
3.5. ظهور الأسرة الزواجية في المجتمع الجزائري و عوامله.....98
1.1.3.5.الأسرة الجزائرية في تعدادي 1966 و 1996.....100
4.5. مظاهر تغير الأسرة الجزائرية.....102
1.4.5. تغير الأسلوب الزواجي.....102
2.4.5. تغير و تطور مكانة المرأة 103
3.4.5. انخفاض معدل الخصوبة و النسل.....106
4.4.5. الهجرة و التحضر.....107
5.5. خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة.....108
6. الأسس المنهجية للدراسة.....111
1.6. الناهج المتبعة في الدراسة.....111
1.1.6. الأدوات التاريخية.....111
2.1.6. المنهج الوصفي 112
3.1.6.المقارنة.....112
4.1.6.الأساليب الإحصائية.....112
2.6. الأدوات المنهجية المستعملة في جمع البيانات.....113
1.2.6.المقابلة.....113
2.2.6. الاستمارة.....113
3.6. أساليب عرض البيانات و تحليلها.....114
4.6. العينة و طرق اختيارها.....114
5.6. مجالات الدراسة.....115
1.5.6. المجال المكاني.....115
2.5.6. المجال البشري.....115
3.5.6. المجال الزمني.....116
6.6. صعوبات الدراسة.....116
7. تحليل بيانات الدراسة.....117
.7. بناء و تحليل الجداول.....117
1.7. بناء و تحليل جداول البيانات العامة 117
2.7. بناء و تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الأولى.....126
3.7.بناء و تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثانية.....139
4.7. تحليل نتائج الفرضيات.....161

1.4.7. تحليل نتائج الفرضية الأولى 161
2.4.7. تحليل نتائج الفرضية الثانية.....164
5.7. الاستنتاج العام.....169
الخاتمة.....171
البيبلوغرافيا.....173
الملاحق

مـقدمـــة

لا يزال موضوع الأسرة يجذب اهتمام الباحثين في مختلف الميادين، و بالأخص في ميدان علم الاجتماع، لما لها من أهمية في حياة الفرد و المجتمع ، باعتبارها وحدة من أهم وحدات المجتمع، و ما تلعبه من دور حيوي في بناء القيم والاتجاهات تشكيل شخصية الإنسان.

إن الأسرة، و عبر تطورها التاريخي، تتعرض باستمرار للتغير، حتى تتكيف مع الأوضاع المستجدة، و ما التغير الذي حدث في شكلها و بنائها إلا استجابة للتغيرات الجارية في المجتمع، بفعل العوامل المتعددة و المتداخلة وأهمها العوامل الاجتماعية و الثقافية، حتى تحافظ على وجودها و استمرارها، مسايرة بذلك التطور و التغير في الحياة.

فالملاحظ أن من أهم التغيرات البارزة في الأسرة هو بناؤها أو شكلها، فبناء الأسرة الكبير أخذ في الضيق و التلاشي في معظم مجتمعات العالم، بحيث أصبح نمط الأسرة النواة من السمات المميزة للأسرة في عالم اليوم، و التي تنحصر التزاماتها في الزوجين و أولادهما الصغار، عكس ما كانت عليه في السابق أي في نمط الأسرة الممتد.

و لقد شهد المجتمع الجزائري، كغيره من المجتمعات، منذ عهد الاستعمار إلى ما بعد الاستقلال تحولات عديدة، انعكست هي الأخرى على مجال الأسرة، إذ لعبت مختلف التغيرات الاجتماعية و الثقافية دورا فعالا في تغير نمط و شكل الأسرة، وذلك بتلاشي نمط الأسرة الممتدة وبروز شكل جديد من أشكال الأسرة و هو ما اصطلح عليه باسم الأسرة النواة.

و نحاول من خلال هذه الدراسة، التعرض إلى التغيرات التي حدثت للأسرة الجزائرية بصفة عامة، و محاولة الكشف و معرفة نمط و شكل أسرة الأستاذ الجامعي الذي يمثل النخبة المتعلمة و المثقفة في المجتمع، والدور الذي تلعبه تنشئته و ثقافته المرجعية و كذا تكوينه و تخصصه العلمي في تحديد ذلك النمط الأسري الذي تبناه. و نستهل هده الدراسة بالجانب النظري الذي يتضمن فصله الأول المدخل المنهجي للدراسة.

الفصل1
مـدخـل منـهـجي

يعتبـر هـذا الفـصل بمـثابة مـدخل منهجـي للموضـوع المـدروس، إذ سـيتم التطـرق فـيه إلـى إشـكالية البحث التـي تتضمن التساؤلات الأساسية المطروحة للدراسـة، ثم تتبع بإجابـات عن تلك التساؤلات متضمنة في فرضيات علمية نتحقق من مصداقيتها خلال الدراسة الميدانية، كما نتطرق إلـى ذكر الأسباب الذاتية و الموضـوعية لاختيار الموضـوع، الأهداف المرجوة من هذه الدراسـة، و كـذا إلـى تحديـد أهـم المفاهيم المـستخدمة فـي الدراسـة، بالإضـافة إلـى المقاربـة النظـرية المعتمدة و أخيرا بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالدراسة من قريب.

1.1.الإشـكالـــيـة

يعتبـر دراسـة التغير الاجتماعـي من الدراسـات التـي تحظـى باهتمام كبير لدى علماء الاجتماع، فهو يخص مختلف مجـالات الحياة وخصائصها السلوكية و الفعلية و الثقافية، كمـا يمس المجتمعات بمختلف أشكالها وأنظمتها الاجتماعية.

و باعتبار الأسرة الوحدة الأساسية و الخلية الأولـى فـي المجتمع، و نظـرا لأنهـا تعيش إطارا ثقافيا تتفاعل معه تفاعلا متنوعا، فإن أي تغير أو تحول يصيب المجتمع، فإنـه يؤثـر فـي نمطهـا وبنائها و كذا وظائفها، لأن الأسرة بصفتها وحدة اجتماعية، لا يمكن عزلها عن المجتمع، بل إنها تعكس مرحلة التغير التـي يمـر بهـا. و بفضل مرونتها و حـركيتها، فإنهـا استطاعت أن تكيف بـناءها و أنـشطتها مـع التغيـرات الحاصلة في المجتمع، إذ حافظت على بقائها و توازنها، و بالتالي على توازن المجتمع و استقراره.

ومـنذ ظهـور الأسـرة فـي المجـتمعات الإنـسانية وهـي تتعـرض للتغيـر حتـى تتكيـف مـع الأوضـاع المستجدة، ومـا فقدانها لـبعض وظائفهـا و التغير في بنائها و شكلها إلا ردة فعل للتغيرات العامة الحاصلة فـي المجتمع و استجابة للتغيرات الجارية فيه، حتى تحافظ الأسرة على وجودها و استمرارها مسايرة بذلك التطور و التغير في الحياة.

ومن أهم التغيرات البارزة في الأسرة هو بناؤها، فبناء الأسرة الكبير أخذ في الضيق و التلاشي في معظم مجتمعات العالم، بحيث أصبح نمط الأسرة النواة أو الزوجية من السمات المميزة للأسرة في عالم اليوم و التي تنحصر إلتزامتها في الزوجين و أولادهما الصغار.

و لا يختلف المجتمع الجزائري عن المجتمعات الإنسانية الأخرى، إذ شهد تحولات وتغيرات عميقة مست مختلف مجالاتـه، انعكست نـتائجها علـى أنظمتـه و مؤسساته الاجتماعية، خصوصا الأسرة و هي

إحدى المؤسسات التي أصبحت ميدانا لبروز تلك التغيرات.

ولقد بينت دراسة أجريت سنة **1966**، تحت عنوان " الأسرة الحديثة " أن المجتمع الجزائري شهد تغيرات في مجالات الحياة، وأصبحت الأسرة تعيش مرحلة تغير في ظل ثورة عميقة اقتصادية و سياسية و ثقافية، متسائلة هل تبقى الأسرة الحديثة ـ ذات النمط الجديد ـ التقليدي، متمسكة بقيمها السابقة في ظل هذه التغيرات؟ فكان الجواب: أن بناء الأسرة الأبوية ينتهي في عالم قائم على الصناعة وتتطور الأسرة و تتغير لتصبح أسرة زوجية نواتية [74](ص13) .

فما يميز الأسرة الجزائرية المعاصرة هو تقلص حجمها من النظام الممتد إلى النظام النووي، لتأخذ طابع الأسرة الزوجية ـ النووية ـ أساسها الأب و الأم و أولادهما، قائمة بذاتها في كافة المجالات، معتمدة أسلوبا جديدا في الحياة والتفكير بعيدا عن العادات و التقاليد الاجتماعية الموروثة، إذ تبين خلال تعداد سنتي 1966و 1998 أنه بعدما كانت تمثل الأسرة النواة في الحضر سنة 1966نسبة 61,30% ، ارتفعت خلال 32 سنة لتصل إلى 70,88% ، و نفس الشيء بالنسبة للريف التي كانت تمثل فيه نسبة الأسرة النواة 58,12% سنة 1966، ثم ارتفعت إلى 71,33% سنة 1998، مما يؤكد تغير نمط الأسرة الجزائرية وتأثرها بالتحولات الماكروسوسيولوجية التي شهدها المجتمع الجزائري.

و يمكن أن نلاحظ مظاهر التغير في الأسرة من خلال جملة من المؤشرات، و التي منها، الميل إلى النمط الأسري الزواجي القائم على أساس الاختيار الحر في الزواج، تقلص العلاقات القرابية، ظهور قيمة الفرد كفرد متحرر نسبيا من قيود الجماعة، ضعف الرقابة و الضبط الاجتماعي، الاعتماد أكثر على المؤسسات المختصة، تغير القيم و العادات و الضوابط التقليدية الملزمة و بالأخص اتجاه المرأة، انخفاض معدل الإنجاب ومعدل الخصوبة، و تقلص مجال الأسرة المكاني مما أدى إلى الاستقلالية في المسكن و المعيشة.

من هنا يتبين أن الحياة تغيرت و برزت اتجاهات و قيم جديدة و فوارق فردية، مما ساعد على إضفاء أسلوب و نمط حياة جديدة و تغير نمط الأسرة من الاتساع إلى الضيق و من الممتدة إلى النواة.

فالملاحظ أن تقلص حجم الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة كان نتيجة تداخل عوامل اجتماعية و ثقافية، و ذلك بتغير أسلوب و قيم و اتجاهات و نمط الحياة والعادات و التقاليد، وظهور الطابع الشخصي مقابل التضامن الجماعي و القرابي، أي تغير القيم التي كانت مرتبطة بالأسرة الكبيرة إلى القيم التي ترتبط بالأسرة الزوجية أو النواة.

ونظرا لأن الأسرة تعيش دائما إطارا اجتماعيا و ثقافيا، فلا شك من أن العلم في العصر الحديث يعتبر إحدى مقوماته وأكثر الجوانب الثقافية دينامية، و عليه فإن المجتمع الجزائري بعد الاستقلال أولى اهتماما خاصا بالتعليم، وذلك بإتاحة فرصة التعلم لكلا الجنسين، وإنشاء عدد كبير من المؤسسات التعليمية و خاصة التي تهتم بالتعليم العالي بصفته أرقى مستويات التعليم، حيث ينفرد به ذوي المعارف العلمية العالية، مما أسفر عن تخرج نخبة مثقفة واعية، ذات تكوين علمي متخصص و المتمثلة في الأستاذ الجامعي – الذكر منه و الأنثى، هذا الأخير الذي يتلقى من أسرته، باعتباره فردا من أفراد المجتمع ، القيم

و المعايير الدينية و العادات و التقاليد الاجتماعية التي يندمج بواسطتها في المجتمع و يتفاعل مع الآخرين يتأثر بهم و يؤثر فيهم، يتخذ من البحث العلمي القائم على الموضوعية و التجربة و الدراسات الميدانية مثلا أعلى له، لأن التعليم أكسبه خبرة و مهارة سهل عليه شق طريقه في الحياة ، كما جعله لا ينقاد بسهولة لتقاليد و أعراف المجتمع، و مكنه من التميز بين أنماط السلوك المختلفة . و من خلال اضطلاعه بمهمة التعليم في الجامعة، فإنه يعمل على تهيئة الأفراد للحياة المقبلة عن طريق الوظيفة التعليمية و التربوية و المتمثلة في تنمية الإدراك والميول و توجيهها وفق مصالح المجتمع، و كذا ترسيخ النظم و القيم و المعايير و الاتجاهات المشجعة للتقدم و التطور.

فمن خلال التغيرات التي عرفتها الأسرة، و الخبرة الاجتماعية و العلمية التي اكتسبها الأستاذ الجامعي و تخصصه العلمي، فالسؤال الأساسي الذي نريد طرحه هو الآتي:

- هل بنية و نمط أسرة الأستاذ الجامعي تتميز عن بنية و نمط الأسرة في المجتمع الذي ينتمي إليه ؟

ثم نتبعه بالأسئلة الفرعية التالية:

1- هل للثقافة المرجعية أثر في اختيار بنية و نمط أسرة ا لأستاذ الجامعيظ ؟

2- هل تختلف بنية و نمط أسر الأساتذة المتخصصين في العلوم الإنسانية عن بنية و نمط أسر الأساتذة المتخصصين في العلوم الدقيقة ؟

2.1. الفرضـــيات

1.2.1. الفرضـــية العامـــة

يتميز نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي بناء على ثقافته و طبيعة تكوينه العلمي.

2.2.1. الفرضـية الأولـى

تؤثر طبيعة التكوين العلمي في العلوم الإنسانية و العلوم الدقيقة في نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي.

التعليق على الفرضية:

نهدف من خلال هذه الفرضية إلى التحقق أو الوصول إلى معرفة مدى فعالية وتأثير طبيعة التكوين العلمي للأستاذ الجامعي و تخصصه في العلوم الإنسانية أو العلوم الدقيقة في تحديد نمط و بنية أسرته، و ذلك من خلال جملة من المؤشرات الدالة على ذلك، و المدلولات التي تعكس طبيعة التكوين و التخصص العلمي.

3.2.1. الفرضـية الثانـــية

تؤثر الثقافة المرجعية في اختيار نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي.

التعليق على الفرضية:

نهدف من خلال هذه الفرضية إلى التحقق أو الوصول إلى معرفة مدى فعالية وتأثير الثقافة المرجعية للأستاذ الجامعي في تحديد نمط و بنية أسرته، معتمدين في ذلك على جملة من المؤشرات الدالة

عليها كطبيعة التنشئة وثقافة الزوجين، و نظام القيم و الأعراف و أنساق الضبط الاجتماعي، التراث التقليدي في المعاش و التصور، أساليب السلوك و العمل و غيرها من المتغيرات الدالة على ذلك.

3.1تحديد المفاهيم.

يعتبر تحديد المفاهيم أمرا ضروريا لكل بحث علمي، قصد رفع كل غموض أو التباس حول المفاهيم المستعملة في الدراسة، فالمفهوم كما هو معلوم، ليس الحقيقة ذاتها، لكنه بنية ذهنية تحمل معان مختلفة حسب ثقافة الباحث و اتجاهاته و إيديولوجيته، كما تشمل بعض المميزات الثابتة لهذه الحقيقة، و معرفة هذه المميزات تسمح لنا بمعرفة الظاهرة محل الدراسة، و من هنا سنتطرق إلى تحديد بعض المفاهيم الهامة التي ينبغي تحديد معانيها حتى يتبين المقصود من استعمالها في هذه الدراسة و التي منها:

- **مفهوم البنية و البناء**

البنية عند الوظيفيين تعني النماطة أو بناء النمط بالارتكاز على وضع قائمة بالمتغيرات الهامة، والبرهان على أن هذه المتغيرات تمتاز بترابطات داخلية قوية أي موزعة بطريقة غير عشوائية، و استعمال هذه الترابطات الداخلية لتوزيع الأشياء المدروسة على أنماط أو أصناف.

و البناء هو النموذج المستقر للتنظيم الداخلي لجماعة ما، و هو يتضمن مجموعة العلاقات الموجودة فيها و بين جماعة أخرى من ناحية ثانية [61] (ص 22)، كما أنه تنظيم اجتماعي يقوم على الأوضاع الاجتماعية.

- **مفهوم البناء الأسري**

فيقصد بالبناء الأسري تلك الروابط القائمة بين أفراد الأسرة و كذا حجمها و شكلها بحيث أن جميع الناس في المجتمعات في الماضي و الحاضر، ولدوا و تربوا في " أسرة " تتكون كل منها في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتميان إلى جيلين فقط (جيل الآباء و جيل الأبناء) و هي تشمل على شخصين بالغين و هما الذكر و الأنثى اللذين يعرفان بأنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال [12] (ص 39) .

- **مفهوم الأسرة**

ليس من السّهل أو اليسير إعطاء تعريف للأسرة، إذ اختلف المفكرون في إعطاء تعريف موحد لها، بوصفها أقوى نظم المجتمع رغم صغر حجمها، فهي المهد الأول الذي يتربى في أحضانه الفرد، و تؤثر في تنظيم العلائق الاجتماعية بين الأفراد و الجماعات، كما تعتبر من الوحدات الأساسية التي يتكون منها البناء الاجتماعي.

و يعود صعوبة تحديد مفهوم خاص بالأسرة أو العائلة، إلى تعدد أمناطها و خصائصها حسب كل مجتمع و طبيعة العلاقات التي تكونها، و عليه فسنتطرق إلى ذكر بعض التعاريف التي قدمها بعض العلماء، و بعدها نستخلص تعريفا إجرائيا، كما هو معمول به في الدراسات الميدانية، ليسهل علينا إدراك معنى الأسرة المستعمل في هذه الدراسة.

فالأسرة لغة مأخوذة من الأسر، وهو القوة و الشدّة، و لذلك تفسّر بأنّها الدرع الحصينة، و إن أعضاء الأسرة يشدّ بعضهم أزر البعض، و يعتبر كل منهم درعا للآخر، وتطلق على أهل الرجل و عشيرته كما تطلق على الجماعة يضمهم هدف مشترك، كأسرة الأطباء، و أسرة المهندسين، و أسرة السائقين، و أسرة المحامين، و أسرة الأدباء [36] (ص 21) .

و قد ذهب المفكرون الأمريكيون إلى إطلاق لفظ أسرة على كل وحدة اجتماعية متكونة من شخص واحد أو مجموعة أشخاص تكفل لنفسها استقلالا اقتصاديا منزليا، سواء انطوت هذه المجموعة على وجود نساء و أطفال أو اعتمدت على عنصر الرجال فقط، و سواء كانت قرابة يقرها و يحددها المجتمع أم لا توجد هذه القرابة [36] (ص 22)

و لقد خلصت **نتائج الإحصائيات التي أجريت في كندا** سنة 1980، أن الأسرة عبارة عن: زوج أو زوجة مع أطفال غير متزوجين أو بدونهم مهما كان بينهم، أو أب بمفرده مهما كانت حالته الأسرية، مع أطفال أو مجموعة من الأطفال غير متزوجين يعيشون في نفس المسكن [62] (ص339).

مما يستخلص من هذين التعريفين، هو أنهما يحملان مميزات الأسرة الأوروبية التي تأثرت بدرجات التقدم التكنولوجي الذي عرفته المجتمعات الغربية.

و يعرفها (**أوغست كونت**) بأنها الخلية الأولى في جسم المجتمع و هي النقطة الأولى التي يبدأ منها في التطور، و يمكن مقارنتها بالخلية في التركيب البيولوجي في الكائن الحي، و هي و سط طبيعي و اجتماعي ينشأ فيه الفرد و يلقي عنه المكونات الأولى لثقافته و لغته و تراثه الاجتماعي. [10] (ص22) .

كما يعرفها (**سبنسر**) بأنها وحدة بيولوجية اجتماعية بصفة عامة هي خلاصة الجنس، و هي المرآة التي تعكس الخبرات والخصائص الموروثة، وهي بوصفها الخلية الاجتماعية تتأثر بالعوامل البيئية و الو راثية و مقومات التنازع و البقاء [10] (ص 03).

فالملاحظ من هذين التعريفين التأثير الواضح بالثورة البيولوجية من خلال المماثلة البيولوجية للأسرة و الخلية البيولوجية.

و يعرّف (**بيرجس و لوك**) (**E.W. BURGESS & A.J.LOCK**) الأسرة في كتابيهما الذي صدر عام 1953 بأنها : جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج و الدم و التبني ، و يعيشون معيشة واحدة ، ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج و الزوجة ، و الأم والأب ، و الأخ و الأخت ، و يشكلون ثقافة مشتركة [09] (ص 117) .

و يرتكز هذا التعريف على الاعتبارات التالية:

أ – أهمية العلاقات الزواجية باعتبارها دعامة أساسية اصطلح المجتمع على مشروعيتها.

ب- تكوين الأسرة هي أفراد تربطهم روابط الزواج و الدم أو التبني، طبقا للعادات و التقاليد السائدة في المجتمع.

ج- اتفاق أفراد الأسرة على أدوار محددة لكل منهم، إذ يشكلون ثقافة مشتركة [05] (ص 07) .

مما يلاحظ من هذا التعريف أنهما انطلاقا من خلال نظرية التفاعلية الرمزية، إذ تناولا الأسرة من

خلال الرموز التي تحملها أثناء مدارستها لوظائفها الأسرية، فالأسرة ليست عبارة عن مركب من الرموز و الأدوار فحسب، بل هي كل متكامل و معقد و في حركية و تحولات دائمة و ومستمرة.

ويعتبر **(ماكيفر و بيخ)** الأسرة جماعة تعرف على أساس العلاقات الجنسية المستمرة على نحو يسمح بإنجاب الأطفال و رعايتهم[69] (ص 177).

فالملاحظ في هذا التعريف أنه اقتصر على الجانب البيولوجي فقط و المتمثل في إنجاب الأطفال و أهمل العوامل العديدة الأخرى.

و يعرفها **(روبرت لوري)** بأنها: الوحدة الاجتماعية القائمة على الزواج[69] (ص 177) .

و الملاحظ أنه عرفها على أساس اجتماعي باعتبارها وحدة من وحدات المجتمع، و على أساس ثقافي باعتبارها وحدة قائمة على الزواج، و أهمل ذكر العوامل الأخرى.

كما يعرفها البروفيسور **(كنزلي ديفيز)** بأنها جماع من الأفراد تربطهم روابط دموية و اجتماعية متماسكة[03] (ص 11) .

الملاحظ من هذا التعريف أنه يركز على الروابط الدموية في حين أن الأسر في المجتمعات الغربية يكون انتماء بعض أفرادها عن طريق التبني، و كذلك الحال في المجتمعات البدائية التي تعتمد الصلات و الروابط العائلية على الاعتراف الإجتماعي و لا تعتمد فقط على الإنجاب.

و يرى (**مصطفى الخشاب**) الأسرة بأنها: الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب استقرار و تطور المجتمع [11] (ص43)، و قد أبرز هذا التعريف النقاط التالية:

أ- أن الأسرة جماعة بشرية تتصف بقواعد التنظيم، و يظهر هذا في شكل الأدوار الموكل بها كل فرد من أفرادها.

ب- يقع على الأسرة عبئ مسؤولية استقرار الحياة الاجتماعية، و هي دعامة أساسية يعتمد عليها المجتمع لتطوره و نموه.

فما يمكن استخلاصه من التعاريف السابقة صعوبة إعطاء تعريف لمفهوم الأسرة بسبب تعدد أنماطها بتعدد المجتمعات و اختلاف الثقافات و التوجهات و كذا الإيديولوجيات.

- **التعريف الإجرائي للأسرة**

و من هنا يمكن القول بأن الأسرة هي جماعة اجتماعية تتكون من ذكر و أنثى، تربطهم روابط بيولوجية يقرها المجتمع، و يترتب على ذلك حقوق و واجبات كرعاية و تربية الأطفال الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقة، كما تنقل إليهم ثقافة المجتمع، تعيش في وسط اجتماعي تؤثر فيه و تتأثر به، و هي بذلك تضمن استمرار النوع الإنساني للمجتمع و نموه و تطوره.

- **مفهوم الأسرة الممتدة (Famille Etendue)**

ما يقصد بالأسرة الممتدة، هو امتداد الأسرة لتضم عدة أجيال تضم بدورها مجموعة من الأسر البسيطة، و هي أسرة يرتبط فيه الأفراد بعضهم ببعض من خلال أصل قرابي واحد، و تحتوي على نماذج

من الأسر النواة، و قد عرفها (**روسر و هاريس**) (Rosser&Harris) بأنها علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة و التراحم من خلال الزواج و الإنجاب، بحيث تمتد إلى ثلاثة أجيال بدءا من الأجداد إلى الأحفاد [36] (ص 34).

فالأسرة الممتدة هي الأسرة التي تتكون من الزوج و الزوجة و أولاد هما الذكور و الإناث غير المتزوجين و الأولاد المتزوجين و زوجاتهم و أبنائهم و غيرهم من الأقارب كالعم و العمة و الابنة و الأرملة و يقيم هؤلاء جميعا تحت سقف واحد و يشاركون في حياة اقتصادية و اجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة.

- **<u>مفهوم الأسرة النووية أو الزوجية (الزواجية)</u> (Famille Nucléaire) ou (Conjugal)**

وتعتبر العائلة النووية نظاما عصريا من الأنظمة الاجتماعية و خاصية نمطية للمجتمعات الحديثة إذ يطلق علماء الاجتماع مصطلح **الأسرة البسيطة** أو **الأسرة النووية** أو **الأسرة الزوجية** أو **الأسرة الزواجية** على الأسرة التي تتكون من رجل و زوجته و أطفالهما الذين يعتمدون عليهما، و لهما مسكنهما الخاص و موار دهما الخاصة[56] (ص150) .

فالأسرة النووية أو الأسرة الزوجية عبارة عن "جماعة تتكون من الزوجين و أبنائهما غير المتزوجين، و ينتمي الفرد في العادة إلى أسرتين نوويتين، الأسرة النووية التي تربى فيها وتعرف باسم **أسرة التوجيه**، و الثانية التي يقوم فيها بدور الأب و هي **أسرة التكاثر**"[05] (ص 49).

و لقد أكدت الدكتورة (**سناء الخولي**)أن مصطلح الأسرة النواة و كذا مصطلح الأسرة الزوجية، يستخدم للإشارة إلى الأسرة المكونة من الزوج و الزوجة و أطفالهما المباشرين، و الفرق بينهما، أن الأسرة النواة يمكن أن يقيم مع أفرادهما أحد الأقارب مثل الأخت أو الأخ أو أحد الوالدين، أما الأسرة الزوجية فهي قاصرة على الزوجين و أطفالهما فقط، و الأسرة النواة أو الزوجية كوحدة تبدأ بمراسيم الزواج وتستمر خلال الحياة [12] (ص65).

أما (**بارسونز**) فيقول بأن الأسرة النووية: " تعرف كوحدة، تبدأ بمراسيم الزواج وتستمر خلال الحياة، وتتكون من الزوجين و أطفالهما "

أما (إميليو) فيعرفها بأنها : مجموعة متكونة من الزوجين و الأطفال القصر أو العزاب، و هي سريعة الزوال، و ذلك بأن ينتقل الأبناء إلى مساكن أخرى بعد الزواج و يتم زوال هذه الأسرة بوفاة الوالدين، و يعتبر هذا النوع من الأسر و المعروف بالأسرة النواة أو الزوجية أكثر انتشارا في المجتمعات الحديثة أو الصناعية نظرا لأنها أكثر تلاؤما و تكيفا مع هذه الحضارة.

و من هنا يمكن القول بأن الأسرة الزوجية، هي تلك الأسرة المتكونة من الزوج و الزوجة و أطفالهما المباشرين، فهي قاصرة على الزوجين و أطفا لهما فقط، و الأسرة النواة أو الزوجية كوحدة تبدأ بمراسيم الزواج وتستمر خلال الحياة و لها مسكنها الخاص و مواردها الخاصة.

- **<u>مفهوم التغير الاجتماعي</u>**

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التغير الاجتماعي، يجدر بنا أن نعرج إلى مفهوم **التغير** الذي يعرف بأنه ظاهرة عيانية موجودة في كل المستويات في المادة الحية و غير الحية، و كذلك في الحياة الاجتماعية[59] (ص 22) .

و التغير يحدث نتيجة تيارات و عوامل ثقافية واقتصادية و سياسية تتدخل بعضها في بعض، و يقصد بالتغير أيضا نوع التطور الذي يحدث في النظم و يؤثر في البناء و وظائفه [66] (ص 25) .

فالتغير هو كل تحول يحدث في نظام اجتماعي، سواء في البناء أو الوظيفة، خلال فترة زمنية محددة، يؤدي بدوره إلى إحداث سلسلة من التغيرات الفرعية في ذلك النظام.

كما يقصد به "الاختلاف ما بين الحالة الجديدة و الحالة القديمة" أو اختلاف الشئ عما كان عليه في خلال فترة محددة من الزمن، و حينما تضاف كلمة **اجتماعي** التي تعني ما يتعلق بالمجتمع، فيصبح التغير الاجتماعي هو التغير الذي يحدث داخل المجتمع أي على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن"[15] (ص 15) .

و الملاحظ أن التعاريف المتنوعة التي جاءت لتفسير معنى التغير الاجتماعي، أعطت تفاصيل مختلفة لأبعاد التغير الاجتماعي، إذ يرى (بارسونز) بأنه حالة، حيث التوازن السابق انقطع و حل محله توازن جديد دون أن يغير النظام الشامل، لكنه يحدث تغييرا في أحد الأجزاء- في تحت- أنظمة الأنظمة [59] (ص 222) .

و يعرف الأستاذ عبد المجيد عبد الرحيم التغير الاجتماعي بأنه "تحول في ثقافة المجتمع يؤدي به إلى تغيير المعايير التي يضعها المجتمع لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة"[41] (ص 182).

أما (**ولبرت مور**) (**W.Moor**) فيرى بأنه " التبدل الجوهري في الأبنية الاجتماعية، أي في نمط الفعل الاجتماعي و التفاعل الاجتماعي، بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل، كما تنعكس على التغيرات التي تطرأ على القيم و المعايير و المنتجات الثقافية و الرموز"[38] (ص 12).

كما يشير التغير الاجتماعي أيضا إلى " أوضاع جديدة تقع على البناء الاجتماعي و النظم و العادات و أدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج للتغير إما في بناء فرعي معين أو من جانب الوجود الاجتماعي أو البنية الطبيعة أو الاجتماعية"[69] (ص 414-415).

و من هنا يمكن تحديد التغير الاجتماعي من خلال ثلاثة أبعاد، **فالبعد الأول** هو أن التغير الاجتماعي مربوط بالزمن أي محدود زمنيا، و **الثاني** هو أن التغير الاجتماعي دائم أي يمكن ملاحظته في حالة مستقرة، و **البعد الثالث** أن التغير الاجتماعي هو ظاهرة جماعية"[62] (ص 278) .

- **<u>التعريف الاجرائي للتغير الاجتماعي</u>**

و ما نقصد بالتغير الاجتماعي في هذه الدراسة هو ذلك التبدل الجوهري و التغير الذي يشمل التعديلات التي تحدث في الأنساق و الأبنية الاجتماعية و الأنساق الفرعية داخل البناء الاجتماعي أي في نمط الفعل الاجتماعي و التفاعل الاجتماعي، بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل، كما تنعكس على التغيرات التي تطرأ على القيم و المعايير و المنتجات الثقافية و الرموز و كذلك أسلوب الأداء الوظيفي لهذه

الأنساق عبر فترة من الزمن، و كذا مختلف التعديلات التي مست الأسرة بوصفها نسقا فرعيا داخل البناء الاجتماعي.

- **مفهوم الثقافة و التغير الثقافي**

من أجل الإلمام بمفهوم التغير الثقافي، يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم **الثقافة**، بحيث أن ثقافة أي مجتمع تحتوي على نسق من القيم التي تؤدي إلى استمرارية عناصر هذه الثقافة، و هي تتألف من الجوانب المادية(مباني-كصانع-آلات-تكنولوجية... إلخ) و الجوانب المعنوية(عادات اجتماعية- نظم و طرق التفكير- قيم ..إلخ) "[21] (ص 114).

و الثقافة في نظر (تايلور) (Edward Taylor) هي ذلك الكل المعقد الذي يشمل على المعرفة، العقيدة، الفن، الأخلاقيات، القانون، العادات و القدرات الأخرى و التقاليد التي يكتسبها كفرد في المجتمع.

أما **مالينوسكي** فيرى بأن الثقافة تشمل فيما تشمل: الحرف الموروثة، و السلع، و العمليات الفنية، و الأفكار و العادات و القيم[29] (ص 184) .

و تجدر الإشارة إلى أن الثقافة تشمل على نظام القيم الذي هو اهتمام أو اختيار أو تفضيل يشعر معه صاحبه أن له مبرراته الخلقية أو العقلية أو الجمالية أو كل هذه مجتمعة بناء على المعايير التي تعلمها من الجماعة و وعاها في خبرات حياته نتيجة عملية الثواب و العقاب، فنظام القيم هو مرآة تعكس معايير الجماعة" [35] (ص 227) و تدفع الأفراد للتمسك بالعادات الاجتماعية.

و من هنا نلاحظ بأن حياة الفرد تتشكل من نسق من القيم، متمثلة في التقاليد و العادات و الاتجاهات الفكرية و المعتقدات و غيرها من عناصر الثقافة بمفهومها المتكامل، تكسبه أنماطا سلوكية خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وتتحول هذه الأنماط إلى عادات سلوكية يخضع لها الأفراد و يحافظ عليها المجتمع عن طريق الضبط الاجتماعي قصد المحافظة على كيان المجتمع.

فالمقصود بالثقافة في هذه الدراسة، ذلك الكل الذي تتضمن عناصر معنوية و أخرى مادية، و يشمل على مجموع ما يتعلم و ينقل من نشاط حركي، و عادات و قيم و اتجاهات و معتقدات تنظم العلاقات بين الأفراد، و أفكار و تكنولوجيا و ما ينشأ عنها من آثار أو سلوك يشترك فيه أفراد المجتمع. و أن ثقافة الأمة تتسع لكل ما أبدعته عبقريتها خلال مراحل تكوين حضارتها، منذ بداية الحياة الاجتماعية إلى وقتنا الحاضر.

- **التغير الثقافي**

يعرف التغير الثقافي بأنه عبارة عن تحول في ثقافة المجتمع يؤدي به إلى تغيير المعايير التي يضعها المجتمع نظرا لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة [41] (ص 182) .

كما يعرف بأنه تغير يحدث في الجوانب المادية و غير المادية للثقافة، و من ذلك العلوم الفنون و الفلسفة و التكنولوجيا واللغة والآداب، هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في أشكال المجتمع و بنياته و في

قواعده و نظمه[27] (ص 277) .

و يرى (ولبرت مور) (W.Moor) بأنه تبدلا جوهريا في الأبنية الاجتماعية، أي في نمط الفعل الاجتماعي و التفاعل الاجتماعي،بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل،كما تنعكس على التغيرات التي تطرأ على القيم و المعايير **و المنتجات الثقافية** و الرموز"[38] (ص 12).

فندما تتغير ثقافة المجتمع يحدث التغير الثقافي و الاجتماعي، فتتغير المعايير و القيم و البنيات الاجتماعية.

إن التغير الثقافي يعني في أبسط مظاهره، تعديل الأفكار و الاتجاهات و أساليب الحياة، كما يعني مدلوله العميق تعديل الإطار الإيديولوجي و توسيع عملية التفاعل الفكري لدى الإنسان كجزء منتمي و ملتحم بجماعات الواقع التي يجد نفسه واحدا في كل من بنائها المادي و الفكري و الروحي[21] (ص 145).

- **<u>التعريف الإجرائي للتغير الثقافي</u>**

إن المقصود بالتغير الثقافي هو ذلك التحول في ثقافة المجتمع و الذي يؤدي إلى تغيير المعايير التي يضعها المجتمع نظرا لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديد، إذ أول من يقع عليه التغير هو الأسرة باعتبارها تعيش دائما **إطارا ثقافيا**، و الممثلة الأولى لثقافة المجتمع، و أقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الفرد، و هي المدرسة الأولى للطفل التي تعمل على طبع شخصيته و إعطائها صبغة اجتماعية. بوصفها تقوم بالمحافظة على النمط الثقافي المستمد من النمط العام.

- **<u>مفهوم المرجعية الثقافية</u>**

إن الفرد لا يستطيع نزع نفسه من الإطار المرجعي بالكلية، و اقتلاع جذوره المتأصلة مهما مرت به السنون، و أن عملية الهضم الثقافي عملية عنيفة تترك في نفسه آثارا بعيدة المدى، بحيث يتأثر الفرد بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه، و كذا الثقافة الفرعية المحددة للاتجاهات و القيم و أسلوب أسرته و فلسفتها و خبراتها في الحياة، و كذلك الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية التي ينتمي إليها من حيث عدد الأفراد و نمط العلاقات السائدة بينهم، و خصائص الطفل الشخصية، كما يتأثر أيضا بالنظام التعليمي للدولة والمدرسة التي يلتحق بها و المجتمع المحلي الذي توجد به كل من الأسرة و المدرسة.

و عليه فإن المرجعية الثقافية تمثل ما سبق ذكره، إضافة إلى التنشئة الاجتماعية التي هي عملية إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام، عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه و توريثه إياه و تدريبه عن طريق التفكير السائد فيه، و غرس المعتقدات الشائعة في نفسه، فينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار و المعتقدات و الأساليب، فلا يستطيع التخلص منها لأنه لا يعرف غيرها، و لأنه يكون قد شب عليها، و تكون بدورها قد تغلغلت في نفسه و أصبحت طبيعة ثانية له [17] (ص 224) .

فتجد الفرد المتعلم أحيانا ينتمي إلى ثقافة فرعية لا ترقى في علوها إلى درجة تعليمه، و مرة أخرى يتأرجح بين ثقافتين فرعيتين، إحداهما ثقافة منبته، أي مجموعته الأسرية، و جماعته المحلية التي نشأ فيها

طفلا فصبيا فمراهقا، و الأخرى ثقافة المجموعات و الجماعات التي اشترك فيها في شبابه و بلوغه مبلغ الرجال[18] (ص 192) .

و بهذا فإن الثقافة المرجعية تتجلى من خلال أسلوب الحياة الذي يعتبر ذو أهمية خاصة من حيث أنه يكمل مع درجة التعليم و المهنة، درجة وعي الفرد التي تحددها الأفكار و التصورات والقيم و المثل التي امتصها (اكتسبها)من ثقافة مجتمعه، عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تسهم فيها الهيئات الاجتماعية المختلفة، رسمية كانت أو غير رسمية.

- **مفهوم التنشئة الاجتماعية**

لقد تعددت تعار يف التنشئة الاجتماعية، و قد أشير إلي أنها على أنها اكتساب الفرد شخصيته في المجتمع لمساعدته على تنمية سلوكه الاجتماعي الذي يضمن له القدرة على استجابات الآخرين و إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية و بذلك يتحقق قدر مناسب لدى الفرد من التجاوب الاجتماعي النفسي[43] (ص13)، كما تعرف بأنها عملية تعلم وتعليم و تربية، تقوم على أساس التفاعل الاجتماعي، و تهدف إلى اكتساب الفرد سلوكا و معايير و اتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة[37] (ص213) .

فهي بهذا المعنى تشير إلى العملية التي من خلالها يكتسب الأفراد معايير و قيم جماعاتهم و اتجاهاتها، عن طريق توصيل التراث الاجتماعي إليه من خلال اللغة و الدين و الأخلاق و العادات الاجتماعية و التي تجعلهم يساندونها و يقومون بأداء وظائفهم في نطاقها.

و بذلك فالتنشئة الاجتماعية تعرف بأنها عملية إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام، عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه و توريثه إياه و تدريبه عن طريق التفكير السائد فيه، و غرس المعتقدات الشائعة في نفسه، فينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار و المعتقدات و الأساليب، فلا يستطيع التخلص منها لأنه لا يعرف غيرها، و لأنه يكون قد شب عليها، و تكون بدورها قد تغلغلت في نفسه و أصبحت طبيعة ثانية له [17] (ص 224) .

فالتنشئة الاجتماعية بهذه المعاني هي أن تقوم الأسرة بعملية تربية الطفل، فتضبط سلوكه مستعملة الثواب و العقاب، و تعلمه كل الأفعال التي لا تقبلها الأسرة و المجتمع، حتى تكون كل أعماله و أفعاله متوافقة مع الوسط الذي يعيش فيه دون الخروج عنه، بحيث كلما حاول التمرد قابله القهر الممارس من طرف الأسرة و الجماعة، لأنه يعيش تحت ضغوط الالتزام المفروض من قبل الجماعة، كما أنها عملية مستمرة باستمرار حياة الفرد، و هي تختلف من حيث درجة التأثير من مرحلة لأخرى و ذلك خلال مراحل نموه.

- **التعريف الإجرائي للتنشئة الاجتماعية**

نقصد بالتنشئة الاجتماعية في هذه الدراسة تلك العملية التربوية التي تهدف إلى تكوين شخصية الطفل و اكتسابه الصفة الاجتماعية، إذ أن الفرد يورث صفاته العضوية من والديه و أجداده، و لكنه يكتسب مكونات شخصيته الاجتماعية و النفسية عن طريق التعلم، فالطفل منذ بداية حياته و هو في حاجة ماسة

إلى الوالدين خاصة لتحقيق مطالب نموه كي يتكيف مع مجتمعه، و أثناء تعامله منذ صغره مع الراشدين و بالأخص الهامين منهم، يبدأ في تعلم الاستجابات التي يتطلبها منه مجتمعه، كما يقوم بالأدوار الاجتماعية المتوقعة منه. و بذلك فإن الفرد أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، تتأثر بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه، و كذا الثقافة الفرعية المحددة للاتجاهات و القيم و أسلوب أسرته و فلسفتها و خبراتها في الحياة، و كذلك الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية التي ينتمي إليها من حيث عدد الأفراد و نمط العلاقات السائدة بينهم، و خصائص الطفل الشخصية، كما يتأثر أيضا بالنظام التعليمي للدولة والمدرسة التي يلتحق بها و المجتمع المحلي الذي توجد به كل من الأسرة و المدرسة.

4.1.أسباب اختيار الموضوع

تنحصر الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع للدراسة فيما يلي:

1.4.1. الأسباب الذاتية

- ملاحظاتي اليومية بصفتي فردا يعيش في المجتمع يتأثر به و يؤثر فيه و كذا معايشتي للتغيرات الماكروسوسيولوجية التي طرأت على المجتمع الجزائري بصفة عامة، وعلى الأسرة بصفة خاصة من ناحية البناء و الوظائف.
- اهتمامي الشخصي بملاحظة مدى تأثير طبيعة التكوين العلمي و التخصص و فعالية الجانب الثقافي في تحديد بنية أسر الأساتذة الجامعيين خاصة بحكم صداقتي ومعايشتي واحتكاكي اليومي بهم.
- وأخيرا بحكم أنني رب أسرة أعيش وقع هذه التغيرات داخل الأسرة و المجتمع معا.

2.4.1. الأسباب الموضوعية

- أهمية الأسرة كنظام اجتماعي يؤثر و يتأثر بالتغيرات المتنوعة التي تحصل في المجتمع الذي تنتمي إليه.
- يندرج الموضوع المدروس في إطار علم الاجتماع الثقافي، إذ يتطرق إلى معرفة أثر العوامل الاجتماعية والعلمية والثقافية في تغير نمط الأسرة الجزائرية.
- إن الموضوع يتصف بالخصوصية و الإنفراد في المعالجة السوسيولوجية و ذلك بالتطرق إلى ببنية و نمط أسر النخبة المثقفة المتمثلة في الأساتذة الجامعيين.
- المساهمة بشكل متواضع في إثراء المكتبات بالإنتاج العلمي فيما يتعلق بأهمية و مغزى الموضوع المدروس.

5.1. أهداف الدراسة

لا تخلو أية دراسة علمية من أهداف تصبو للوصول إليها ، سواء في الدراسات الجامعية أوفي مؤسسات أخرى ، و عليه فإننا نهدف من خلال هذه الدراسة لتحقيق الغايات التالية :

- التعمق أكثر في مجال البحث العلمي الجاد، و ذلك بتطبيق القواعد السليمة و المنهجية العلمية

الصحيحة و كذا تقنيات البحث العلمي في الموضوع الذي تناولناه بالدراسة.

- تسليط الضوء على حقائق الواقع الاجتماعي و الاستقصاء عن حقائق ترتبط بمؤسسة اجتماعية هامة و هي الأسرة، و التعرف على التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية و بالأخص من ناحية بنائها و نمطها ، ومدى فعالية العوامل الاجتماعية والعلمية و الثقافية في إحداث ذلك التغير.
- محاولة الكشف و التحقق من مدى فعالية التكوين العلمي و التخصص و كذا المرجعية الثقافية و دورها في تحديد شكل و بنية الأسرة لدى الأستاذ الجامعي الذي ينتمي إلى النخبة المثقفة في المجتمع الجزائري.
- إثراء البحث السوسيولوجي فيما يخص مدى فعالية العوامل السالفة الذكر في تحديد شكل و بنية أسرة الأستاذ الجامعي.
- الحصول على شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي.

6.1. المقاربة السوسيولوجية

باعتبار المقاربة النظرية في علم الاجتماع ركيزة أساسية في ميدان البحث العلمي، بوصفها **إطارا فكريا يفسر مجموعة من الفروض العلمية و يضعها في نسق علمي**، تحدد الزاوية الفكرية أو الاتجاه النظري للدراسة، وتمكن الباحث من إعطاء تفسيرات واضحة ودقيقة للظاهرة المدروسة ، فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مقاربات سوسيولوجية تتناسب و طبيعة الموضوع، و المتمثلة في **البنائية الوظيفية** و **نظرية التغير الاجتماعي**، و مبررات ذلك هو أن كل تحول على مستوى الماكروسوسيولوجي يكون له تأثير على مستوى الميكروسوسيولوجي، وأن الأسرة، و عبر تطورها التاريخي، تتعرض باستمرار للتغير، حتى تتكيف مع الأوضاع المستجدة، فبناء الأسرة الكبير أخذ في الضيق و التلاشي في معظم مجتمعات العالم، بحيث أصبح نمط الأسرة النواة أو الزوجية من السمات المميزة للأسرة في المجتمعات الحديثة، و التي تنحصر التزاماتها في الزوجين و أولادهما الصغار، عكس ما كانت عليه في السابق أي نمط الأسرة الممتد و ذلك استجابة للتغيرات الجارية في المجتمع، بفعل العوامل المتعددة و المتداخلة ، اجتماعية منها و ثقافية، حتى تحافظ على وجودها و استمرارها، مسايرة بذلك التطور و التغير في مختلف مجالات الحياة.

و لذلك فلا يمكننا أن نعرف التغيرات التي مرت بها الأسرة الجزائرية بوصفها أحد الأنظمة الأساسية ضمن النسق الاجتماعي العام إلا إذا رجعنا إلى السياق التاريخي الذي مر به المجتمع الجزائري.

فالمجتمع الجزائري، كغيره من المجتمعات الإنسانية، عرف تغيرات ثقافية و اجتماعية و اقتصادية عميقة مست مختلف بنياته و نظمه، و الأسرة كباقي النظم الاجتماعية الأخرى تأثرت بتلك التغيرات تأثيرا مباشرا، حيث كانت تتميز بشكلها الممتد و حجمها الكبير المتشكل بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر، إذ تضم الأجداد و أبنائهم غير المتزوجين، و أبنائهم المتزوجين و أولادهم و كذا الأحفاد، ليصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا، يعملون على تأمين المعاش من خلال التعاون و التضامن الجماعي في الإنتاج و الاستهلاك معا، كما تسودها علاقات قرابية قوية مرتكزة تحت رئاسة كبير العائلة، الذي يقوم بتحديد

الأدوار و المراكز داخلها، و لكن بسبب السياسة الاستعمارية و إفرازات الثورة التحريرية و السياسة التنموية بعد الاستقلال، حدث تغير في القيم و الأدوار و المكانات داخل الأسرة و المجتمع على حد سواء، و من أبرزها ارتفاع المستوى التعليمي للجنسين، و بالأخص المرأة، إذ نزلت للعمل و شاركت الرجل السلطة و ميزانية الأسرة، مما أنتج عن تلك التغيرات الفردانية التي حلت محل التضامن و التعاون القرابي، كما ظهر نمط الأسرة النواة بخصائصها محل الأسرة الممتدة.

فالمجتمع الجزائري قبل مرحلة الاستعمار كان عبارة عن مجموعة من القبائل و العشائر، تتميز بحياة جماعية واسعة الحيز الزماني و المكاني، فكانت أسرة ممتدة، تقوم على روابط تقليدية في بنيتها، و وظيفتها متعلقة بالدين و الشرف و العادات و متصلة أكثر بالأرض، و السلطة فيها تتمركز في يد شيخ القبيلة الذي كان المسؤول عن توزيع الأدوار و الوظائف و فك النزاعات التي تحدث داخل القبيلة.

ولقد أدى دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر إلى تغيرات في المجال الثقافي و الاجتماعي مس مختلف أنساق المجتمع، فعمل على تغيير مجال العشيرة أو القبيلة كتجمع بنائي و مكاني تندرج تحته العلاقات الأسرية والاجتماعية و التضامن الجماعي، و ذلك بتقديم « **الدوار**» كبديل لتهديم البنية الاجتماعية، فأصبح الدوار المكان المخصص لتجميع الأسر المتفككة من القبائل المفككة، وانتقال السلطة من نظام شيخ القبيلة إلى النظام الأبوي و من هنا انتقل المجتمع الجزائري من النظام العشائري إلى النظام العائلي في شكله الممتد الذي يتكون من عدة أسر يجمعها مسكن مشترك يقطنه من 20 إلى 60 شخص، و ثلاثة إلى أربعة أجيال.

و بذلك بدأت العائلة تتغير نتيجة المستجدات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية المفروضة من طرف المستعمر، كما لعبت الثورة دورا فعالا في التعديل الذي حصل في الأدوار و المكانات داخل الأسرة الجزائرية، و بالأخص مكانة المرأة، إذ أنها خرجت من البيت و أصبحت تشارك الرجل الثورة التحريرية، و بذلك أصبحت المرأة الجزائرية تحتل مكانة هامة في النشاط الثوري الذي ساعدها على تنمية شخصيتها و اكتشافها للمسؤولية.

أما بعد الاستقلال، فقد وجدت البنية الأسرية الجزائرية نفسها ذات بناء عائلي يمزج بين البناء التقليدي القديم الذي يمتاز بالتضامن و الملكية الجماعية، و النظام الأبوي و كذا البناء الذي تأثر بالمتغيرات التي أحدثها الاستعمار الفرنسي.

فعلى المستوى الماكروسوسيولوجي، فقد تبنت الدولة سياسة تنموية شاملة، كان أثرها بالغا على الأسرة، إذ تبنت النظام الاشتراكي مرتكزة في الجانب الاقتصادي على الثورة الزراعية و التسيير الذاتي، وكذا التصنيع المرتكز على الصناعات الثقيلة و تأميم المحروقات، مما أفرز نظام الأجر و التأمين والتقاعد، و جعله يستقطب الريفيين نحو المدن، و زوال الملكية الجماعية وانتشار المصلحة الفردية و رفض اقتسام الأجرة مع الجماعة. أما الجانب السكني، فقد اعتمدت الدولة في الحضر على نمط سكني يتلاءم مع المدينة و أهمها السكن العمودي الذي يستوجب تفتيت العائلة بسبب ضيق المسكن و قلة الشقق التي لا تستوعب العدد الكبير من أفراد العائلة.

و من الناحية السوسيو- ثقافية، فقد تبنت الدولة سياسة مجانية التعليم و إجباريته، مما أفرز أثارا متعددة على الأسرة و بنيتها و قيمها، و أهمها إعادة النظر في الأدوار النسائية، و من أجل أن تثبت المرأة مكانتها و شخصيتها، فقد سمح لها بمزاولة التعليم بمختلف أطواره، حتى العالي منه، و بالتالي منافسة الرجل في المؤسسات الصناعية، كما أفرزت تلك التغيرات نمطا جيدا في الاختيار الزواجي، إضافة إلى تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن تطور و نمو الاتصال بمختلف أنواعه و أشكاله و الحراك الاجتماعي و التبادل الثقافي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، ألقت بظلالها على بنية العائلة الجزائرية و علاقاتها الداخلية و الخارجية بعد الاستقلال.

و من خلال ما سبق، يمكننا القول بأن تغيرات عميقة مست الأسرة الجزائرية قبل و أثناء الاستعمار و كذلك بعد الاستقلال، بسبب العوامل المتعددة، أهمها السياسة الاستعمارية و كذلك التغيرات الماكوسوسيولوجية التي حدثت في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال عبر السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة، أفرزت نمط الأسرة الذي يتكون من الزوج و الزوجة و الأبناء، ذو خصوصيات تختلف عن أنماط الأسرة التي سبقته.

و نظرا لما سبق ذكره، فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مقاربات سوسيولوجية تتناسب و طبيعة الموضوع، و المتمثلة في **البنائية الوظيفية** و **نظرية التغير الاجتماعي**.

و قد تم الاعتماد على **النظرية البنائية الوظيفية** لأنها تتوافق مع طبيعة الموضوع و هو دراسة الأسرة كبناء أو نسق فرعي من النسق الاجتماعي العام، كما أنها تعتمد على مسلمة مفادها **"تكامل الأجزاء في كل بناء و الاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع، و أن التغير في أحد الأجزاء من شأنه أن يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى"**[02] (ص 42) ، و التي تعمل في النهاية على توازن و استقرار المجتمع .

فالبنائية الوظيفية تعتني بتكامل الأجزاء و تماسك المؤسسات الاجتماعية على ضوء بنائها الداخلي داخل النسق، فهي بذلك النظرية الأنسب لتحليل البناء الأسري الذي يتعرض للتغير من خلال تداخل العوامل الاجتماعية و الثقافية التي تصدر من الأنساق الأخرى.

كما أدرجنا موضوعنا تحت نظرية **التغير الاجتماعي** و التي تعني كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، و التغير الاجتماعي على هذا النحو هو **التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي سواء أكان ذلك في تركيبه و بنياته، أو في وظائفه، فهو يتناول التغيرات التي تحدث في كل فروع من فروع هذا النظام**[40] (ص73).

كما يشمل "كل **التحولات التي يمكن ملاحظتها في زمن أو فترة معينة و التي لا تؤثر بصورة مؤقتة أو عابرة على البنية الاجتماعية فحسب، و إنما يؤثر على مجرى تاريخ مجتمع ما**" [12] (ص 131).

فهي ترى بوجوب دراسة لآلية التوازن داخل الأنساق التقليدية و مثيلاتها في المجتمعات الحديثة.

انطلاقا من هذه المعالم الكبرى لنظرية التغير الاجتماعي، سنعمل على توظيف هذه النظرية في

دراستنا لمعرفة حقيقة التغيرات التي طرأت على بنية الأسرة الجزائرية و الوقوف على أسبابها الحقيقية حتى نتمكن من معرفة التغيرات التي حصلت على بنية الأسرة عند الأستاذ الجامعي.

فاستخدامنا في هذه الدراسة للبنائية الوظيفية و نظرية التغير الاجتماعي بغرض الوقوف على مدى التغير الذي حل بالأسرة الجزائرية بوصفها نسقا فرعيا من النسق الكلي، و عند الأستاذ الجامعي على الخصوص.باعتبار أن الأستاذ الجامعي فردا من أفراد المجتمع، يعيش وقع التغيرات الاجتماعية و الثقافية، يؤثر في الآخرين و يتأثر بهم، خاصة بعدما غرست فيه الأسرة منذ الصغر القيم الاجتماعية و الدينية والثقافية، و أخذ تعليما جامعيا عاليا و متخصصا.

و بما أن التغير الاجتماعي هو تغير ثقافي و تحول في ثقافة المجتمع التي تؤدي به إلى تغيير المعايير التي يضعها المجتمع، نظرا لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة، إذ أول من يقع عليه التغير هو الأسرة باعتبارها تعيش دائما **إطارا ثقافيا،** و الممثلة الأولى لثقافة المجتمع، و أقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الفرد، و هي المدرسة الأولى للطفل التي تعمل على طبع شخصيته و إعطائها صبغة اجتماعية بوصفها تقوم بالمحافظة على النمط الثقافي المستمد من النمط العام.

و لقد اتخذ هذا المنطلق النظري باعتبار موضوع الدراسة يعالج بناء الأسرة التي تأثرت بالتغيرات الماكروسوسيولوجية التي عرفها المجتمع و كذا التغيرات الثقافية و تأثير التكوين العلمي الجامعي العالي و التخصص الدراسي للأستاذ الجامعي و مختلف التأثيرات و العلاقات بين مختلف البناءات الاجتماعية.

7.1. الدراسات السابقة

لقد حاول الباحثون في مجال الأسرة في علم الاجتماع، كغيرهم من المنظرين في مختلف ميادين العلوم الأخرى، **تنظيم معارفهم المتراكمة في نسق من المفهومات و التعميمات و النظريات، بغرض الوصول إلى تفسير التنظيم والسلوك الأسري، كي تساعد الدارسين على اكتشاف النقاط الجوهرية التي يرتكزون عليها اهتمامهم،** و عليه فإن الدراسات السابقة تحضى بأهمية معتبرة عند إجراء بحث أو دراسة سوسيولوجية معينة، إذ أن كل دراسة أجريت في هذا الميدان تحتوي على تجربة- نظرية و ميدانية - في معالجة موضوع ما، سواء تم ذلك البحث في إطار نفس الموضوع الذي هو محل الدراسة، أو في إطار المواضيع القريبة منه.

أما فيما يخص موضوعنا المتعلق بالأسرة، فإن هناك دراسات سوسيولوجية أجريت حوله، و كل دراسة من تلك الدراسات تناولت الموضوع من زاوية معينة، و من بين هذه الدراسات:

1/- دراسة (R.MAUNIER) في كتاب له نشر سنة 1926، بحيث تناول الأسرة الجزائرية بالدراسة من حيث البناء الجماعي للدار القبائلية، حيث درسها في إطارها الاجتماعي و البيئي، عكس الدراسات الأخرى التي اعتبرت الأسرة ذات حدود غامضة مرتبطة بالنموذج الأسري الروماني.

2/- كما أن (FRANTZ FANON) حاول من خلال دراسته للأسرة الجزائرية، أن يبين دور الثورة في تعديل نمط شخصية الجزائري.

3/- أما (BOURDIEU) فقد قام في دراسته للعائلة الجزائرية بتقسيم المجتمع الجزائري حسب العرق من

قبائل، عرب و شاوية، و هو بذاك يعمل على تكريس الجهوية و تفكيك أواصر الترابط الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

4/- وقد قام الأستاذ **مصطفى بوتفنوشت*** سنة 1976، بدراسة حول العائلة الجزائرية تحت عنوان **"العائلة الجزائرية، التطور و الخصائص الحديثة"**، حيث تطرق إلى التغيرات العائلية التي طرأت عليها و كذا التغيرات في ميدان العلاقات الاجتماعية و الثقافية و السلطة الأبوية داخلها، و أخذ عينة تتكون من مئة وواحد وعشرون (121) أسرة، تقيم في ثلاث مدن جزائرية كبرى و هي: مدينة الجزائر العاصمة التي تمثل وسط البلاد ، مدينة وهران التي تمثل منطقة الغرب الجزائري وكذا مدينة عنابة التي تمثل منطقة الشرق الجزائري.و لتحقيق أهدافه المرجوة من الدراسة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي ، معتمدا على تقنية الاستمارة كأداة لجمع البيانات و المعطيات من الميدان، إضافة إلى تقنية الملاحظة و المقابلة الشخصية مع المبحوثين، مما ساعده على تحقيق نتائج تثبت تغير النمط الأسري من الأسرة الممتدة إلى أسرة زواجية انتقالية، كما أكد على تطور العلاقات الأسرية، و فقدان الأب لسلطته المطلقة التي كانت سائدة في البنية العائلية الريفية إضافة إلى زوال روح الثقافة التي كانت تسود بين أفراد العائلة التقليدية.

و تظهر أهمية هذه الدراسة في الكشف عن الخصائص الجديدة للعائلة الجزائرية، و فهم الأسرية، العلاقات بما في ذلك مكانة الوالدين و الأبناء في كل من العائلة التقليدية و العائلة المعاصرة.

5/- و بغرض الحصول على شهادة الماجستير، قامت الطالبة(نادية رابية) سنة 1991، بدراسة حول العائلة، و ذلك بمنطقتين مختلفتين من مدينة الجزائر العاصمة تحت عنوان (المسكن و العائلة بعد الزواج)، تناولت فيها تأثير المسكن على العلاقات العائلية و محاولات الآباء الحفاظ على نمط الأسرة المركبة، فأخذت 50 أسرة ، بحيث وزعت بالتساوي على المنطقتين ، و استخدمت المنهج المقارن المنهج التاريخي، بحيث تتبعت فيه أزمة السكن و أنواع المساكن بعد الاستقلال، كما استخدمت الاستمارة كأداة تقنية، بالإضافة إلى الملاحظة و المقابلة الشخصية. و لقد توصلت من خلال دراستها إلى أن الاهتمام الشديد للآباء بمستقبل أبنائهم قصد الحفاظ على الوحدة العائلية، كما أن الشروط الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية للعائلة تغلبت على الفكرة التي يتمسك بها الوالدين، مما يتعذر على بقاء العائلة مركبة بسبب الخلافات التي تقع بين الأزواج و الآباء و الحموات و الكنات، إضافة إلى توتر العلاقات الأسرية بسبب ضيق المسكن و عدم ملائمة بنية الأسرة المركبة نمط الأسرة الجزائرية المعاصرة.و قد ساعدت هذه الدراسة في فهم التغيرات في العلاقات الأسرية خاصة بين الآباء و الأبناء المتزوجين.

6/- وبغرض الحصول على شهادة الليسانس، قامت الأستاذة صباح عياشي من الجزائر، بدراسة عن الأسرة تحت عنوان **" التغير الإجتماعي و أثره على اختيار القرين"** دراسة ميدانية بمدينة الجلفة سنة 1989.

7/- ولنفس الغرض، أي الحصول على شهادة الليسانس قام الطالبان لشيبان نور الدين و قاضي محمد السعيد، بدراسة حول الأسرة بعنوان **" أسلوب الاختيار للزواج"** دراسة ميدانية وصفية تحليلية لمنطقة

القبائل، وذلك سنة 1989.

كما أجريت دراسات حول الأسرة العربية ، نذكر من بينها:

الدراسة التي قامت بها **هدى محمد مجاهد*** تحت عنوان **" سوسيولوجية التماسك الأسري "و هي رسالة دكتوراه في الآداب، بقسم العلوم الاجتماعية، جامعة عين شمس، بجمهورية مصر العربية**، و هي دراسة مقارنة بين أسر ريفية و أسر حضرية، إذ ترى بأن **التماسك الأسري يتأثر بالمحيط الاجتماعي، كما يعتمد على ضرورات بنائية و وظيفية، و أنه نسبي متحرك في الزمان و المكان**، معتمدة على المدخل التفاعلي و البنائي الوظيفي، مستخدمة المنهج التجريبي المقارن بالاعتماد على الأسلوب الإحصائي في تحليل البيانات لإثبات صحة فرضياتها، لتخلص في النهاية إلى **التماسك الأسري** في كلا النمطين لا يختلف من حيث المتغيرات التي يقوم عليها، و إنما يعود الاختلاف إلى طريقة تفاعل تلك المتغيرات مع بعضها في كلا النمطين.

و كذلك دراسة أجرتها **سناء الخولي*** على عينة من الأسر المصرية تحت عنوان **" التغير الاجتماعي و التكنولوجي و أثره على الأسرة المصرية بنائيا و وظيفيا"، و هي رسالة دكتوراه في جانفي 1973**، و ذلك لمعرفة الوظائف التي تقوم بها الأسرة في ذلك الوقت، فتبين لها أنها لم تتغير كثيرا، إلا أنها تتحول تدريجيا تحت تأثير الحياة الحضرية من وحدة منتجة إلى وحدة مستهلكة، إضافة إلى أنها تختلف عن الأسر في المجتمعات الغربية في اعتمادها على تلبية مطالبها من داخل نطاق المنزل ، و رغم تغير أساليب التنشئة إلا أنها لا تزال تعتبر من أهم وظائفها.

و الدراسة التي قامت بها الدكتورة **سامية حسن السعاتي** من جمهورية مصر العربية، تحت عنوان **" الإختيار للزواج و التغيير الإجتماعي"** و قد تناولت بالدراسة الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و المعيشية وغيرها، مقتصرة على منطقة واحدة من مصر.

الخلاصـــــة

لقد تناولنا في هذا الفصل مدخلا نظريا عاما للموضوع المدروس، إذ تطرقنا إلى إشكالية البحث و ما تضمنته من تساؤلات أساسية تبعها إجابات متضمنة في فرضيات علمية سنتحقق من مصداقيتها خلال الدراسة الميدانية، ذكرنا الأسباب الذاتية و الموضوعية التي دفعتنا لاختيار الموضوع، و الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، وقمنا بتحديد أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة، كما بينا المقاربة النظرية التي اعتمدناها و أخيرا أدرجنا بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالدراسة من قريب. و في الفصل التالي سنتطرق إلى التنشئة الاجتماعية و علاقتها بموضوع الدراسة.

الفصل 2

مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأثرها في سلوك الفرد

إن للتنشئة الاجتماعية أهمية قصوى بالنسبة للفرد و المجتمع، و ذلك بوصفها عملية تشكيل اجتماعي، تكسب الإنسان إنسانيته، و عملية نمو و تعلم اجتماعي، و هي أيضا عملية مستمرة و ديناميكية.

ولا يخفى على أحد بأن لكل مجتمع مفاهيم و مقاييس و قيم خاصة به، و لا يمكن أن تلقن لأفراده إلا عن طريق التنشئة الاجتماعية، بوصفها عملية تلقين الفرد مقاييس و مفاهيم المجتمع الذي يعيش فيه، إذ بواسطتها تتحدد شخصية الفرد و دوره كما يكسب مكانته الاجتماعية داخل مجتمعه، و بالتالي بإمكانه إعادة إنتاج تلك المعايير و القيم التي اكتسبها، بعدما يكون أسرة و يرزق أولادا.

وعليه فسنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية و أهمية التنشئة الاجتماعية هيئاتها المتعددة وأهمها الأسرة باعتبارها المنارة الأولى التي تشع بالثقافة،و الممثلة الأولى له، وبوصفها الوحدة الاجتماعية الأولى التي تحضن الطفل بعد ولادته، و الجماعة المرجعية الأولى في حياة الفرد التي تعلمه أنماط السلوك الاجتماعي و تكسبه الشخصية المتميزة و تعلمه القيم و التقاليد و الاتجاهات،بالإضافة إلى للمدرسة بصفتها المؤسسة الوحيدة الرسمية التي يخول لها مهمة التربية ونقل الثقافة المتنامية، و جماعة الرفاق، دور العبادة وسائل الإعلام المتنوعة.

كما نتطرق فيه أيضا إلى أهمية التنشئة الاجتماعية و مفهومها، مع ذكر شروطها و عناصرها، إضافة إلى الصفات العامة لها، وبعد ذلك نورد وجهة نظر الوظيفية في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال التطرق إلى تحليل بارسوز لها، و أخيرا نتطرق إلى الأسرة الجزائرية و علاقتها بالتنشئة الاجتماعية.

1.2. التنشئة الاجتماعية ، ماهيتها و أهميتها

1.1.2. أهمية التنشئة الاجتماعية

تعتبر التنشئة الاجتماعية مهمة بالنسبة للفرد و المجتمع، بوصفها عملية تلقين الفرد مقاييس ومفاهيم المجتمع الذي يعيش فيه، كي يصبح متدربا على إشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي، إذ أن الفرد بدون أهداف عليا و بدون الوسائل الضرورية التي تساعده في اكتساب الخبرات والتجارب

و المعلومات التي تتطلبها حياته الخاصة و العامة، لا يمكن أن يطور نفسه و ينمي قدراته التي يحتاجها المجتمع و يؤنس الفرد أو يربى من قبل الأفراد الذين يحيطون به، فيكتسب منهم الأدوار الاجتماعية التي تكون مكملة لأدوارهم[68] (ص225) .

كما تعتبر التنشئة الاجتماعية من أولى العمليات الاجتماعية و من أكثرها شأنا في حياة الفرد، لأنها الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات الشخصية الإنسانية[07] (ص 03).

و تعتبر الأسرة من العوامل المؤثرة في تنشئة الأفراد، فهي المحضن الذي يتعلم فيه الفرد أنماط الحياة، و يكتسب من خلالها العادات و التقاليد التي تعمل بها الجماعة في أي مجتمع كان، و تتميز بالاستمرارية مدى الحياة، كما أن للأسرة تأثيرا بالغا في عملية التطبيع الاجتماعي، على أن لكل أسرة سلوكها الذي تطبع طفلها عليه، بما تنقله إليه من قيم و اتجاهات.

كما تلعب الثقافة دورها الفعال في ربط سلوك الفرد بالوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، فلا تستطيع الثقافة أن تشكل الشخصية إلا عن طريق التنشئة الاجتماعية، التي تعمل على ترسيخ الثقافة في الفرد أي إدماجه في الإطار الثقافي لمجتمعه.

إضافة إلى المدرسة، تلك المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظائف التربية و نقل الثقافة المتطورة لمجتمعه، و توفير الظروف المناسبة للنمو جسميا و انفعاليا و اجتماعيا[46] (ص17-18).
وتعد المجال الاجتماعي الذي يحتك فيه الطفل مع زملائه خارج مجال الأسرة، و بالتالي يتفاعل مع أشخاص آخرين ليخرج من التفاعلات البسيطة داخل الأسرة إلى مجال أوسع.

كما تسمح وسائل الإعلام المختلفة من تلفزيون، جرائد، مجلات و غيرها بما تقدمه من أخبار و أفكار تؤثر في عملية التنشئة، فالفرد في حاجة ماسة إلى إشباع حاجاته المختلفة، إذ لا يمكنه العيش بمفرده دون الاتصال م التعايش مع الآخرين ضمن المجال الاجتماعي الذي يحيط به كالشارع، المسجد و مقر العمل مثلا.

بالإضافة إلى ما سبق فإن جماعة الرفاق و دور العبادة تلعب دورا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية لما لها من آثار فعال في تكوين شخصية الفرد و تنمية قدراته الذاتية و تمكينه من اكتساب دور فعال في المجمع.

2.1.2. معنى التنشئة الاجتماعية و مفهومها

لقد تعددت تعار يف التنشئة الاجتماعية، فأشير إليها على أنها عملية تعلم وتعليم و تربية، تقوم على أساس التفاعل الاجتماعي، و تهدف إلى اكتساب الفرد سلوكا و معايير و اتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة[37] (ص213).

فالطفل أثناء تفاعله الاجتماعي خلال عملية التنشئة الاجتماعية، يؤثر في الأفراد الذين يتفاعل معم، فيثير فيهم استجابات معينة و يستجيب لهم حسب توقعاتهم و سلوكهم نحوه، و بالتالي يبدأ الطفل في تكوين

فكرة عن ذاته، فيتعلم الأدوار الاجتماعية و الأنماط السلوكية المتوقعة من الاتجاهات و القيم المرتبطة بهذا الدور،و بالتالي يندمج في الإطار الثقافي لمجتمعه.
و بذلك يرى **د.عبد الهادي عفيفي** أن عملية التنشئة الاجتماعية هي اكتساب الفرد شخصيته في المجتمع لمساعدته على تنمية سلوكه الاجتماعي الذي يضمن له القدرة على استجابات الآخرين و إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية و بذلك يتحقق قدر مناسب لدى الفرد من التجاوب الاجتماعي النفسي[43] (ص 113).

كما تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام، عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه و توريثه إياه و تدريبه عن طريق التفكير السائد فيه، و غرس المعتقدات الشائعة في نفسه، فينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار و المعتقدات و الأساليب، فلا يستطيع التخلص منها، لأنه لا يعرف غيرها، و لأنه يكون قد شب عليها، و تكون بدورها قد تغلغلت في نفسه و أصبحت طبيعة ثانية له[17] (ص224).

و ذلك ما أكده **دوركايم** حينما رأى بأن التربية تستهدف إلى إعداد الطفل للحياة في المجتمع ككل، و ذلك عن طريق توصيل التراث الاجتماعي إليه من خلال اللغة و الدين و الأخلاق و العادات الاجتماعية في مجتمعه[29] (ص374).

فالتنشئة الاجتماعية بهذا المعنى هي أن تقوم الأسرة بعملية تربية الطفل، فتضبط سلوكه مستعملة الثواب و العقاب، و تعلمه كل الأفعال التي لا تقبلها الأسرة و المجتمع، حتى تكون كل أعماله و أفعاله متوافقة مع الوسط الذي يعيش فيه دون الخروج عنه، لأنه كما يقول (دوركايم) كلما حاول الفرد التمرد قابله القهر الممارس من طرف الأسرة و الجماعة، لأنه يعيش تحت ضغوط الالتزام المفروض من قبل الجماعة.
و ترى **(د.انتصار يونس)** أن عملية التطبيع الاجتماعي هي عملية التفاعل الاجتماعي التي يتم من خلالها تحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي[26] (ص405) ' إذ يكتسب الأفراد معايير و قيم جماعاتهم و اتجاهاتها، و التي تجعلهم يساندونها و يقومون بأداء وظائفهم في نطاقها، و بالتالي فهي تشير إلى العملية التي يتشكل بواسطتها الأفراد و يتوحدون مع الجماعات الاجتماعية بتنمية الشعور بالانتماء[44] (ص 12-13).

فمن خلال التعاريف السابقة الذكر، يمكن القول بأن التنشئة الاجتماعية تهدف إلى تكوين شخصية الطفل و اكتسابه الصفة الاجتماعية، إذ أن الفرد يورث صفاته العضوية من والديه و أجداده، و لكنه يكتسب مكونات شخصيته الاجتماعية و النفسية عن طريق التعلم، فالطفل منذ بداية حياته و هو في حاجة ماسة إلى الوالدين خاصة لتحقيق مطالب نموه كي يتكيف مع مجتمعه، و أثناء تعامله منذ صغره مع الراشدين و بالأخص الهامين منهم، يبدأ في تعلم الاستجابات التي يتطلبها منه مجتمعه، كما يقوم بالأدوار الاجتماعية

المتوقعة منه.

و من هنا يلاحظ أن التغيرات التي تحدث في شخصية الفرد منذ ولادته إلى أن يحتل مكانة معينة بين الراشدين في مجتمعه تتحدد عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية.

فيمكن تعريف عملية التنشئة الاجتماعية على أنها العملية التي عن طريقها يكتسب الطفل الاتجاهات و القيم و الدوافع و طرق التفكير و التوقعات و الخصائص الشخصية التي تميزه كفرد في مجتمع في مرحلة قادمة من نموه، بمعنى أن عملية التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة باستمرار حياة الفرد، و هي تختلف من حيث درجة التأثير من مرحلة لأخرى و ذلك خلال مراحل نموه.

كما تتأثر عملية التنشئة الاجتماعية بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد، و كذا الثقافة الفرعية المحددة للاتجاهات و القيم و أسلوب أسرته و فلسفتها و خبراتها في الحياة، و كذلك الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية التي ينتمي إليها من حيث عدد الأفراد و نمط العلاقات السائدة بينهم، و خصائص الطفل الشخصية، كما تتأثر عملية التنشئة الاجتماعية بالنظام التعليمي للدولة والمدرسة التي يلتحق بها و المجتمع المحلي الذي توجد به كل من الأسرة و المدرسة.

2.2. خصائص التنشئة الاجتماعية

إن للتنشئة الاجتماعية خصائص عديدة تميزها عن العمليات الاجتماعية الأخرى، إذ يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. أن عملية التنشئة الاجتماعية هي في أساسها عملية تعلم، لأن الطفل يتعلم أثناء تفاعله مع بيئته الاجتماعية عادات و أسلوب حياة أسرته و بيئته المباشرة ومجتمعه عامة.
2. تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية شبكة من العلاقات و التفاعلات الاجتماعية التي تحدث داخل الأسر في إطار من القيم و المعايير المحددة.
3. تمثل التنشئة الاجتماعية تفاعلا ديناميكيا و مستمرا بين لبيئة و الفرد يؤدي إلى تنمية الشخصية الفردية.
4. تختلف التنشئة الاجتماعية باختلاف الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد و تعكس على الفرد طبيعة ثقافة الطبقة التي ينتمي إليها.
5. تسعى عملية التنشئة الاجتماعية إلى أن تتوافق مع التغير الاجتماعي من خلال معايشة واقعية الآباء و الأمهات لتجربة الغير و أن ينقلوا حقيقة هذا التغير دون مغايرة لأطفالهم، فهي تجربة تختلف معتقداتها و قيمها و عاداتها عن حقيقة التجربة التي نشؤوا عليها، فإن مسايرة التغيرات و الأوضاع المجتمعية المتجددة الساعية نحو التحضر تمثل التزاما أبويا لتوجيه الأطفال نحو مستقبل أفضل يحقق الاستمرار و التوافق للبناء المجتمعي[06] (ص25).

3.2. الصفات العامة للتنشئة الاجتماعية

من الممكن أن نجمل الصفات العامة للتنشئة الاجتماعية فيما يلي:

1. **هي عملية تشكيل اجتماعي** و تطبيع المادة الخام للطبيعة الإنسانية في النمط الثقافي و الاجتماعي.

هي عملية تحويل الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي، ذلك الكائن الذي مكث في رحم الأم ينمو بيولوجيا إلى أن خرج منه و هو لا يعلم شيئا ليتلقفه رحم الجماعة لينمو فيه اجتماعيا.

2. **أنها عملية اكتساب الإنسان إنسانيته** من خلال المعاشرة و الاحتكاك و اكتساب المعارف البشرية المخالفة للمجتمع الحيواني.
3. **هي عملية تعلم اجتماعي**، يتعلم فيه الفرد عن طريق التعلم الاجتماعي أدواره الاجتماعية، كما يكتسب المعايير الاجتماعية المحددة لهذه الأدوار، وكذا الاتجاهات النفسية التي تجعل الجماعة والمجتمع راضين عن تلك الأدوار.
4. **هي عملية نمو**، إذ يتحول من خلالها الفرد من طفل يعتمد على غيره، متمركزا حول ذاته، لا يهدف في حياته إلا لإشباع حاجاته الفيزيولوجية، إلى فرد ناضج يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية وكيفية تحملها، كما يتمكن من ضبط انفعالاته ويتحكم في إشباع حاجاته بما يتفق و المعايير الاجتماعية، و يدرك قيم المجتمع و يلتزم بها، كما يستطيع أن ينشئ العلاقات الاجتماعية المختلفة مع غيره.
5. **هي عملية مستمرة**، إذ لا تقتصر على الطفولة فقط، و لكنها تستمر في المراهقة و الرشد وحتى الشيخوخة، فالفرد خلال مراحل نموه، ينتهي إلى جماعات جديدة باستمرار، فيتعلم دوره فيها و يعدل سلوكه بما يتناسب معها.
6. **هي عملية ديناميكية**، تتضمن التفاعل و التغير، فالفرد في تفاعله مع الآخرين يأخذ و يعطي و بالتالي تكون النتيجة في كل ما يتعلق بالمعايير و الأدوار الاجتماعية و الاتجاهات الشخصية، وعليه فإن هذه العملية تعتبر عملية معقدة تستلزم وسائل و أساليب متعددة لكي تحقق ما تهدف إليه.
7.

4.2. هيئات التنشئة الاجتماعية

إن شخصية الفرد تتعرض خلال دورة حياتها للعديد من التأثيرات وفق تنوع الوسائط الاجتماعية التي يتفاعل معها الفرد في مجتمعه، و التي تتفاوت من حيث فعاليتها و قوة تأثيرها بتفاوت قوة الاتصال و التفاعل في نطاقها، و من ثم إتجه علماء الاجتماع لتحديد الهيئات الأساسية التي يوكل إليها بعملية التنشئة في المجتمع منذ ميلاد الطفل حتى وفاته، فحصرها (**دنيسوف R.Serge Denisoff**) و (**واهرمان Ralph Wahrman**) في الأسرة و المدرسة و جماعة الأقران، بالإضافة إلى الهيئات المعنية بإعادة التنشئة و الصياغة للشخصية، مثل الهيئات العسكرية و الهيئات الدينية و المؤسسات الإصلاحية و الأحزاب السياسية. ثم جاء تحديد (**أيان روبرتسون**) ليضيف إلى الأسرة و المدرسة و جماعة الأقران،

بالإضافة إلى الهيئات المعنية بإعادة التنشئة و الصياغة للشخصية، مثل الهيئات العسكرية و الهيئات الدينية و المؤسسات الإصلاحية و الأحزاب السياسية. ثم جاء تحديد (أيان روبرتسون) ليضيف إلى الأسرة و جماعة الأقران و مؤسسات إعادة التنشئة و صياغة الشخصية هيئة أخرى تسهم في عملية التنشئة الاجتماعية تمثلت في وسائل الإعلام[44] (ص33) .

وسنتناول هيئات التنشئة الاجتماعية لتحديد دورها الفعال في عملية صياغة الشخصية و تنمية خبراتها الاجتماعية، و هي :

1.4.2. الأســـــــرة والأساليب التي تتبعها في عملية التنشئة الاجتماعية

تعتبر الأسرة المنارة التي تشع بالثقافة بصفتها الممثلة الأولى للمجتمع، و أقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الفرد، فهي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل، كما تعتبر العامل الأول التي تعمل على طبع شخصيته و إعطائها صبغة اجتماعية، و بذلك فهي تشرف على النمو الاجتماعي للطفل و توجيه سلوكه و تكوين شخصيته، و تتشابه الأسر أو تختلف فيما بينها من حيث الأساليب السلوكية السائدة أو المقبولة في ضوء مجموعة المعايير الاجتماعية و القيم المرتضاة حسب طبقاتها الاجتماعية و بيئتها الجغرافية و الثقافية و غيرها.

فتتميز الأسرة في مجال التنشئة الاجتماعية، بأنها الوحدة الأولى الاجتماعية التي ينشأ فيها الطفل، كما أنها المسؤولة الأولى عن تنشئته و تطبيعه اجتماعيا، كما تعتبر النموذج الأمثل للجماعة الأولية التي يتفاعل الطفل مع أعضائها وجها لوجه و يعتبر سلوكهم سلوكا نموذجيا.

كما تعتبر الأسرة البيئة الصالحة، الطبيعية، المادية والمعنوية لتكوين العواطف الطبيعية في الإنسان، إذ تعتبر الأم المنبع الطبيعي لعواطف الود و الحنان، في حين أن الرجل هو عامل الارتباط مع ما هو خارج الأسرة، مع المجتمع لأجل كسب العيش.

فالأسرة هي البيئة التي يجد فيها أفراد الأسرة السكينة و الطمأنينة التي تعتبر، بمعية المودة و الرحمة المتبادلة بين الزوجين و حنان الأم على صغارها و رعايتها لأموال زوجها و بيته، من العناصر الأساسية التي توثق الرابطة الأسرية، و التي تؤدي إلى تجانس النسبي لأفراد العائلة من خلال خضوعهم لنفس القواعد الاجتماعية.

كما يعتبر هذا البناء الأسري مدرسة الطفل الأولى التي يكتسب من خلالها شخصيته التي سيواجه بها العالم الخارجي، فيصبح مدين لها عند وعيه و ذلك بالالتزام بعاداتها و احترام روابطها المتجسد في التضامن الأسري الذي يضم عدة تعاملات يوجه إليها سلوكا ته.

فالأسرة تشكل المؤسسة الأولى التي تقوم بمهمة تنشئة الأجيال و إعدادها للاندماج في المجتمع، حيث تقوم في مرحلة الطفولة المبكرة بدور كبير في عملية التأصيل الاجتماعي للطفل، متأثرا بذلك وفقا لثقافة المجتمع و أساليب الحياة المعاشة فيه، و ذلك بهدف إعطائه الإطار العام ليكون كائنا إنسانيا،

اجتماعيا، بواسطة توجيهه و تعديل و تهذيب سلوكه و تعليمه القيم و الاتجاهات و السلوكات المرغوب في مجتمعه، و بناء شخصية الطفل تعتمد على إحدى عوامله الأساسية التي تمس جوانبها و على الخبرات المكتسبة في مرحلة الطفولة المبكرة، التي تختلف من أسرة إلى أخرى بمقدار اختلاف الثقافات السائدة في المجتمع، طبقا لاختلاف خبراتهم المكتسبة[01] (ص63).

و عليه فإن **ميردوك** يرى أن مسؤولية الأسرة تجاه عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال لا تقل أهمية عن العناية المادية بهم، و في هذا السياق يقول: إن واجب أو عبء العملية التعليمية و التنشئة الاجتماعية في كل مكان يقع أساسا على كاهل العائلة النووية ...لربما كانت المسؤولية الجماعية تجاه عملية التعلم و التنشئة الاجتماعية أكثر من أي عامل آخر تلعب دورا فعالا في عملية ربط العلاقات الاجتماعية المختلفة لأفراد العائلة[71] (ص99).

وبرغم التغير الذي أصاب الأسرة بنائيا و نقل جوانب عديدة من وظيفتها إلى مؤسسات أخرى خارج المنزل كالمدارس و النوادي و دور السينما و ذلك، فإن عملية التنشئة الاجتماعية ما زالت تمثل أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة بحيث تنقل للأطفال تصوراتها و أذواقها و قيمها.

و الأسرة عند قيامها بعملية التنشئة الاجتماعية تتبع أساليب نفسية و اجتماعية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- التدريب على أساليب و كيفية تناول الطعام.
- التدريب على كيفية قضاء حاجاته و ضبطه رمانيا و مكانيا.
- التدريب على آداب الجنس و ضبط السلوك الجنسي.
- التدريب على الاستقلال الذاتي و الاعتماد على النفس.
- التدريب على ضبط العدوان.

و هنا يجب الإشارة إلى أن الأسرة لا تنفرد لوحدها في عملية التنشئة الاجتماعية، و إنما هناك مؤسسات اجتماعية أخرى تشارك الأسرة في هذا المجال كالمدرسة، دور العبادة، جماعة الرفاق، وسائل الإعلام و غيرها.

2.4.2. المدرســـــة والأساليب التي تتبعها في عملية التنشئة الاجتماعية

تعتبر المدرسة المؤسسة الرسمية المعتمدة من قبل المجتمع لتولي مسؤولية التنشئة الاجتماعية للصغار و تزويدهم بالمهارات و القيم[44] (ص35)، كما تقوم بوظيفة التربية و نقل الثقافة المتنامية، وتوفير الظروف الملائمة للنمو جسميا و عقليا و انفعاليا و اجتماعيا، فعندما يبدأ الطفل تعليمه في المدرسة، يكون قد قطع خلال تواجده في الأسرة شوطا لا بأس به في مجال التنشئة الاجتماعية، فهو يدخل

المدرسة مزودا بكثير من المعايير الاجتماعية و القيم و الاتجاهات، فالمدرسة تعمل على توسيع الدائرة الاجتماعية للطفل، حيث يلتقي بجماعات جديدة من الرفاق، كما يتعلم المزيد من المعايير الاجتماعية في شكل منظم، و يتعلم أيضا أدوارا اجتماعية جديدة، فهو يتعلم الحقوق و الواجبات و ضبط الانفعالات، و التوفيق بين حاجاته و حاجيات غيره، كما يتعلم التعاون و الانضباط السلوكي.

إن الطفل أو التلميذ في المدرسة يتفاعل مع مدرسيه كقيادات جديدة و كنماذج سلوكية مثالية، كما يتأثر بالمنهج الدراسي مختلف جوانبه، فيزداد علما و ثقافة، فتنمو شخصيته من مختلف جوانبها.

إن من بين مسؤوليات المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية و التطبيع الاجتماعي ما يلي:

- تقديم الرعاية النفسية للطفل و مساعدته في حل مشكلاته و الانتقال به من طفل يعتمد على غيره إلى راشد مستقل يعتمد على نفسه ومتوافقا نفسيا و عقليا.
- تعليمه كيفية تحقيق أهدافه بطرق ملائمة تتفق مع المعايير الاجتماعية.
- مراعاة قدراته في كل ما يتعلق بعملية التربية و التعليم.
- الاهتمام الخاص بعملية التنشئة الاجتماعية و التطبيع الاجتماعي في تعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى خاصة الأسرة.

و من ضمن العوامل الأساسية للمدرسية المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية و التطبيع الاجتماعي ما يلي:

- يؤثر البناء الاجتماعي للمدرسة على أسلوبها في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، و ذلك بوصفها وحدة اجتماعية تتميز بكون أعضائها محددون، وبنائها الاجتماعي واضح المعالم، و تمثل شبكة محكمة من التفاعلات الاجتماعية وذات ثقافة خاصة.
- عدد الأعضاء (التلاميذ و المدرسون) الكبير بالنسبة للمدرسة، يحتم على التلميذ أن يهذب من أساليبه السلوكية حتى تضمه هذه الجماعة الكبيرة إليها و تقبله و تعترف به.
- تتيح حركة المدرسة و تغيرها للتلميذ فرصة تجدد الخبرة و التجربة.
- أن اختلاف الأعمار و الجنس في المدرسة يعطي للتلميذ فرصة التفاعل بين جماعات سنية أي في مختلف الأعمار، و جماعات جنسية مختلفة، إلا أن عدم الإشراف و التوجيه قد يؤدي إلى اكتساب أنماط سلوكية لا تتناسب مع سنه أو جنسه أو قيمه الثقافية و الدينية.

أما عن دور المدرس بصفة خاصة في عملية التنشئة الاجتماعية و التطبيع الاجتماعي، إلى جانبه في العملية التربوية، فيتلخص فيما يلي:

- المدرس كدور اجتماعي مستمر دائم التأثير في التلميذ، و كشخص متغير و متجدد في نفس الوقت، من أول دخول التلميذ إلى المدرسة حتى خروجه منها.
- المدرس كمنفذ للسياسة التربوية في المجتمع يقدم ما يقدمه المجتمع بأمانة و موضوعية.
- المدرس كنموذج سلوك حي يقتدي به التلميذ و يتقمص شخصيته.

- المدرس كممثل قيم النظام و قيم المعرفة و التحصيل الدراسي و قيم المسايرة الاجتماعية، يؤثر في التلميذ في كل المواقف التربوية.
- المدرس كملقن علم و معرفة ينمي مدارك التلميذ و معارفه.

إن المدرسة تتبع أساليب نفسية و اجتماعية عند قيامها بعملية التنشئة الاجتماعية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- دعم القيم الاجتماعية السائدة ي المجتمع بطرق مباشرة و صريحة في مناهج الدراسة.
- توجيه النشاط المدرسي بحيث يؤدي إلى تعليم الأساليب السلوكية الاجتماعية المرغوبة و تعلم المعايير و الأدوار الاجتماعية.
- تقديم نماذج للسلوك الاجتماعي السوي، إما في شكل نماذج تدرس لهم أو نماذج عملية يقدمها المدرسون في سلوكهم اليومي مع التلاميذ.

3.4.2. جماعـــة الأقران والأساليب التي تتبعها في عملية التنشئة الاجتماعية

تشير جماعة الأقران للصحبة المتكافئة في العمر و الخلفية و الاهتمام[44] (ص36)' إذ تقوم بدور هام في عملية التنشئة الاجتماعية و التطبيع الاجتماعي و كذا في النمو الاجتماعي، فهي تؤثر في معايير الطفل الاجتماعية و تمكنه من القيام بأدوار اجتماعية متعددة لا تتيسر له خارجها.

و يتوقف مدى تأثير الفرد مع جماعته على مدى ولائه لهم و درجة تقبله لمعاييرها و قيمها و اتجاهاتها، و على تماسكها و نوع التفاعل القائم بين أعضائها، و من أهم خصائص جماعة الرفاق ذات الأثر في عملية التنشئة و التطبيع الاجتماعي، تقارب الأدوار الاجتماعية، و وضوح المعايير السلوكية، و وجود معايير مشتركة، و وجود قيم عامة.

و من أشكال جماعة الرفاق ما يلي:

1. **جماعة اللعب**: و تتكون تلقائيا بهدف اللعب و اللهو غير المقيد بقواعد أو حدود معينة.
2. **جماعة اللعبة:** و هي عكس الأولى، إذ تشارك فيها الجماعة مع المحافظة على قواعد اللعبة و أصولها.
3. **الثلة أو الشلة**: و هي جماعة قوية التماسك، وثيقة العرى و الروابط، تجمع بين أفراد متباينين في المكانة و الوضع الاجتماعي، كما تستبعد بعض العناصر خارجها.
4. **العصبة**: و هي جماعة أكثر تعقيدا، يميزها الصراع مع مصدر السلطة أو مع جماعات أخرى، و لها رموزها الخاصة المشتركة.
5. **جماعة النادي**: و تنشأ في وسط رسمي يشرف عليه الراشدون و تتيح فرصة النشاط الجمعي و النمو العقلي و التفريغ الانفعالي و التعلم الاجتماعي.

و يتلخص أثر جماعة الرفاق في عملية التنشئة و التطبيع الاجتماعي فيما يلي:

- المساعدة على النمو الجسمي عن طريق إتاحة فرصة الممارسة الرياضية، و النمو العقلي عن طريق ممارسة الهويات، و النمو الاجتماعي عن طريق أوجه النشاط الاجتماعي و تكوين الصلات و نمو العلاقات العاطفية المتبادلة.
- تكوين معايير اجتماعية جديدة و تنمية الحساسية و بالتالي النقد نحو بعض المعايير الاجتماعية للسلوك.
- المساعدة على تحقيق أهم مطالب النمو الاجتماعي و هو الاستقلال الذاتي و الاعتماد على النفس، و القيام بأدوار اجتماعية جديدة مثل القيادة.
- إتاحة فرصة تقليد سلوك الكبار في جو سمع، إضافة إلى فرصة السلوك بعيدا عن رقابة الكبار و تحمل المسؤولية الاجتماعية.
- إشباع أهم حاجات الفرد في المكانة و الدور، و إكمال الفجوات و ملء الثغرات التي تتركها الأسرة و المدرسة في معلومات و واقع الطفل.

ويمكن إجمال الأساليب النفسية و الاجتماعية التي يقدمها جماعة الرفاق في عملية التنشئة الاجتماعية، فيما يلي:

- الثواب الاجتماعي، و ذلك حينما يوافق سلوك الفرد مع معايير الجماعة و قيمها.
- العقاب و الزجر و الرفض الاجتماعي في حالة مخالفة العضو لسلوك الجماعة، مما يؤدي به إلى الكف عنه و تركه كلية.
- تقديم نماذج سلوكية تحتذي، يتوحد معها بعض الأعضاء.
- التنافس و التعاون و القواعد و القوانين و الحقوق و الواجبات.
- المشاركة في النشاط الاجتماعي و خاصة في اللعب، مما يتيح فرص التعلم الاجتماعي.

4.4.2. وسائل الإعـــلام والأساليب التي تتبعها في عملية التنشئة الاجتماعية

تقدم وسائل الإعلام أشكالا مختلفة الاتصال الذي تنم بين المرسل و قطاع غفير من المستمعين و المشاهدين و القراء[42] (ص36)، و من أمثلتها الإذاعة و التلفزيون و الفضائيات و شبكات الإنترنيت و السينما و الصحف و المجلات و الكتب و الإعلانات و غيرها من الوسائل الإعلامية التي تؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية، و ذلك بما تنشره وتقدمه من معلومات وحقائق و أخبار و أفكار و آراء لتحيط الناس علما بموضوعات معينة، و تستميلهم نحو أنماط معينة من السلوك مع إتاحة فرصة الترفيه و الترويح.

إن آثار وسائل الإعلام في عملية التنشئة و التطبيع الاجتماعي، تزداد تعاظما و أهمية في المجتمع الحديث، بحيث تعكس جوانب متنوعة من الثقافة، و يمكن تلخيص تلك الآثار في النواحي التالية:

- إشباع الحاجات النفسية، كالحاجة إلى المعلومات و التسلية و الترفيه و الأخبار و المعارف و الثقافة العامة، و دعم الاتجاهات النفسية و تعزيز القيم و المعتقدات أو تعديلها و التوافق مع المواقف الجديدة.
- نشر معلومات متنوعة في مختلف المجالات تتناسب مع مختلف الأعمار.

إضافة إلى ما سبق، فإن تأثير وسائل الإعلام في عملية التنشئة و التطبيع الاجتماعي يتوقف على ما يلي:

- نوع وسيلة أو وسائل الإعلام المتاحة للفرد.
- ردود فعل الفرد لما يتعرض له من وسائل الإعلام حسب سنه.
- خصائص الفرد النفسية و ما يحققه من إشباع لحاجاته.
- الإدراك الانتقائي حسب المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي الذي ينتمي إليه الفرد.
- ردود الفعل المتوقع من الآخرين إذا سلك الفرد وفق ما تقدمه وسائل الإعلام.
- مدى توافر المجال الاجتماعي الذي يجرب فيه الفرد ما تعلمه من معايير و مواقف و علاقات اجتماعية و ما تقمصه من شخصيات.

إن وسائل الإعلام تتبع أساليب نفسية و اجتماعية عند قيامها بعملية التنشئة الاجتماعية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- التكرار و تأثيره في عملية التعلم و تيسير عملية الاستيعاب.
- الجاذبية و تنوع أساليب الجذب مع زيادة التقدم التكنولوجي.
- الدعوة إلى المشاركة الفعلية و إبداء الرأي و منح الجوائز و نشر الصور و ذكر الأسماء و غيرها.
- عرض النماذج الشخصية و الأدوار الاجتماعية الموجبة حتى يحذو الأفراد حذوها و يقلدونها.

5.4.2. دور العبـــادة والأساليب التي تتبعها دور العبادة في عملية التنشئة الاجتماعية

تقوم دور العبادة بدور كبير في عملية التنشئة و التطبيع الاجتماعي، لما تتميز به من خصائص فريدة، أهمها إحاطتها بصفات التقديس و الثبات و إيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها الفرد، و الإجماع الاجتماعي التي تدعمها.

أما عن آثارها في عملية التنشئة الاجتماعية، فتتلخص فيما يلي:

- تعليم الفرد و الجماعة التعاليم الدينية و المعايير السماوية التي تحكم السلوك بما يضمن سعادة الفرد و المجتمع.
- إمداد الفرد بإطار سلوكي مرتضى و مبارك من طرف المجتمع.
- تنمية الضمير عند الفرد و الجماعة.
- الدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية إلى سلوك عملي.

- توحيد السلوك الاجتماعي و التقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

وتتبع دور العبادة أساليب نفسية و اجتماعية عند قيامها بعملية التنشئة الاجتماعية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- الترغيب و الترهيب و الدعوة إلى السلوك السوي رجاءا للثواب.
- الابتعاد عن السلوك المنحرف تجنبا للسخط و العقاب.
- التكرار و الإقناع و الدعوة إلى المشاركة التضامنية الجماعية.
- عرض النماذج السلوكية المثالية.
- الإرشاد العلمي.

5.2. شروط التنشئة الاجتماعية السليمة أو الصحيحة

يؤكد كل من (إلكين Elkin) و (هاندل Handel) على ضرورة وجود ثلاثة شروط أساسية للتوصل إلى تنشئة سليمة أو صحيحة و ملائمة ، و تتمثل فيما يلي:

1/- ينطوي على أن الطفل حديث الولادة يدخل مجتمعا موجودا بالفعل، له قواعده و معاييره و قيمه و اتجاهاته، و به بناءات اجتماعية عديدة ومنتظمة، معرضة دائما للتغير، بحيث أن الطفل غير المهيأ اجتماعيا لا يعلم بمثل هذه البناءات و التغيرات، و عليه فإن وظيفة المجتمع نحو هذا الفرد الجديد هو تحديد الطرق و الوسائل التي يمر بها و هي ما يعبر عنها بالتنشئة الاجتماعية.

2/- و يتمثل الشرط الثاني للتنشئة الاجتماعية الملائمة في الميراث البيولوجي الذي يسمع لعمليات التعلم بالحدوث، ذلك أن العقل و الجهاز الهضمي و القلب النابض كلها متطلبات ضرورية من أجل التنشئة الاجتماعية. و بالرغم من أهمية هذه المتطلبات و حيويتها، إلا أنها غير كافية لأن هناك عوامل معينة مثل إصابة العقل أو المخ أو الصمم، و كذلك الطول الشديد و القصر الشديد، أو شكل الأنف و الذقن، و مجموعة كبيرة من الشروط الجسمانية قد تعوق أو تؤثر في عمليات التفاعل و التنشئة الاجتماعية.

وبالرغم من أهمية الميراث البيولوجي في عمليات التعلم و ضرورته، إلا أنه لا يشكل جانبا جوهريا في عملية التنشئة الاجتماعية المتكاملة، ذلك لأنه من المعروف أن هناك احتياجات معينة مثل الشراب و النوم تكون أساسية من أجل البقاء، و يمكن إشباعها بطرق مختلفة، كما أن المزاج و الذكاء بيولوجي في أساسه، إلا أن نموهما و تطورهما و اتجاههما يتأثران إلى حد كبير بالمجتمع الذي يولد فيه الطفل.

3/- يتمثل الشرط الثالث فيما يسمى بالطبيعة الإنسانية و التي تشير إلى عوامل معينة و عالمية بين البشر أي أنها تميز البشر في حالة مقارنتهم بالحيوانات الأخرى، إذ أن الطبيعة الإنسانية، كما يراه مدخل التفاعل الرمزي، تتضمن المقدرة على القيام بدور الآخرين، و كذلك المقدرة على الشعور مثلهم، أو عموما المقدرة على التعامل بالرموز مما يعطي المعنى للأفكار المجردة، و معرفة الكلمات و الأصوات و الإيماءات و غيرها، كل هذه أشياء يكون لها معنى تبعا لمقدرة الفرد على فهم ما ترمز إليه، و بصفة عامة فإن هذه الأشياء طبيعية، وينفرد بها البشر دون غيرهم من المخلوقات[12] (ص231-232 .

6.2. التحليل الوظيفي لعملية التنشئة الاجتماعية

لقد عالج بارسونز، بوصفه ينتمي إلى البنائية الوظيفية عملية التنشئة الاجتماعية، إذ اعتبرها جزءا واسعا و معقدا من تحليله الوظيفي للأسرة، فيرى أن للتنشئة الاجتماعية معنيان مرتبطان، **أولهما** أنها هي التمثل الداخلي للثقافة المعطاة عن طريق الأسرة الصغيرة، **و الثاني** أنه ينظر إليها من خلال الأفراد القائمين عليها، بصفتها عملية عن طريقها تعد شخصية الفرد لتأخذ دورا مستقلا في المجتمع. فهو بهذين المعنيين ينظر إلى الثقافة و الشخصية في آن واحد.

فهو يرى الجمع بين مفهوم الشخصية و مفهوم النسق الاجتماعي، إذ أشار بأنه لو حدث تقارب بين وجهة نظر فرويد و وجهة نظر دوركايم ، فإن هذا التقارب سوف يكون مثمرا، ففي نظره إذا كان فرويد أعطى أهمية ضئيلة لتفاعل الأفراد داخل النسق ، و جعل فهم الأنا العليا يتم من خلال العلاقة بين الشخصية و الثقافة السائدة ككل، فإن دوركايم قد أعطى اهتماما ضئيلا للعملية السيكولوجية التي فيها يتمثل الفاعلين للثقافة في النسق الاجتماعي.

فبارسونز ينظر إلى التنشئة على أنها **عملية** Process، فهناك سياق تراكمي للأحداث يمر بها الأفراد الذين يراد تنشئتهم، و تعد هذه العملية (التنشئة) علاجا لهم، إذ لابد على الفرد المراد تنشئته أن يدخل في علاقات مع الشخص القائم بعملية التنشئة و يمر بمراحل محددة حتى يصل إلى نهايتها.

و لقد حلل بارسونز عملية التنشئة الاجتماعية من خلال مفهوم الانقسام الشطري الذي من خلاله أراد أن يجيب عن التناقض الذي يتمثل في التساؤل: كيف ينشأ الطفل في النسق الاجتماعي الكبير، في حين أن الأسرة تتمتع باستقلال نسبي نتيجة للتباين النسبي؟

فبارسونز ينظر إلى عملية الانقسام الشطري و كأنها سلم، **فالدرجة الأولى** هي عندما يكون الطفل في بداية حياته حيث لا يشارك في نسق الأسرة ككل، و إما أن تكون مشاركته مقتصرة على النسق الفرعي المكون من (الطفل – الأم)، و لكن بعد ذلك يستطيع الطفل أن يميز بين النسق الفرعي و النسق الأسري الأكبر، لأن الأم هي جزء من نسق الأسرة الكبير، و أن توحد الطفل مع أمه يمكنه من أن يفرق بين النسق الفرعي و نسق الأسرة الواسع.

أما الدرجة الثانية من السلم، عندما يتمكن الطفل من معرفة معنى الأسرة (نحن)، و بذلك يستطيع أن يميز بين الأسرة (نحن) و بين النسق الخارجي (ليس نحن) و ذلك عن طريق الأب الذي يعتبر جزءا من النسق الاجتماعي الخارجي الأكبر نظرا لدوره في المجال المهني.

فيرى أن تعلم الطفل التمييز بين الأنساق التي ينتمي إليها كل من الوالدين، يكون الطفل قد نشأ ليس داخل الأسرة فقط، و إنما داخل النسق الاجتماعي الأوسع.

و قد تناول بارسونز أيضا في تحليله لعملية التنشئة الاجتماعية نزعة الميل الجامح للجنس إذ اعتبره

نزعة سوية ، كما وصفها بأنها تحالف مع الشيطان، فهي تختلف عن الاهتمامات الجنسية و عن الغريزة التناسلية.

و قد وجهت انتقادات عديدة لآراء بارسونز في التنشئة، تجمل على أن حديثه يشير إلى الأسرة المثالية، لأنه لم يشر إلى أي مصادر للانحراف و التوتر داخل هذا النموذج لعملية التنشئة، كما أنه نظر إلى عملية التنشئة على أنها عملية ذات اتجاه واحد، فيها يتأثر الطفل بالقائمين عليه دون توضيح لملاح تأثير الأطفال على الوالدين.

7.2. الأسرة الجزائرية و التنشئة الاجتماعية

تتعهد الأسرة الجزائرية الحياة الاجتماعية للطفل منذ مولده إلى مماته، بحيث أنها تعلمه العادات و التقاليد و طرق العمل و أساليب الزواج، ومبادئ الأسرة و المجتمع، فلا يخرج الفرد عن ما هو مقرر و لا عن إطار الأسرة و علاقاتها المحددة التي لا تتعدى أفراد أسرته و أقاربه و جيرانه.

فالتنشئة الاجتماعية في ظل الأسرة الجزائرية تأخذ طابعا اجتماعيا و جماعيا، و ذلك تبعا للحياة الاجتماعية، إذ أن الطفل منذ نعومة أظافره و هو يعيش في الإطار الأسري، حيث يشترك في تربيته كل من الأب و الأم و الجد و الجدة و كافة أفراد العائلة، حتى الجيران، فيلقنون له القوانين و القواعد الخاصة بالأسرة و من ثمة المجتمع، و كذا التضامن الاجتماعي و الشعور بالشرف و الخوف من رأي الغير، مما يتولد لديه الشعور بالالتحام و التماسك الأسري و الضبط الاجتماعي الذي يذيب فيه الروح الفردية و بالتالي يذوب داخل الجماعة.

و من الوسائل التي تستعملها الأسرة الجزائرية في تنشئة الطفل، أساليب الثواب و العقاب، و التهديد و التذليل، و الرحمة و العقوبة، بحيث يلقنون له بأن كل من يحاول التمرد عن القواعد و العادات الاجتماعية و الخروج عن الجماعة تقهره قوات وأشياء غيبية، و بذلك يلتزم بالقواعد المسطرة و لا يفكر في تفسيرها و لا يحاول تغييرها.

كما تقوم التنشئة الاجتماعية للطفل على عنصرين، و هما السن و الجنس، إذ على الطفل الصغير أن يخضع لرأي من هو أكبر منه سنا، كما يعترف بالسيادة للذكر دون الأنثى، إذ تتلقى الفتاة في مراحل حياتها الأولى الحنان و المحبة بنفس الدرجة التي يتلقاها الولد، لكن مع تقدم الزمن و السن، تشعر بالفرق الموجود بينها و بين أخيها الذكر، خاصة عندما تدخل عالم النساء، و تقوم الأم بتعليم ابنتها دورها واجباتها الاجتماعية، و تحيطها بأسرار المجتمع النسوي، و فنون الأعمال المنزلية، و تمنعها من الاقتراب من الذكور، و بذلك تشعر البنت بالفروق الموجودة بينها و بين إخوتها الذكور، كما تهدف تربية البنت في الأسرة الجزائرية إلى جعلها مؤهلة للحياة، أخلاقيا و دينيا و اجتماعيا، و ذلك وفق القواعد الأخلاقية التي تسود المجتمع، فتتعلم العفة و الحشمة و الحياء و الحرمة و المهارة في الأعمال المنزلية و أمور الزواج الذي تعتبره أهم أهداف حياتها.

أما بالنسبة للولد، فإن الأب، بوصفه عامل ارتباط مع كل ما هو خارج عن الأسرة، يقوم بتلقينه

و تعليمه كل القيم و القواعد الاجتماعية و السلوكات و الخبرات المكتسبة التي تتطلبها المواجهة مع الحياة الخارجية و تيسر له الاندماج داخل المجتمع، و بذلك تكون الأسرة الجزائرية قد قامت بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية و التطبيع الاجتماعي.

الخلاصـــة

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأهمية القصوى للتنشئة الاجتماعية بالنسبة للفرد و المجتمع، بوصفها عملية تشكيل اجتماعي، تكسب الإنسان إنسانيته, و تلقنه مقاييس و مفاهيم مجتمعه، و تكسبه مكانته الاجتماعية، ليتمكن بالتالي إعادة إنتاج تلك المعايير و القيم التي اكتسبها، بعدما يكون رب أسرة.

و بعدها ذكرنا أهمية التنشئة الاجتماعية، مفهومها، شروطها و عناصرها، إضافة إلى الصفات العامة لها، ثم تعرضنا إلى مختلف هيئات التنشئة الاجتماعية وأهمها الأسرة باعتبارها الجماعة المرجعية الأولى في حياة الفرد والتي تعلمه أنماط السلوك الاجتماعي بالإضافة إلى المدرسة بصفتها المؤسسة الوحيدة الرسمية التي يخول لها مهمة التربية ونقل الثقافة المتنامية، و جماعة الرفاق، دور العبادة وسائل الإعلام المتنوعة، ، ثم أوردنا وجهة نظر الوظيفية في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال تحليل بارسوز لها، و أخيرا تطرقنا إلى علاقة الأسرة الجزائرية بالتنشئة الاجتماعية.

و سننتقل في الفصل التالي إلى إظهار أهمية التغير الاجتماعي، الثقافي و الأسري و مدى ارتباط كل عنصر بموضوع الدراسة.

الفصل الثالث 3
التغير الاجتماعي الثقافي و الأسري

لقد أدى اتساع نطاق الحياة الاجتماعية و ظهور حركة التصنيع و الحياة الحضرية و نشأة المدن و التحديث و ما صاحبه من ظهور طابع مختلف للحياة لم تألفه المجتمعات القديمة، إلى بروز تغيرات اجتماعية و ثقافية عميقة في المجتمع ، ألقت بظلالها على الأسرة من حيث بنيتها وقيمها وعلاقتها الاجتماعية، و كذا وظائفها و الأدوار المناطة بها، إذ أخذ نطاقها في التطور و التحول من الاتساع إلى الضيق، كما لم يعد من اختصاصها تشريع القوانين و منح الحقوق و فرض الواجبات، بل أسند ذلك كله إلى مؤسسات و هيئات و تنظيمات خارج نطاقها مثل الهيئات التشريعية و التنفيذية، إضافة إلى انتقال وظائف أخرى مثل الوظيفة التعليمية و الاقتصادية إلى مؤسسات اجتماعية لها تركيبات أعقد و وسائل أكفء و أحدث، و عليه فسنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية التغير الاجتماعي و عوامله، وكذا التغير الثقافي و آثاره ، ثم التغيرات التي أصابت الأسرة من حيث شكلها و حجمها و نمط العلاقات بين أفرادها و كذا تغيرات القيم الاجتماعية،إضافة مختلف التغيرات التي حصلت في وظائفها التربوية منها و الاقتصادية و غيرها ،ثم نتطرق إلى مختلف العوامل التي ساهمت في حدوث التغير الأسري، ونختمه بدور الجامعة في هذا التغير.

3 .1. معنى التغير الاجتماعي و مفهومه

يعتبر التغير الاجتماعي أحد المواضيع الهامة في علم الاجتماع، نظرا لارتباطه بالمجتمعات البشرية و بوظيفة المجتمع، بحيث يمكن لأي نظام اجتماعي أن يتعرض بشكل أو بآخر في جميع الأزمنة و الأمكنة إلى التغير، و ذلك ما يلاحظ من خلال صور التباين التاريخي في المجتمعات الإنسانية.

فالمجتمع الإنساني يتأثر بمختلف العوامل التي تمسه، كما أن أعضاءه يكبرون و يتقدمون في السن، و خلال هذا التغير تتبدل أدوارهم و مسؤوليتهم الاجتماعية بعد أن تزداد حلقات انتمائهم إلى المنظمات الاجتماعية، و تتغير أنماط علاقاتهم و ممارساتهم اليومية، و تتضاعف الضغوط عليهم نتيجة تفاعلهم مع المجتمع، و عليه " فالنظام الاجتماعي هو نظام فرعي تابع لنظام حضاري كبير و شامل، يتكون من مجموعة نظم و مؤسسات تتعرض مركباتها الجوهرية و أطرها الخارجية للتغير المستمر بمرور الزمن [03] (ص287).

فيقصد بالتغير "الاختلاف ما بين الحالة الجديدة و الحالة القديمة" أو اختلاف الشيء عما كان عليه في خلال فترة محددة من الزمن، و حينما تضاف كلمة اجتماعي التي تعني ما يتعلق بالمجتمع، فيصبح التغير الاجتماعي هو التغير الذي يحدث داخل المجتمع أي على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن"[15] (ص15)

كما يشير التغير الاجتماعي إلى " أوضاع جديدة تقع على البناء الاجتماعي و النظم و العادات و أدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج للتغير إما في بناء فرعي معين أو من جانب الوجود الاجتماعي أو البنية الطبيعة أو الاجتماعية"[69] (ص414-415)

و عليه فإن (**محمد عاطف غيث**) يرى إلى التغير الاجتماعي على " أنه التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع و وظائف هذا البناء المتعددة و بين الأشكال التالية:

أ- التغير في النظام الاجتماعي أي تغير النظم و تبدل القوانين التي يقوم عليها المجتمع

ب- تغير في مراكز الأشخاص و بالتالي التغير في الأحداث و تبدلها.

التغير في القيم الاجتماعية، لأن القيم تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية و التفاعل الاجتماعي [15] (ص17-18)

و لذلك يرى (**Ginsburug**) في مفهوم التغير الاجتماعي بأنه "تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل و الجزء و في شكل النظام الاجتماعي..." [15] (ص18)

ويرى (**ولبرت مور**) (**W.Moor**) بأنه " التبدل الجوهري في الأبنية الاجتماعية، أي في نمط الفعل الاجتماعي و التفاعل الاجتماعي، بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل، كما تنعكس على التغيرات التي تطرأ على القيم و المعايير و المنتجات الثقافية و الرموز"[38] (ص 12)

أما الأستاذ عبد المجيد عبد الرحيم فيرى بأن التغير الاجتماعي هو "تحول في ثقافة المجتمع يؤدي به إلى تغيير المعايير التي يضعها المجتمع لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة"[41] (ص182)

إن مما يلاحظ من خلال التعاريف المتنوعة التي جاءت لتفسير معنى التغير الاجتماعي، أنها أعطت تفاصيل مختلفة لأبعاد التغير الاجتماعي، وعليه فإنه يمكن تحديد التغير الاجتماعي من خلال ثلاثة أبعاد، وهي :

1. أن التغير الاجتماعي مربوط بالزمن أي محدود زمنيا.
2. أن التغير الاجتماعي دائم أي يمكن ملاحظته في حالة مستقرة
3. أن التغير الاجتماعي هو ظاهرة جماعية"[62] (ص05)

إضافة إلى ذلك فإن (**Guy Rocher**) يعرف التغير الاجتماعي بأنه ظاهرة جماعية... و أنه كل تحول ملحوظ في الزمن، يؤثر بطريقة دائمة و مستمرة على بنية و وظيفة النظام الاجتماعي لجماعة معينة [59] (ص32), و قد ميز بين أقسام مختلفة للتغير الاجتماعي، و هي:

1. التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين و تؤثر في أسلوب حياتهم و أفكارهم.

2. التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي و في كل أجزائه.
3. يكون محددا بفترة زمنية و منتهيا بفترة زمنية معينة، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة. أن يتصف بحالة الديمومة و الاستقرار [ ] 60(ص20-21)

بالإضافة إلى التعاريف السابقة، يمكن الإشارة إلى أن البنائية الوظيفية ترى بأن حدوث التغير يتم في الطريقة التي تعمل بها النظم و الأنساق، من أجل أن يحل التوازن في المجتمع دون أن يتغير النظام الشامل، مع وجود عنصر الزمن في عملية التغير الاجتماعي، إذ يرى (ف.فالن)(F.Fallan) "**أن التغير يشمل على التعديلات التي تحدث في الأنساق الاجتماعية و الأنساق الفرعية داخل البناء الاجتماعي و كذلك أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق عبر فترة من الزمن** "[38] (ص12)

و يؤكد ذلك (بارسونز) حينما رأى بأن التغير الاجتماعي حالة، حيث التوازن السابق انقطع و حل محله توازن جديد، دون أن يغير النظام الشامل، لكنه يحدث تغييرا في أحد الأجزاء- في تحت- أنظمة الأنظمة، و يرى أن التوازن ظاهرة موجودة، ظاهرة عادية و دائمة في حياة كل نظام [61] (ص222).

فمن خلال مجمل ما ذكر سابقا، يمكن القول بأن التغير الاجتماعي هو ذلك التغير و الاختلاف في أدوار الأفراد التي يقومون بها في المجتمع، من مرحلة زمنية إلى مرحلة زمنية أخرى، و في أدوار التنظيمات و النظم و المؤسسات داخل المجتمع، و ما تقوم به من أدوار تختلف أيضا من مرحلة زمنية إلى مرحلة زمنية أخرى، و ما يطرأ على هذه الأدوار من تغييرات و تعديلات من حيث الدرجة والسرعة، و في ضوء ذلك يمكن القول أن التغير الاجتماعي صفة اجتماعية أساسية و عوامل ثقافية و اقتصادية و سياسية بتداخل بعضها في بعض، و يؤثر بعضها في بعض.

2.3. الامتداد التاريخي للتغير الاجتماعي

لقد صاحبت ظاهرة التغير الاجتماعي الإنسان منذ القدم، إذ تمتد جذورها إلى العصور الغابرة القديمة، حيث لاحظه فلاسفة اليونان الذين أعطوا بشأنه أفكارا ساهمت في إعطاء الرصيد المعرفي للمفكرين بعد ذلك في مختلف العصور إلى عصرنا الحالي [38] (ص 02)

و لقد أقر بهذه الظاهرة مفكري الفكر الفلسفي اليوناني، إذ يقول **(هيراقليطس)** أن " الأشياء في تغير متواصل، و أن الوجود عبارة عن موت يتلاشى، و أن الموت وجود يزول، و المرء بالتالي لا يمكنه أن ينزل النهر الواحد مرتين، لأن مياها جديدة تجري من حوله أبدا، أننا ننزل و لا ننزل النهر الواحد، إننا نكون و لا نكون"[16] (ص 35)

و نفس المسلك انتهجه فلاسفة اليونان، برغم مثالية أفلاطون إلا أنه كان يدرك أن المجتمع اللاتيني

الذي عاش فيه، ظهر نتيجة التطورات السابقة التي حدثت فيه، كما أعطى أرسطو صورة السلسلة المتصلة التي تأسست عليها الدولة أو المجتمع السياسي، من صورة المجتمع الصغير الذي يلتف حول الأسرة إلى القبيلة إلى القرى، فالمدن، فالمجتمع السياسي الكبير.

بعدئذ انتقل هذا الفكر إلى العصور الوسطى، أين ساد الفكر اللاهوتي وهيمنة و العلاقات الإقطاعية محاربة أي شكل من أشكال التغير، و لكن ذلك لم يمنع من تشكيل رؤوس الأموال و اكتساب المهارات والخبرات الحرفية و القدرات العلمية مع بداية القرن الثامن عشر و ظهور ما يسمى بعصر التنوير، ازداد الاهتمام موضوع التغير الاجتماعي، و ذلك باعتبار أن الإنسان قادر على تغير ظروفه المادية و الروحية تغيرا ايجابيا بواسطة العقل و الفكر العلمي، وهي عوامل مهمة في نظرهم في إحداث التقدم الاجتماعي و انتقاله إلى حالة أفضل مما كانت عليها المجتمعات السابقة.

و لقد عبر (جون جاك روسو) في كتابه (العقد الاجتماعي) عن المراحل المختلفة لتطور الحياة الانسانية و التي تبدأ من مرحلة الحياة الفطرية إلى مرحلة الملكية الفردية، ثم عدم المساواة و في النهاية إلى مرحلة التعاقد بين الأفراد ، حيث يختارون حاكما فيما بينهم تسلم إليه سلطة القرارو الحكم.

كما أوضح (أوغست كونت) في كتابه (دروس الفلسفة الوضعية) الدور الفعال للتطور و التقدم الفكري للإنسان في مساهمته لإحداث التغير في الحياة البشرية، و ذلك بأن ميز تطور الفكر الإنساني في ثلاث مراحل متمثلة في المرحلة اللاهوتية و المرحلة الميتافيزيقية ثم المرحلة الوضعية ، و بين التغيرات الحاصلة في كل مرحلة من المراحل الثلاث.

إضافة إلى ذلك ، نجد دراسات (إميل دوركايم) عن تحولات المجتمعات الغربية الرأسمالية وفقا لمبدأ التباين و التكامل الذي نتج عنه تقسيم العمل، ضف إلى ذلك محاولة (كارل ماركس) لاكتشاف قوانين التغير الاجتماعي باستعمال المادية الجدلية، إلى غير ذلك من محاولات علماء القرن التاسع عشر.

و الواقع أنه لم يظهر المفهوم الحقيقي للتغير بشكل مضبوط و منظم إلا في سنة 1922 عندما كتب (وليام أوجبرن) كتابه بعنوان (التغير الاجتماعي)، بينما كان في السابق خلط بين مفاهيم مختلفة تحتوي على مضمون مغاير لمصطلح التغير، التقدم و التطور و النمو [15] (ص 15)، **و التي تحمل معان مختلفة عن المعنى الحقيقي للتغير.**

و قد بدأ التفكير اليوم يتجه إلى التحكم في عملية التغير، بوصفها أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث في هذا العصر، و بالأخص بعد الحرب العالميتين، إذ بدأت الجهود تتجه نحو التغير المخطط من أجل تنمية حقيقة هادفة [15] (ص17).

3.3. عوامل التغير الاجتماعي

إن دراسة التغير الاجتماعي و فهمه يتطلب معرفة الأسباب و العوامل الحقيقية من وراء وجود هذا التغير في المجتمع، م من خلال بحثنا عن تلك العوامل، لم نجد اتفقا عاما بين الدارسين لهذا الموضوع عن العوامل و الأسباب الكامنة وراءه، و لا على ترتيبها تلك العوامل و الأسباب حسب درجة الأهمية، و لا أيها العامل الحاسم و المسيطر على هذه العملية، و ذلك بسب اختلاف توجهاتهم و خلفياتهم الاجتماعية و الإيديولوجية، وكذا تداخل و ارتباط العوامل بعضها ببعض، ولهذا سنعرض عوامل التغير الاجتماعي دون التركيز أثناء سردها على درجة أهميتها من الناحية الترتيبة أو فعاليتها، لأنه كما سنرى لا يمكن لعامل واحد بمفرده أن يكون حاسما في عملية التغير الاجتماعي، و على العموم فإن هذه العوامل هي:

1.3.3. العامل الديموغرافي

يقصد به تلك الآثار المترتبة عن الوضع السكاني لشعب من الشعوب على تطوره و تغيره الاجتماعي [16] (ص 80) ، و يتضمن الوضع السكاني، الحجم العام للسكان من حيث العدد و نسبة النمو، كثافة السكان و توزيعهم حسب الجنس والمناطق السكنيةو الهجر و غيرها.

إن الاهتمام بالعامل الديموغرافي لم يبدأ إلا مع بداية الثورة الصناعية، و ذلك بسبب الحاجة الماسة للعنصر البشري و زيادة الطلب على اليد العاملة، من أجل قيام صناعة ثقيلة تؤمن للناس السلع الضرورية و تحسين الإنتاج و استمراره.

ولقد أعطى عالم الاقتصاد الإنجليزي (توماس روبرت مالتوس) (T.R.Maltus) دورا مخيفا في عملية التغير الاجتماعي ، حيث تصور أن نمو السكان إنما يتم على شكل متواليات هندسية (2،4،8،16 ...) ، بينما يتم تزايد كميات الغذاء على شكل متواليات حسابية (1 ،2 ،3 ،4 ....)، و عليه فإنه يرى بأن العالم مهدد بفيض السكان وندرة وسائل المعيشة، و بالتالي يحدث الصراع من أجل البقاء. غير أن نسبة النمو السكاني تختلف من مجتمع لآخر، كما هو ملاحظ في الدول المتقدمة و الدول النامية أو التي هي في طريق النمو، و من فترة تاريخية لأخرى، لأن ذلك متوقف على الشروط الاجتماعية التي يعيشها الناس و بنفس القدر يتأثر بتطور الإنتاج.

كما أن عالم الاجتماع الفرنسي (إميل دوركايم) أعطى أهمية للعامل الديموغرافي في إحداث التغير الاجتماعي، مؤكدا على دور تقسيم العمل في الانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، كما يرى بأن ذلك التقسيم الاجتماعي للعمل مرتبط بحجم السكان و كثافتهم، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى التقدم الاجتماعي، و بالتالي فهو يربط بين علاقتين سبا بيتين و هما: أن نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو تقسيم العمل و الكثافة الأخلاقية، و أن تقسيم العمل و الكثافة الأخلاقية تؤديان بالضرورة إلى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي.

إن الملاحظ مما سبق ذكره، أن العمل الديموغرافي المتمثل في نمو و كثافة السكان، يلعب دورا فعالا في عملية التغير التي تحصل في المجتمع، إلا أنه لا يمكن اعتباره عاملا أساسيا في توجيه عملية

التغير إيجاب أو سلبا، لأن ذلك يتعلق بحالة المجتمع نفسه و بالنظام الاجتماعي القائم.

2.3.3. العامل البيولوجي

هناك من العلماء و المفكرين من يدخل العامل البيولوجي، من خلال الفرق في القدرات البيولوجية، في تفسير عملية التغير الاجتماعي و بالتالي إحداث التميز بين الشعوب.

و يدخل في إطار العامل البيولوجي بشكل أساسي: أثر التفاوت الو راثي على التغير الاجتماعي، و كذلك أثر تفاوت الأفراد في الذكاء و الإمكانات الجسمية و النفسية المختلفة، و أخيرا أثر التمايز الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة (لهرم السكان، من نسبة عدد الذكور بالإناث و نسبة المواليد بالوفيات و نسبة الصغار بالكبار) [16] (ص84)

لقد أكد علماء الوراثة أن كل حياة جديدة تمثل توزيعا جديدا و مختلفا للصفات و الإمكانيات، و بهذا لا يكون أي جيل جديد صورة طبق الأصل عن الجيل القديم [15] (ص128).

وقد تبلورت هذه الفكرة بشكل خاص عند اليونان، إذ كانوا يعتقدون أن من بين الناس من ولد ليحكم و منهم من ولد ليستعبد، و بالتالي تطورت هذه الفكرة من ارتباط الطبقات بالخصائص البيولوجية لتعم على تفسير الفروق الحتمية بين المجتمعات [38] (ص41)

و لقد أكد على ذلك (G.V.Delapauge) في كتابه (الانتقادات الاجتماعية) "أن الأحداث الاجتماعية و المظاهر المختلفة التي تصيب المجتمع إنما تفسر بصراع العناصر البشرية المختلفة، و ليس التاريخ كله سوى مجرد تطور ينبع من علم الحياة العضوية، و أن سبب بقاء الفقراء في أدنى درجات السل الاجتماعي، لم يكن وليد المصادفة بل كان وليد انحطاطهم السلالي "[16] (ص 77).

و انطلاقا من هذا المفهوم نجد أن الألمان النازيين استغلوا هذا التفسير ليشنوا حربا على من هم أدنى منهم عرقا في ظنهم.

لقد كان هذا الاتجاه انعكاسا ايديولوجيا للواقع الاجتماعي و الاقتصادي للفئات المحافظة و الحاكمة التي تعلقت بفكرة الوراثة البيولوجية لتعطي الطابع الشرعي لتسلطها، بينما في المقابل ظهر اتجاه آخر يبين الدور الأساسي الذي تلعبه البيئة الاجتماعية (الثقافية) في حياة الأفراد و المجتمعات.

فالاختلافات بين الأفراد تنشأ من جهة بسبب اختلاف وراثاتهم (طبائعهم)، و من جهة ثانية بسبب اختلاف بيئتهم أو تنشئتهم الاجتماعية، و لكنها لا تعمل في الواقع إلا تحت تأثير ظروف البيئة [16] (ص78).

كما أنه لا يوجد تفسير علمي واقعي يميز لنا بين الأجناس الفاضلة و غير الفاضلة فهذا العامل لا يصلح وحده لتفسير عملية التغير الاجتماعي.

3.3.3. العامل الاقتصادي

من العلماء من يعتبر البناء الاقتصادي للمجتمع و الارتفاع في المستوى المعيشي للأفراد أو ما يعبر عنه بالعوامل الاقتصادية، المسؤولة الوحيدة عن كل التغيرات و الثورات التي تحدث في المجتمعات، و

هذه النظرة تتبناها النظرية الماركسية، و هو ما يعرف عند ماركس (بالمادية التاريخية) أو(الحتمية الاقتصادية)، و قد أكد على أن " طريقة إنتاج الحياة المادية هي التي تقرر، في النهاية، سير الحياة الاجتماعي و السياسي و الروحي في كليته"[16] (ص41)

و أن الإنسان نفسه هو نتاج الطبيعة، و قد تطور ضمن محيطه و بصورة متدرجة، و أنه بالتالي من البديهي أن منتجات الدماغ الإنساني، و هي في آخر التحليل منتجات للطبيعة لا تناقض بقية ترابطات الطبيعة [16] (ص93).

و يرى ماركس أيضا أنه «في إنتاج الناس لحياتهم يدخلون في علاقات محددة ضرورية و مستقلة عن إرادتهم و هي علاقات إنتاج، تطابق درجة معينة من تطورهم و تشكل البنيان الاقتصادي للمجتمع، أي الأساس الواقعي، الذي يقوم فوقه صرح علوي قانوني و سياسي و تتمشى معه أشكال اجتماعية...» [16 (ص84)

كما أن الحياة الاجتماعية بنظر الماركسية « لا تعدو أن تكون شكلا خاصا من أشكال حرية المادة» و هي بالتالي تحتوي في ذاتها دوافع و أسباب و مصادر التطور، و تفسر قوانين وحدة و صراع المتضادات، و نفي النفي، و الانتقال من الكم إلى الكيف، قوانين الصراع الطبقي في المجتمع المقسم إلى طبقات متناحرة، و الانتقال من تشكيلة اجتماعية -اقتصادية إلى تشكيلة متقدمة أخرى [16] (ص93).

و من خلال تحليلها لعلاقات الإنتاج، و جدت الماركسية أن تاريخ جميع الشعوب له نقطة انطلاق واحدة هي المجتمع البدائي، و هي تسير بأشكال و صور متنوعة نحو هدف واحد و هو الشيوعية.

لقد ثبت فشل النظرية الماركسية و عدم تحقيق تنبؤاتها و خاصة فيم يتعلق بانتقال المجتمع من تشكيلة اجتماعية-اقتصادية إلى تشكيلة متقدمة أخرى وفق قوانين المادية الجدلية، و لكن رغم ذلك فإنه لا يمكننا أن ننكر دور العامل الاقتصادي – خارج الإطار المرجعي الماركسي - في إحداث عملية التغير الاجتماعي.

4.3.3. العامل الفيزيقي (الطبيعي)

تعتبر الطبيعة من الشروط الأساسية لحياة الناس ولوجود المجتمع و تطوره، حيث يتبادل هذا الأخير التأثير و التأثر معها، و قد أقر القدامى بما للمناخ من تأثير مباشر في سلوك الأفراد و على المجتمع و التغير الاجتماعي، حيث قال (مونتيسكيو)(Montesquieu) في كتابه (روح القوانين) «أن العوامل الفيزيقية، و قبل كل شيء المناخ، وكذلك التربة و الأرض هي التي تحدد سيكولوجيا أعراف وعادات الناس و روح الشعب الخاصة به ، و بالتالي بنية حياتهم الاجتماعية و قوانين الدولة ، و نشاط مشرعيها» [16] (ص91)

ولقد استمر هذا المنظور في خدمة الرأسمالية في القرن العشرين، كما هو الحال عند الإنجليزي

(بوكل) (Bookel) و الألماني (ريتزل) (Retzel) الذي قال« ...إن التربة هي التي تحدد مصير الشعوب بحتمية صارمة عمياء، إذ يتحتم على كل شعب أن يعيش على التربة التي قسمها له الحظ » [16] (ص86).

و إلى ذلك ذهب ابن خلدون في كتابه (المقدمة) حيث يظهر علاقة اعتدال المناخ بالزيادة السكانية، إذ يقول «... أن الأول و الثاني من الأقاليم المعمورة أقل عمرانا مما بعدهما، و ما وجد من عمرانه فيتخلله الخلاء و القفار و الرمال و البحر الهندي الذي في الشرق منهما، و أمم هذين الإقليمين و أناسيهما ليست لهم الكثرة البالغة و أمصاره و مدنه. كذلك الثالث والرابع و ما بعدهما، بخلاف ذلك فالقفار فيها قليلة و الرمال كذلك أو معدومة و أممها و أناسيها تجوز الحد من الكثرة و أمصارها و مدنها تجاوز الحد عددا والعمران فيها مندرج بين الثالث و السادس و الجنوب خلاء كله.» و يعلل ذلك بقوله « و قد ذكر كثير من الحكماء أن ذلك لإفراط الحر و قلة ميل الشمس فيها عن سمت الرؤوس» [28] (ص55)

و بصفة عامة، يمكن أن نجمل العوامل الفيزيقية و الطبيعية التي ينظر إليها على أنها تؤثر في عملية التغير الاجتماعي فيما يلي:

- أثر المناخ من حرارة و رطوبة و رياح و أمطار.
- أثر الموقع الجغرافي من قرب أو بعد عن البحر، الصحراء، القطبين، خط الاستواء، و الخاصية الإستراتيجية للموقع.
- أثر وجود المصادر الطبيعية من بترول و معادن و غابات و المناجم المختلفة، و كذلك أثر نفاذها.
- أثر الكوارث الايكولوجية والطبيعية من أوبئة و أمراض مستعصية، فيضانات، زلازل براكين و أعاصير.

هذه بصفة عامة جملة من العوامل الفيزيقية و الطبيعية التي يفسر بها التغير الاجتماعي، و لكن في الواقع يلاحظ أن الوسط الجغرافي الحديث لم يعد نتاجا محضا للتطور الطبيعي، و إنما أصبح النشاط البشري يدخل كعنصر أساسي في استغلاله أو تعديله كمد القنوات المختلفة و تجميع مياه الأمطار بواسطة بناء السدود و قطع أشجار الغابات و إعادة تصنيعها و استعمال تقنيا البناء المضاد للزلازل و غيرها من التقنيات التكنولوجية الحديثة التي بواسطتها استطاع الإنسان أن يكيف البيئة الطبيعية لصالحه، و عليه فلا يمكن بحال من الأحوال اعتماد هذا العامل وحده لتفسير عملية التغير الاجتماعي.

5.3.3. العامل التكنولوجي و الثقافي

تلعب الثقافة دورا فعالا في عملية التغير الاجتماعي، بوصفها تحوي كل ما أبدعه الإنسان من إنتاج مادي و روحي، كما تشمل على المعرفة، العقيدة، الفن، الأخلاق، القانون، و القدرات العادات و التقاليد التي

يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع، كما تعتبر التكنولوجيا من أهم منجزات إنسان العصر الحديث، حيث تعمل على إشباع حاجاته المختلفة و بالتالي أحدثت تغيرات عميقة في مختلف المجالات الفكرية والاجتماعية، مما دفع بعلماء الاجتماع إلى دراسة الأثر المتبادل بين التغير التكنولوجي و الصناعي و الاجتماعي.

فالتغيرات الاجتماعية أسندت إلى العامل التكنولوجي، كما أن الاختراعات و الاكتشافات تؤدي إلى نقل الأفكار و عناصر و قوانين جديدة من خارج المجتمع، و هي بذلك تساهم في عملية الانتشار الثقافي و بالتالي حدوث إضافات داخلية للمجتمع المتلقي، زيادة على تشكيل علاقات و نظم اجتماعية جديدة.

إن مساهمة التكنولوجيا، بشقيها المادي و الفكري ،في التغير الاجتماعي تتجلى من خلال تطور وسائل الإعلام السمعية البصرية كالمذياع و التلفاز و الأقمار الصناعي و الصحف و المجلات المكتوبة و الإلكترونية و وسائل الإعلام الآلي و برامجه المختلفة و الإنترنيت، التي جعلت الاتصال الفكري بين الشعوب و المجتمعات متقاربا و سريعا، و بالتالي يلاحظ تأثير هذه الثقافات في هذه الشعوب من خلال السلوكات الجديدة التي تظهر عند أفراد المجتمع.

إضافة إلى الاختراعات المتعلقة بوسائل النقل و المواصلات و تطويرها، كالسيارة و القطار و الشاحنة و الطائرة و غيرها من وسائل النقل التي أحدثت تغيرا في عاملي الزمان و المكان، حيث قلصت المسافات البعيدة و المدة الزمنية لإنجاز المشاريع أو الأسفار، و بالتالي ظهور أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية و النظم و القيم للتكيف معها.

بالإضافة إلى ما أنتجته من قيم اجتماعية جديدة، من خلال إدخال المرأة عالم الشغل وما ترتب عنها من التغيرات التي حدثت للأسرة من حيث البنية و الوظيفة و الأدوار، إضافة إلى ظهور التخصص في العمل و نشأة المدن الصناعية و غيرها.

فكل ما أنتجته التكنولوجيا، بشقيها المادي و الفكري، قديما و حديثا، إضافة إلى العوامل المذكورة آنفا، فإنها تساهم جميعها في عملية التغير الاجتماعي.

6.3.3. العامل السياسي-الإيديولوجي

يظهر الدور الهام الذي يلعبه العامل السياسي و الإيديولوجي في عملية التغير الاجتماعي من خلال التشريعات و التنظيمات التي تشرعها الطبقة الحاكمة أو الطبقة السياسية قصد فرض إيديولوجيتها و توجيه المجتمع وفق مصالحها، إضافة إلى وضع إستراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية و الاستقرار و الأمن.

و يمكن أن نضيف إلى ذلك التغيرات التي تحدث في السلطة و توجهاتها، إما من خلال المنافسة السلمية عليها عن طريق الاستحقاقات الانتخابية وبرامج الأحزاب، أو عن طريق القوة و الانقلابات العسكرية و ما يترتب عن ذلك من آثار اجتماعية.

إضافة إلى ما تم ذكره من عوامل سابقة، فقد أجمل (موريس جينزبرج) (M.Ginsberg) عوامل التغير الاجتماعي في مجموعة عناصر تتمثل فيما يلي :

- الرغبات و القرارات الواعية للأفراد و المتمثلة في نمو نسق الأسرة النواة في المجتمعات الغربية.
- أفعال الفرد متأثرة بالظروف المتغيرة كانهيار نظام الفلاح نصف الحر في النظام الإقطاعي في انجلترا مثلا.
- التغيرات و التوترات البنائية من بينها التناقضات بين قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج كما تقررها الماركسية.
- المؤثرات الخارجية الاتصال الثقافي أو الغزو الثقافي.
- الأفراد المتميزون أو جماعات الأفراد المتميزين.
- التقاء أو انتظام عناصر من مصادر مختلفة عند نقطة معينة كما يحدث في الثورات مثلا.
- الأحداث العنيفة كالغزوات وظهور الطاعون في القرن الرابع عشر.
- ظهور هدف مشترك.

و في الأخير ما يمكن استخلاصه من خلال سرد هذه العوامل، هو أنه لا وجود لعامل واحد حاسم يؤثر لوحده في عملية التغير الاجتماعي، بل هناك عوامل عديدة داخلية و أخرى خارجية، تساهم عن طريق التداخل فيما بينها و تفاعلها في عملية التغير الاجتماعي التي تشهدها المجتمعات البشرية.

4.3. التغير الثقافي

1.4.3. مفهوم الثقافة و معناها

قبل التطرق إلى عملية التغير الثقافي، تجدر الإشارة إلى أن ثقافة أي مجتمع تحتوي على نسق من القيم التي تحظى بقبول أعضائه، و يؤدي ذلك إلى استمرارية عناصر هذه الثقافة، لأنه عندما تكتسب الأنماط السلوكية خلال عملية التنشئة الاجتماعية، تتحول هذه الأنماط إلى عادات سلوكية يخضع لها الأفراد و يسهر المجتمع عن طريق الرقابة الاجتماعية أن يتمثل الأفراد للسلوكات المحددة قصد المحافظة على كيان المجتمع و إبعاد كل تغيير يهدد القيم الأساسية للمجتمع [49] (ص 120).

و من هذا المنطلق، فإن **مالينوسكي** يرى بأن الثقافة تشمل فيما تشمل: الحرف الموروثة، و السلع، و العمليات الفنية، و الأفكار و العادات و القيم. [29] (ص184)

كما يرى (ر.ت.لآبيير) (**Richard T .Lapier**) في كتابه (Sociologie) أن الثقافة تشمل ثلاثة أقسام، و هي:

1. النظام الاديولوجي المتكون من الأفكار و القيم و طرق التفكير يتعلمها الإنسان و تمثل الأرضية

الموجهة للنشاط الإنساني

2. النظام التكنولوجي المكون من المهارات و الفنون و الحرف التي تسمح للإنسان بإنتاج المواد و السلع المستخرجة من المحيط الطبيعي
3. الجانب التنظيمي الذي يضم التغيرات التي تسمح للإنسان بتنسيق نشاطاته مع الآخرين في إطار مجموعات منظمة.

فالاهتمام بالثقافة، هو اهتمام بالأفكار و القيم التي تتضمنها كل من النصوص الدينية و التراث و العلم و الفلسفة و الفن و الموسيقى [29] (ص186)

لكون الثقافة تشمل كل السلوك المتعلم الذي يكسبه الفرد من المجتمع، و المظاهر المادية و الفكرية للحياة الاجتماعية مما يجعل الفرد يتفاعل معها، إذ تتلخص أهم أسس و قواعد تفاعل الفرد مع النمط الثقافي فيما يلي:

1. تطابق شخصية الفرد مع النمط الثقافي
2. تشكيل الثقافة الشخصية للفرد
3. إثابة الفرد إذا تطابق سلوكه مع الأوضاع الثقافية، و عقابه إذا ابتعد عنها
4. تعلم السلوك الذي يتوقع منه الإثابة و الإشباع
5. إضطراب الشخصية بالتغير الثقافي
6. اختلاف شخصية الفرد تبعا لدوره الاجتماعي في إطار النمط الثقافي.
7.

و ما يمكن استخلاصه من خلال ما سبق ذكره، هو أن الثقافة تتضمن عناصر معنوية و أخرى مادية، إذ تشمل على مجموع ما يتعلم و ينقل من نشاط حركي، و عادات و قيم و اتجاهات و معتقدات تنظم العلاقات بين الأفراد، و أفكارو تكنولوجيا و ما ينشأ عنها من آثار أو سلوك يشترك فيه أفراد المجتمع. و أن ثقافة الأمة تتسع لكل ما أبدعته عبقريتها خلال مراحل تكوين حضارتها، منذ بداية الحياة الاجتماعية إلى وقتنا الحاضر.

2.4.3. معنى التغير الثقافي و مفهومه

إن التغير الثقافي يشمل كل تغير يحدث في الجوانب المادية و غير المادية للثقافة و في ذلك العلوم الفنون و الفلسفة و التكنولوجيا واللغة والآداب هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في أشكال المجتمع و بنياته و في قواعده و نظمه [27] (ص277).

و هو عبارة عن تحول في ثقافة المجتمع يؤدي به إلى تغيير المعايير التي يضعها المجتمع نظرا لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة [41] (ص 182)

كما يحدث تبدلا جوهريا في الأبنية الاجتماعية، أي في نمط الفعل الاجتماعي و التفاعل الاجتماعي، بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل، كما تنعكس على التغيرات التي تطرأ على القيم و المعايير و **المنتجات الثقافية** و الرموز" مثلما يرى (ولبرت مور) [38] (ص12)

فعدما تتغير ثقافة المجتمع يحدث التغير الاجتماعي، فتتغير المعايير و القيم و البنيات الاجتماعية،و يكون التغير ملحوظا كدخول العامل الصناعي مثلا على المجتمع البدوي الذي لا يمارس الزراعة و لا الصناعة لأن أفراده ألفوا الحياة البدوية، و لكن الظروف ألزمتهم و أغرتهم باحترافها ، فتغيرت بذلك ثقافتهم مثلما هو الحال في المجتمعات النامية.

فعملية التغير الاجتماعي تتم عن طريق التغير الثقافي على شكلين أو أكثر ، إذ يكون التغير طبيعيا يسير وفق تطور المجتمع مثل تغير التجمع الإنساني من عائلة إلى عشيرة إلى قبيلة ثم إلى قرية ثم إلى مدينة فإلى دولة، و عند كل انتقال من هذه الانتقالات تتغير ثقافات المجتمع و معاييره، و يقوم الصراع بين الجديد و القديم، بحيث يكون كبار السن طبقة المحافظين و يكون الشباب طبقة المجددين، و ينتهي الصراع إلى انتصار الثقافة الجديدة رغم ما تلاقيه من عقبات و مقاومات كثيرة تبلغ إلى حد الاضطهاد، ثم يتم الانتصار عن طريق اصطناع الشباب للثقافة الجديدة و تمسكهم بها و انتشارها بالتقليد بعد زوال أنصار الثقافة القديمة الذين يعتبرون الثقافة القديمة جزءا من شخصيتهم لأنهم صانعيها و آلفوها.

و يمكن الإشارة إلى أن الثقافة الجديدة لا تقضي نهائيا على الثقافة القديمة، إذ تبقى من الثقافة القديمة بعض عناصرها القوية التي تواصل حياتها مثل الأشخاص الذين يبقون على ولائهم للماضي و ينبذون النظام الجديد، و من ثمة يكون عاملا من عوامل النزاع الدائم في المجتمع.

و أول من يقع عليه التغير هو الأسرة باعتبارها المنارة المشعة بالثقافة، و الممثلة الأولى لثقافة المجتمع، و أقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الفرد، و هي المدرسة الأولى للطفل التي تعمل على طبع شخصيته و إعطائها صبغة اجتماعية بوصفها تقوم بالمحافظة على النمط الثقافي المستمد من النمط العام.

وإن تغير الأسرة يتم نتيجة تداخل مجموعة متداخلة من العوامل، و نظرا لأن الأسرة تعيش دائما **إطارا ثقافيا**، تتفاعل معه تفاعلا متنوعا، فإن التغير في أحد أجزاء هذا الإطار سوف يؤدي إلى تغيرات عديدة في الأسرة، و ما من شك من أن العلم في العصر الحديث و التغيرات التي طرأت على النسق التربوي الرسمي، خاصة التعليم الرسمي و ما يقوم به من توصيل للأفكار والقيم التي لها دورها في تنظيم السلوك، و يعتبر من أكثر جوانب الثقافة دينامية، و هو المسؤول عن عديد من التغيرات أو النمو و التقدم في ميدان التكنولوجيا و بالأخص عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة.

4.3. آثار التغير الثقافي و عوامله

يؤدي التغير الثقافي السريع الذي تتميز به المجتمع الحديث إلى اختلافات ثقافية واسعة بين الأجيال

المختلفة المتعاقبة، كما أنه يؤثر في كافة قطاعات المجتمع و منه الأسرة. فأسلوب الحياة ذو أهمية خاصة من حيث أنه يكمل مع درجة التعليم و المهنة، كما يدل على درجة الوعي التي تحددها الأفكار و التصورات والقيم و المثل التي امتصها (اكتسبها) الفرد من ثقافة مجتمعه، عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تسهم فيها الهيئات الاجتماعية المختلفة، رسمية كانت أو غير رسمية، كالمدرسة التي تقوم بوظيفة التربية و نقل الثقافة المتطورة، و توفير الظروف للنمو جسميا و عقليا و اجتماعيا، إذ عندما يبدأ الطفل تعليمه في المدرسة، يكون قد قطع شوطا لا بأس به في التنشئة الاجتماعية في الأسرة، فهو يدخل المدرسة مزود بكثير من المعايير و القيم و الاتجاهات، فالمدرسة تعمل على توسيع الدائرة الاجتماعية للطفل، حيث يلتقي بجماعات جديدة من الرفاق، كما يتعلم المزيد من المعايير الاجتماعية في شكل منظم، و كذا أدوار اجتماعية جديدة، فهو يتعلم الحقوق و الواجبات و ضبط الانفعالات ، و التوفيق بين حاجاته و حاجات غيره، و يتعلم أيضا التعاون مما يجعله يعيش في بيئة ثقافية تختلف عن بيئة الآباء .

إن من أهم ما يؤدي إليه التغير الثقافي هو زيادة البعد الثقافي بين الأجيال المتعاقبة، و بسبب تباعد الفترة بين جيل وآخر، فإن الاختلافات بين الوسائط الثقافية التي تشكل شخصياتهم و المعتمدة كلية على سرعة التغير الثقافي، كما يوضح (دافيز) (Davis) إذ يقول بأن" التغير الثقافي السريع الذي تتميز به الحضارة الحديثة يؤدي، على عكس ما يحدث في المجتمعات البدائية، إلى زيادة الصراع بين الآباء و أبنائهم من الشباب، و نتيجة ما يحدث من تغير سريع في التنظيم الاجتماعي، تصبح الفترة الزمنية بين جيل و آخر ذات دلالة حاسمة من الناحية التاريخية، و ينشأ عنها اختلافات عميقة بين أحد الأجيال و الجيل التالي، و لا مفر في مثل هذه الظروف من أن يعيش الشباب في بيئة ثقافية تختلف عن بيئة الآباء، فينتمي الآباء إلى ثقافة عفا عليها الزمن تسبب ثورة الشباب و تؤدي إلى الصدام... و يوفر التغير الاجتماعي السريع للأبناء خبرات اجتماعية متعددة تختلف عما اكتسبه طفل من جيل مضى، أي أن التغير الاجتماعي يضيف إلى الاختلافات الداخلية القائمة فعلا بين الآباء و الشباب مجموعة أخرى من الاختلافات الخارجية التي تضاعف من فرص التباعد بين الجيلين "[32] (ص384).

إضافة إلى ذلك ، فيمكن دراسة آثار التغير الثقافي في العلاقات بين الآباء و الشباب من زاوية النتائج التي تطرأ على الأدوار الاجتماعية المحددة للكبار و الشباب في المجتمع، إذ يقلل من أهمية خبرة القدامى و يؤدي إلى فقدان الثقة في الأفكار الجارية و الأساليب و الطرق التقليدية، و يرتكز الاهتمام على التجربة و الاستفادة من جهود الشباب و تصبح الأولوية للجيل الجديد باعتباره أكثر مرونة و أقدر على التكيف. و تتبلور حركة تبادل الأدوار و انعكاسها بين الجيل القديم و الجيل الحديث في الحياة الأسرية، فيقوم الآباء في معظم المجتمعات بتربية أبنائهم حسب نظرتهم الخاصة للحياة، إلا أنهم لا يستطيعون التغلب على الارتباك المصاحب للتغير السريع، كما أنهم يستسلمون لرغبات أبنائهم خوفا من اتهامهم بالسذاجة و التخلف.

و لكن يوجد من الآباء من يصمم على التمسك بالأساليب و القيم القديمة و يحاولون فرضها على الأبناء

الذين يتصفون بالعناد، كما يشعر بعض الأولياء بفقدان الأمن في عالم متغير، يؤدي بهم إلى الولاء للقديم حتى يحتفظوا بتوازنهم، و بذلك تصل الصراعات إلى أوج حدتها.

إن كثيرا من الأسر تربط الصراعات الثقافية بمسائل الولاء الأسري، إذ لا يطالب الآباء من أبنائهم بالولاء لأشخاصهم على أساس الروابط الأسرية فقط، بل يطالبونهم بالولاء للاتجاهات و الأفكار و القيم التي يجعلون منها جزءا متكاملا من النمط الأسري، مما ينتج صرا عات داخلية بين الجيلين، و ذلك بين الولاء الانفعالي و الأحكام المنطقية [32] (ص 387).

و لذلك نجد الفرد أحيانا ينتمي إلى ثقافة فرعية لا ترقى في علوها إلى درجة تعليمه، و مرة أخرى يتأرجح بين ثقافتين فرعيتين، إحداهما ثقافة منبته، أي مجموعته الأسرية، و جماعته المحلية التي نشأ فيها طفلا فصبيا فمراهقا، و الأخرى ثقافة المجموعات و الجماعات التي اشترك فيها في شبابه و بلوغه مبلغ الرجال [18] (ص192)

و بفضل التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع الذي يعيش فيه، فإن الفرد الجديد يبقى في صراع بين الثقافة المكتسبة و ثقافة المنبت، و لكن في الغالب ما تؤثر الثقافة الدخيلة على سلوكا ته و قيمه و معاييره و توجهاته، بسبب تنوع المعايير و القيم التي تسمح للجيل الجديد أن يختار و ينقد بل و يرفض بعض التقاليد، فلا يعيش نفس الحياة الاجتماعية التي عاشها أسلافه.

و من المؤكد أن للتغير الثقافي عوامل متنوعة و متداخلة، و من بين تلك العوامل و أهمها هو الفكر الإنساني، لأن الإنسان طيلة حياته لا يكف عن التفكير حتى في النوم، و يدفعه التفكير إلى العمل و الاكتشاف و الاختراع، و لذلك تجد الإنسان يميل إلى أن يغير من أموره حسبما يهديه تفكيره إلى ما يجب عمله.

كما أدى الاهتداء إلى النار و المعادن و البخار و الكهرباء و الذرة كل في عصره إلى تغيرات كبيرة في ثقافة المجتمعات، نتيجة لما ترتب عن هذا الاهتداء من تغيير في الصناعة و أدوات الإنتاج و وسائل الحرب و علاقات الشعوب بعضها ببعض.

كما أن الاتصال بين ثقافتين يؤدي إلى التلاقح بينهما سواء كان هذا الاتصال عرضا أو مقصودا مما يؤدي إلى وجود ثقافتين متجددتين، و خاصة و أننا في عصر الاتصال أين أصبح العالم قرية صغيرة.

5.3. التغير الأسري، مظاهره و عوامله

عرفت الأسرة تغيرات عميقة و جذرية مست مختلف جوانبها الشكلية، البنائية، القيمية و الوظيفية، مما جعلها موضوعا للدراسات الاجتماعية بعدما كانت موضوعا للنظريات الفلسفية.

فقد تم تغير الأسرة نتيجة تداخل مجموعة معقدة من العوامل الداخلية و الخارجية، بحيث أن كل التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية التي تطرأ على المجتمع تنعكس على الأسرة، كونها « **نتاج اجتماعي تعكس صورة المجتمع، أين تحل فيه وضعية و تتطور بداخله** » [52] (ص 19)، . كما أنها مركز النشاطات و الدعامة الأولى لبناء المجتمع.

كما أن التغير الاجتماعي و تغير النسق الأسري يتفاعلان و يتبادلان مواقف السبب و النتيجة، لكون التغير الاجتماعي يشير إلى " **أوضاع جديدة تقع على البناء الاجتماعي و النظم و العادات و أدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج للتغير إما في بناء فرعي معين أو من جانب الوجود الاجتماعي أو البنية الطبيعة أو الاجتماعية**"[69] (ص 414-415)، و عليه فإن الأسرة، مثلها مثل باقي النظم الاجتماعية الأخرى، منذ وجودها و هي تتعرض للتغير عبر مراحل تطورها التاريخي، حتى تتكيف مع الأوضاع المستجدة التي تواجه المجتمع، و ذلك من خلال تداخل مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية، و ما فقدانها لبعض وظائفها و التغير الحاصل في شكلها و بنائه و نظرتها للحياة و نمط العلاقات بين أفرادها و توزيعها داخلها، إلا ردة فعل للتغيرات العامة الحاصلة في المجتمع و بمثابة استجابة للتغيرات الجارية فيه [14] (ص215)، كي تحافظ الأسرة على وجودها و استمرارها و لو بشكل محدد، مسايرة بذلك التطور و التغير في الحياة.

و سنتطرق فيما يلي إلى التغيرات التي شهدتها الأسرة من ناحية الحجم و البناء و القيم الاجتماعية معتمدين في ذلك على المؤشرات الدالة على تلك التغيرات، كالعلاقات بين أفرادها، الاختيار الزواجي، تعليم و خروج المرأة للعمل، انخفاض معدل الإنجاب و التغير السكني، ثم نتطرق بعدئذ إلى ذكر التغيرات التي حصلت لها من ناحية وظائفها.

1.5.3. مظاهر التغير الأسري

1.1.5.3. تغير شكل الأسرة و حجمها

إن من أهم التغيرات البارزة في الأسرة هو بنيتها و شكلها، فبنية الأسرة الكبير أخذ في الضيق و التلاشي في معظم مجتمعات العالم، بحيث أصبح نمط الأسرة النواة من السمات المميزة للأسرة في عالم اليوم، و التي ينحصر التزامها في الزوجين و أولادهما الصغار، فهي حسب **(إميل دوركايم)** تتجه نحو التمركز و التقلص، بمعنى التقلص العددي لأفراد الأسرة، عكس ما كانت عليه في الماضي، حينما كان يدخل في إطارها كل من الأب و الأم و أولادهما المتزوجين وغير المتزوجين، أي أنها كانت تضم ثلاثة أجيال على الأقل و تتوسع حتى تصل إلى تشكيل البدنة ، ولكن بسبب متطلبات الحياة العصرية فقد تغير حجم الأسرة و شكلها نظرا للتغيرات الاقتصادية و الثقافية في المجتمع ككل.

2.1.5.3. تغير نمط العلاقات داخل الأسرة

لقد طرأت تغيرات عديدة و أساسية على نمط العلاقات داخل الأسرة، متمثلة في ضعف العلاقات

الأسرية و خاصة ضعف التماسك الأسري، أين أصبحت السعادة الشخصية هي القيمة المنشودة لدى أفرادها، كما أنهم غالبا ما يعبرون عن عدم رغبتهم بالاستمرار كأعضاء بداخلها ، إضافة إلى أن عدد حالات الطلاق و الانفصال آخذة في الازدياد و التي تعتبر مؤشرا على تطور العلاقات العاطفية بين الزوجين و التي تمثل في نفس الوقت مؤشرا على التغير الأسري.

إضافة إلى ذلك فإن الأسرة الأبوية البحتة الصارمة آخذة في الاندثار، و أن الفردية بدأت تميز اتجاهات الأفراد، بحيث أصبح الأبناء يشاركون في اتخاذ القرارات التي تتصل بالأسرة، و بالتالي ضمان تحقيق رغباتهم بما يتماشى مع القيم الخاصة بهم، كما أصبح الأبناء المتزوجون يصدرون بأنفسهم الكثير من القرارات خاصة فيما يتعلق بأسرهم الخاصة و كذلك القرارات التي تتصل بالأسرة التي يعيشون فيها [08] (ص70).

و من الملاحظ أيضا بروز علاقات جديدة بين الأبناء و الآباء، و ذلك في اللحظة التي يبلغ فيها الأطفال مبلغ الكبار و ينهون تعليمهم أو إعدادهم المهني، و يغادرون بيت الأسرة لكي ينشؤوا لأنفسهم أسرا نووية جديدة. و من هنا تتغير كذلك الصلة بين الآباء و الأبناء، إذ لا تبقى الصلة مباشرة و لا شاملة بنفس القدر الذي كانت عليه في السابق، كما أنها تفقد كثافتها و شدتها و كذا انتظامها و اتصالها، فلا تبقى العلاقة بين والدين و أطفال، بل تصبح علاقة من نوع جديد تتم بين أشخاص متساوين في الحقوق [39] (ص 223).

كما يلاحظ كذلك أن عملية التبعية الأبوين آخذة في التقلص من الناحية النفسية البحتة، إذ لم يعد لسلطة الأب أو الوالدين وجود إلا في الفترة التي يكون فيها الأطفال قصرا(دون سن البلوغ)، أي أن خضوعهم لتلك السلطة بسبب عجزهم المؤقت عن الاستقلال و الاعتماد على أنفسهم، بل يمكن للطفل أن يحقق في كثير من الأحوال الاستقلال الفعلي قبل الوصول إلى سن البلوغ القانوني، حيث أن الأطفال يبدؤون منذ فترة مبكرة من حياتهم في الاختلاط ببيئات خارج عن نطاق الأسرة كمختلف المؤسسات و الهيئات الاجتماعية، إضافة إلى وسائل الاتصال المختلفة و ما تبثه من قيم و أفكار و ثقافة مغايرة لثقافة الوالدين، مما يشغل قدرا كبيرا من اهتمامهم و يؤثر على تفكيرهم و توجهاتهم و صياغة شخصيتهم.

3.1.5.3. تحرر الفرد من الضوابط التقليدية الأسرية

من الواضح أن الأسرة لم تعد المسؤولة الوحيدة التي تضبط سلوك الفرد و تراقبه، بل أصبحت تنافسها عدة مؤسسات اجتماعية كدور الحضانة و المعاهد و المؤسسات الاقتصادية و التربوية و الثقافية و الإعلامية و غيرها التي أدخلت أنماطا جديدة من النظم و السلوك، و بالتالي فقد تلاشت تلك القواعد السلوكية للأسرة ومنها سلطة الأب الصارمة كما ضعفت الروابط الاجتماعية، و ظهرت ضوابط رسمية قانونية، و لم يصبح الفرد في قبضة الأسرة وحدها، و التي كانت تحدد حياته، و ذلك منذ نعومة أظافره إلى

مماته، فقد اكتسب حريته الخاصة و مسؤوليته على نفسه، فلم يعد ذلك الفرد المنعزل عن العالم الكبير، بل أصبح حرا غير مجبر أن تكون له علاقات قرابية تتحكم في مصيره و حياته الخاصة، كما أصبح أكثر تفتحا، من حيث تقبله للأشياء و عدم الاعتقاد في الأفكار الموروثة.

كما تحررت المرأة من سلطة الأسرة و تغيرت وضعيتها، خاصة بعدما وفر لها المجتمع ظروف تحسين مستواها و ذلك بالسماح لها بالخروج منفردة للدراسة و العمل دون رفيق و لا رقيب من الأسرة.

و من مظاهر التغير الأسري، توجه نسيج العلاقات الأسرية و الضوابط الاجتماعية ذات الأثر الفعال في توجيه سلوك الأفراد و المنحصرة أساسا في العادات و التقاليد و الأعراف، نحو التغير البطيء ففي القديم لم تكن تسمح للفرد أن يتحرر من قيودها بسهولة، إذ يعتبر ذلك تفككا و انفصاما لعروة القرابة، أما اليوم فقد بدأت تضعف تدريجيا و يحل محلها معايير مرنة و دائمة التغير، و يظهر الميل إلى الفردية و التباعد الفكري بين الأسر بعضها ببعض.

و بذلك وجدت المرأة نفسها متحررة من الضوابط التي كانت تنقاد لها سابقا و التي كانت تغرس فيها مبادئ العفة كالحشمة و المحافظة على الشرف العائلي، و بدلتها بمبادئ عصرية انجرت عن الكثير منها نتائج سلبية لا يزال المجتمع يتحمل تبعاتها، و بذلك كله انهارت الضوابط و الأنماط التقليدية الأسرية تحت وطأة البيئة الجديدة.

و بصفة عامة، يلاحظ توجه نسيج العلاقات الأسرية و الضوابط الاجتماعية ذات الأثر الفعال في توجيه سلوك الأفراد و المنحصرة أساسا في العادات و التقاليد و الأعراف، نحو التغير البطيء ففي القديم لم تكن تسمح للفرد أن يتحرر من قيودها بسهولة، إذ يعتبر ذلك تفككا و انفصاما لعروة القرابة، أما اليوم فقد بدأت تضعف تدريجيا و يحل محلها معايير مرنة و دائمة التغير، و يظهر الميل إلى الفردية و التباعد الفكري بين الأسر بعضها ببعض.

4.1.5.3. تغير الأسلوب الزواجي

إن أسلوب الزواج الذي كان سائدا في السابق هو الأسلوب الأبوي، حيث كان الزواج يتم عن طريق ترشيح الأسرة لعروس ابنهم، و لم يكن للزوجين الحرية في اختيار شريك الحياة، إذ لم يكن من الأدب معارضة ذلك الاختيار، حتى و إن قام الشباب بالاختيار، فإن ذلك يتم في حدود معايير الآباء لا خارجها، كما لم يكن للعاطفة أو التفاهم قبل الزواج أية أهمية، و عليه فإن الزواج في هذه الحالة هو بين الأسر و مثيلاتها، و هو يمس كيان الأسرة و كرامتها، فعلى الشباب الخضوع و الانصياع له.

كما كانت الفتاة و الفتى قديما يتزوجون في سن مبكرة، إذ تقوم العائلة بإنجاز كل الخطوات المتضمنة في عملية التزويج، من اختار العروس و إتمام الخطبة و العقد و شراء الجهاز و إقامة الوليمة، أما الابن فيقوم بدور المتفرج لا رأي له في ذلك كله [18] (ص 132-233).

أما في العصر الحالي و بدخول عاملي التعليم و العمل للجنسين، فقد أصبح لكلا الزوجين الحق في اختيار شريك الحياة، و ذلك بالقبول أو الرفض، فبعدما كان يقوم الأبوان بدرجة كبيرة بترتيب شؤون الزواج، أو يقوم الشباب باختيار الشريك في حدود معايير الآباء، أصبحت الحرية اليوم للشباب في اختيار الشريك التي تتراوح بين دوافع الحب و الغرام و دوافع الزمالة و الصداقة.

يرى **بارسونز** عند دراسته للأسرة الأمريكية، أنه ليس للوالدين دور هام في عملية اختيار أبنائهما عند الزواج، إذ بعدما يتم الزواج المبني على أساس الحب الرومانتيكي بين الزوجين، يفترقان عن أسرتي التوجيه، أما أبناءهما فإنهم يمنحون ولاءهم لأبويهم و إخوتهم الذين يضمهم مسكنا واحدا، و ذلك عكس المجتمعات ذات الأنساق الأسرية الواسعة حيث يشترك الآباء في عملية الاختيار، لأن الزوجين الجديدين سيشتركان في المسكن العائلي و في الوحدة القرابية [13] (ص70).

كما أن تعليم الفتاة تعليما متخصصا في مرحلة التعليم العالي و غيره، قد أخر زواجها بشكل ملحوظ، فلقد أصبحت الفتاة مثل الشاب، لا تقدم على الزواج إلا بعد أن تضمن وظيفة لها، و بخاصة أن تعليم الفتاة وخروجها للعمل و تكسبها أصبح قضية مسلمة في العصر الحديث.

و بقدر ما تأخر سن زواج الفتاة، تأخر سن زواج الشباب أيضا، بمعنى أن الزوجين يبدءان بناء أسرتيهما الفردية وهما ناضجين جسميا و عقليا و اجتماعيا، و ذلك بعد كفاح في الدراسة و التحصيل، و البحث عن الوظيفة الملائمة و النضال من أجل تثبيت أقدامهما في المحيط الاجتماعي.

و بعدما كان يفصل الصغار و الشباب من الجنسين قبل الزواج أو تقام بينهم علاقات رسمية تحت رقابة صارمة، و عدم إعطاء الحب أهمية إلا بعد الزواج، صبحت حرية متزايدة في العلاقات الاجتماعية التي ترتكز على الحب و الصداقة قبل الزواج مع زوال الرقابة الأبوية أو الضبط من جانب الأسرة.

و خلاصة القول أنه بفضل التغيرات التي عرفتها الأسرة نتيجة العوامل المتعددة، وبعدما كان الارتكاز على الجوانب و المظاهر الاقتصادية و الشرعية للزواج، أصبح في العصر الحالي الأسبقية للعلاقات الشخصية.

5.1.5.3. تغير مكانة المرأة، التعليم والخروج للعمل

لقد كانت مكانة المرأة في الماضي تقيّم على أساس ما تفعله كربة منزل، و بالتالي لم تكن هناك مشكلة عند الحكم على مكانتها، و لكن من الملاحظ أن مكانة المرأة الاجتماعية اليوم تغيرت، و يختلف ذلك من مجتمع لآخر و من طبقة لأخرى و من امرأة لأخرى، فمن أبرزا لتغيرات التي برزت في المجتمع الحديث تغير القيم الخاصة بالمرأة، و من بين مؤشرات التغير في الحياة الأسرية و في المجتمع ككل هو تعليم المرأة و خروجها للعمل.

فبعدما كانت الأسرة محافظة و متشددة نحو المرأة و خروجها، بحيث كانت و إن خرجت في أمر حتمي، فلابد أن تكون في حراسة زوجها و تكون محجبة و مقنعة [42] (ص63).

كما كان التحاقها بالعمل يقابل بالاحتجاج من المجتمع، فإنها تراجعت تدريجيا عن هذه القيمة، بحيث أصبح مسموحا لها بالخروج و العمل خارج المنزل، و أصبح العمل اليوم مطلبا لكثير من النساء [45] (ص64) ، كما أصبح مسموحا للبنت بمزاولة الدراسة و متابعتها، بل بالعكس، فإن الأسرة اليوم تشجع بناتها على إتمام تعليمهن و الالتحاق بالعمل من أجل التوافق مع متطلبات العصر و ظروف الحياة الجديدة، و ذلك للحصول من خلاله على أجرة يتيح لها فرصة ملائمة لملئ حياتها إذا لم تتزوج، و كذا مضاعفة دخل أسرتها إذا كانت متزوجة، كما يمكنها كسب عيشها في حالة موت الزوج.

و بذلك أصبحت المرأة اليوم تشارك الرجل المدرسة و الجامعة و المصنع و فرص الالتحاق بمختلف مجالات العمل.

إضافة إلى أن تعليم المرأة في مختلف مراحل التعليم، بما في ذلك مرحلة التعليم العالي في المعاهد و الجامعات، أوجد وعيا واضحا بذاتها، و مركزها، و مكانتها، وإمكانياتها ودورها الهام في المجتمع بصفة عامة و في الأسرة بصفة خاصة.

كما ترتب عن ذلك، تحرير المرأة تدريجيا من سيطرة و هيمنة الرجل، و من الضبط الاجتماعي و قيود التقاليد و الحرمان السياسي، و بالتالي اقتحمت سوق العمل الخارجي و اشتغلت مختلف المهن الزراعية منها و الصناعية و الصحية و التربوية و القضائية منافسة بذلك الرجل الذي كان في السابق يحتكرها لوحده. و ذلك لرغبة المرأة في إعالة أبنائها و مساعدة زوجها في نفقات الأسرة و مصاريفها و رغبتها في رفع مستوى أسرتها المعيشي نتيجة الزيادة المستمرة في النفقات، رغم أن ذلك لم يعفها من أداء دورها الرئيسي كزوجة و ربة بيت و أم.

و من الملاحظ أن نسبة النساء العاملات في المجتمعات المتقدمة و المجتمعات النامية في زيادة مستمرة سواء كن متزوجات أو غير متزوجات.

و لقد أثر عمل المرأة على وضعها و مكانتها في المجتمع، حيث أعطيت استقلالية و حرية لم تكن تتمتع بها من قبل امتد آثارها إلى مختلف المجالات و النشاطات تنافس فيها الذكور، مما جعلها تعزز من مكانتها داخل الأسرة و في المجتمع، عكس ما كانت عليه في الماضي.

و من أجل إزالة العوائق التي تقف في طريقها و تمنعها عن العمل، أنشئت في سبيل ذلك دور الحضانة لرعاية الأطفال أثناء اشتغال أمهاتهن خارج البيت بضع ساعات العمل.

و الجدير بالذكر أن لعمل المرة جوانب سلبية تبدو في التأزم النفسي الذي يصيب المرأة إذا ما زاولت أعمالا لا تتفق و ميولها، أو تتنافر مع تكوينها البيولوجي النفسي، كما أن عمل المرأة خارج البيت يترتب عليها حرمانها من أداء رسالتها الطبيعية و وظيفتها الأساسية، و هي الأمومة، إذ لا يكتمل

نمو المرأة النفسي و الجسمي إلا بالأمومة، و لذلك قد يتولد لديها صراع عنيف بين مغريات الحياة العاملة خارج المنزل، و بين حنينها الأصيل إلى الاستقرار و بناء بيت تكون فيه الزوجة و الأم [36] (ص213) ، كما أن دخول المرأة للعمل زاد من مسؤولياتها، فأصبح من الصعب عليها القيام برعاية أسرتها و الاهتمام بشؤونها الذي هو من أهم واجباتها مما انعكس على الترابط الأسري.

6.1.5.3. انخفاض الإنجاب

لقد كانت مجموعة من القيم و المعتقدات في السابق مهيمنة و مسيطرة على المجتمع، بحيث تدعو لإنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال خاصة الذكور منهم، نتيجة الظروف الاقتصادية، إذ يعتبر الولد عونا لأبيه يشاركه عمله و كذا قوة عصبية و سياسية نفوذ.

أما في العصر الحديث، فلقد انخفض معدل الإنجاب و تقلص حجم العائلة الممتدة التي كانت تمتد إلى ثلاثة أجيال إلى أسرة زوجية تضم الآباء و أولاد هما، بسبب ما يعرف بتحديد أو تنظيم النسل، و ذلك ما يفسر انخفاض معدل الخصوبة، و شعور الأهل بالمسؤوليات والأعباء المالية الضخمة التي تترتب على كاهلهم بسبب كثرة الأولاد، فبدأت النساء في التحرر من الأطفال و ذلك بإنجاب أقل عدد ممكن، و في الفترات التي يرغبن فيها و ذلك باستخدام أساليب ضبط النسل العديدة التي انتشرت في المجتمع، كما تقوم الحكومات بتشجيع الزوجات على تنظيم النسل بتوفير أقراص منع الحمل في مراكز تنظيم الأسرة التي أنشأتها خصيصا لهذا

الغرض،و تسلم بالمجان ، و يقوم الأطباء بالخدمات و الإرشاد الصحي،كما تقوم الأخصائية الاجتماعية بالزيارات المنزلية و الاستقبال و المتابعة.

فالزوجان في العصر الحديث ، يريدان أن يستمتعا بالحياة ،بعدما عانى كل منهما بمفرده واقع اجتماعي و ثقافي و اقتصادي متغير، فأصبحا لا يطيقان أن يعيقهما دون تحقيق ذلك أي عائق، حتى و لو كان إنجاب الأطفال، فترتب عن ذلك انتشار ظاهرة تنظيم الأسرة ، وتحديد النسل بالقدر الذي لا يرهقها، و بذلك صغر حجم الأسرة و نجم عنه تركيز العناية المادية و المعنوية في عدد قليل من الأولاد، لأن الزوجين يصبحان أكثر قدرة على ذلك [18] (ص183).

7.1.5.3. تغير المجال السكني للأسرة

لقد كانت الأسرة تعتبر امتلاك المسكن قيمة اجتماعية يرمز إلى الهوية و الشخصية الأسرية، كما أنها كانت تمارس نظام السكن الأبوي، أي سكن الأبناء عند الزوج الأصلي أي الوالدين الأصليين، إضافة إلى أن السكن العائلي الكبير كان عاملا من عوامل التماسك الأسري، و لكن التحولات و التغيرات التي مست المجتمع ككل، و كذا الوسط السكني الجديد الذي عرفته الأسرة جراء التنقل المكاني، أثرت على المجال السكني للأسرة، كما أثر كذلك على البنية العائلية، فأصبحت بحكم الواقع الجديد الذي فرضه التجمع

الحضري تبحث عن مأوى لها يتمثل في شقة بعمارة ذات طوابق أو سكن أرضي ذو طابع معماري حديث، و ذلك كله من أجل تحقيق توازن سكني جديد، و لكن كل ذلك لم يعد يمنح للعائلة نفس الارتياح و التكيف الذي كان يوفره المسكن العائلي الأصلي الواسع، فلم يعد هناك وجود للساحة و البستان، كما أن إمكانية توسيعه إلى غرف إضافية تأوي زوجين جديدين أصبحت ضئيلة إن لم نقل منعدمة كما هو الحال بالنسبة لساكني الشقق، و بذلك انقسمت العائلة الكبيرة التي كانت تضم عدة أسر في مسكن واحد إلى أسر نووية، مما جعل الأبناء يلجؤون إلى نظام المسكن المستقل سواء بشراء المسكن لمن تيسر له الأمر أو استئجاره.

2.5.3. تغير وظائف الأسرة

أما من حيث التغير الذي حصل في وظائف الأسرة و الأدوار التي كانت تؤديها، فقد كانت الأسرة فيما مضى تقوم بمختلف الوظائف، الاجتماعية منها و الاقتصادية و التشريعية و غيرها، كما كانت تعتبر النظام الاجتماعي الرئيسي و الوحدة الأساسية التي تتحدد من خلالها مكانة و أدوار الأفراد داخل المجتمع، و لكن مع تطور المجتمع و ظهور تنظيمات متخصصة، فقدت الأسرة الكثير من وظائفها و ألحقت بهيئات و مؤسسات متخصصة خارج نطاقها، تقوم بالأدوار التي كانت تقوم بها الأسرة في السابق، وفي هذا الإطار يرى **(بارسونز)** أن الأسرة أصبحت أكثر تخصصا عما كانت عليه من قبل [14] (ص209) ، أي أن نظام الأسرة يتجه دائما نحو تحقيق التوازن و الاستقرار و التكيف مع التغيرات الحاصلة حتى تضمن الأسرة ديمومتها و وجودها.

فإذا نظرنا إلى الناحية الاقتصادية، نجد أن الأسرة كانت في السابق تكوَن وحدة اقتصادية إنتاجية أساسية، تكفي أفرادها إكتفاءا ذاتيا من المأكل و الملبس. فقد كانت تزرع القمح و الخضروات لتصنع الخبز و ما يلزمها من قوت يومها، كما كانت تربي الماشية و تستعمل صوفها للغزل و صناعة الملابس، و في حالة اكتفائهم ذاتيا يلجؤون إلى المقايضة للحصول على احتياجاتهم من المواد التي لا ينتجونها أو يصنعونها محليا.

أما اليوم فقد تخلت الأسرة عن وظيفتها الاقتصادية، فتحولت تلك الوظيفة من وظيفة إنتاج إلى وظيفة استهلاك، بحيث أنشئ للإشراف عليها هيئات تتمثل في المصارف و المصانع و الشركات و الجمعيات ذات الصبغة الاقتصادية و المالية، تتولى مهمة تجهيز و إعداد المنتجات الغذائية و الملابس و المعدات المنزلية، إضافة إلى ظهور العمل المتخصص و المنتوجات الجاهزة و المستوردة التي توفر الوقت و الجهد في إنتاجها، وبالتالي أصبح المجتمع العام هو المشرف عن جميع هذه الشؤون. .

إضافة إلى ذلك، ففي ما يخص وظيفة الأم، فقد أصبحت النساء الآئي يخرجن للعمل ينظرن للعمل خارج البيت نظرة جد و اهتمام بدرجة أعلى بكثير من نظرتهن إلى دورهن الأول و الأساسي و التقليدي، و هو رعاية شؤونهن و شؤون باقي أفراد الأسرة و تدبير شؤون البيت، ذلك لأن عملها خارج البيت يعتبر عملا رسميا، يتطلب منها تأديته بكل عزم و حزم، كما يقابله إجازات كالترقية و العلاوات

و ذلك ما تطمح إليه، أو عقوبات كالتوبيخ أو الطرد و ذاك ما تكرهه المرأة العاملة مثلها مثل الرجل تماما. أما دور المرأة و عملها في بيتها فغير رسمي، و تسوده علاقات حميمية و تسامحية، كما يمكن التعاون فيه لتلافي التقصير الحاصل من طرفها، سواء بواسطة أطفالها الذين يمكنهم سنهم من المساعدة أو بواسطة زوجها أو باللجوء إلى الهيئات الموجودة في المجتمع [18] (ص185).

و لكن على الرغم من جميع ردود الفعل المناهضة و الاعتراضات التي تنظر إلى ما يسمى بالأعمال المنزلية على أنها مهنة زائفة أو أنها شكل من أشكال الاستبداد، فإنها ما زالت المهنة الرئيسة للنساء سواء متزوجات أو غير متزوجات، أمهات أو ليس لهن أطفال، عاملات أو غير عاملات.

كما تغيرت وظيفة الأسرة في عملية التأمين، فأصبحت وظائفها التأمينية تتسم بطبيعة عاطفية و معنوية، كما أصبح التأمين الاجتماعي يهيئ للناس، خاصة الكهول و المسنين منهم، سبل المعيشة المستقلة تحت أي ظرف من الظروف، و ذلك من خلال العمل الذي تقوم به مؤسسات أخرى خارجة عن نطاق الأسرة مخولة بتلك المهام كصناديق التأمين و التقاعد و غيرها [08] (ص67).

كما انتقلت الأنشطة التعليمية و التربوية والثقافية من الأسرة إلى مؤسسات أخرى كالمدارس و الجامعات و المعاهد، مقاهي الإنترنيت، النوادي العلمية الثقافية، دور السينما و المسارح، دور الشباب و أماكن التسلية و غيرها من المؤسسات الأخرى التي تؤدي الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة في السابق.

و لكن بالرغم مما فقدته الأسرة من وظائفها السابقة الذكر، فإنها لا تزال تحتفظ بعدد آخر من هذه الوظائف لا يقل أهمية عما افتقدته، و يمكن إجمال ذلك فيما يلي:

- أن الأسرة لا تزال أصلح نظام للتناسل، يضمن للمجتمع نموه و استمراره عن طريق إنجاب الأطفال.
- أنها المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية و استمرارها.
- أن الأسرة تعتبر المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل لغته القومية، كما أنها لا تزال مسئولة إلى حد كبير عن التنشئة و التوجيه.
- كما تعتبر الأسرة بالنسبة للطفل مدرسته الأولى التي يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية و السلوك و آداب المحافظة على الحقوق و القيام بالواجبات.

و في الأخير يمكن القول بأن وظائف الأسرة كانت فيما مضى بقدر كبير من الاتساع، أما الآن فقد تغيرت و تقلصت هذه الوظائف، إذ أخذ المجتمع العام يسلبها وظائفها واحدة بعد الأخرى، و ذلك بعد أن ينشئ لكل وظيفة منها هيئة خاصة على أسس مستقلة عن الأسرة تماما، فانتزعت منها وظيفتها التشريعية التي تحولت إلى المجالس النيابية و ما إليها من هيئات تمارس نفس العمل، كما انتزعت منها وظيفتها الدينية بعد أن أنشئ للإشراف على شؤونها هيئات خاصة تتمثل في الرؤساء الدينيين و المجامع الدينية و الكنائس، كما انتزع منها أيضا معظم وظائفها التعليمية و أنشئ للإشراف عليها هيئات خاصة تتمثل في وزارات

التربية و المعاهد و المؤسسات الرياضية و الثقافية، و نفس الشيء فيما يتعلق بالوظيفة الاقتصادية التي تحولت من وظيفة إنتاج إلى وظيفة استهلاك، إذ أنشئ للإشراف عليها هيئات تتمثل في المصارف و الصانع و الشركات و الجمعيات ذات الصبغة الاقتصادية و المالية، و بذلك تغيرت وظائف الأسرة.

3.5.3. عوامل التغير الأسري

لا يمكن فهم الأسرة كظاهرة منعزلة كما بينا سابقا، بل لابد من النظر إليها في ضوء النظم الاقتصادية والسياسية و الدينية و كذا الأوضاع السكانية في المجتمع، الذي تكون جزءا منه، تتأثر بها و تؤثر فيها في نفس الوقت، إذ يرى كل من (اجبرن Ogburn) و (كوف Koff)أن سبب التغير الحاصل الذي يطرأ على الأسرة راجع إلى أنها ليست نظاما فرعيا منعزلا عن الأنظمة الأخرى في المجتمع، بل هي نظام مرتبط مع النظام العام [51] (ص95).

و عليه، فقد اختلف علماء الاجتماع من حيث الاتجاهات التي تفسر تغير شكل و نسق الأسرة، فمنهم من يؤكد على وجود محرك واحد يمكن له أن يفسر هذا التغير، و هذا ما يعرف بأحادية العامل، و منهم من يفسر هذا التغير بتداخل عدة عوامل، و لكن معظم الكتابات السوسيولوجية المعاصرة لا ترشح عاملا واحدا لتفسير تغير شكل و نسق الأسرة، بل تؤكد على وجود مجموعة من العوامل المترابطة و المتداخلة التي تدخل ضمن ما يحدث للأسرة من تغير.

و سنتطرق فيما يلي إلى عدد من تلك العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير فيما يلحق بالأسرة من تغيرات سواء في شكلها أو حجمها أو قيمها و حتى مختلف وظائفها، ومن بينها:

1.3.5.3. العامل الجغرافي

إن للطبيعة الجغرافية و تغيراتها و المناطق التي تقيم فيها الأسرة أثر في بنيتها وطبعها و أنشطتها و اتجاهات القيمية و سلوك أعضائها، كما يؤكد ذلك ابن خلدون في مقدمته، إذ أن أي تغير في الظروف الجغرافية و المناخية سوف يؤدي إلى تغيرات في الأسرة.

فالأسر التي تقيم في بيئة ريفية تجدها ملزمة بسلوكات و نشاطات اجتماعية و اقتصادية مخالفة لتلك التي تقطن بالمناطق الحضرية، فمثلا الأسر التي تقيم بالقرب من المناطق الزلزالية، عندما يحدث زلزالا فإنه يؤثر على الأسرة بتغير بنيتها أو شكلها أو اتجاهات و سلوك أعضائها، خاصة إذا أجبرت على تغير المنطقة التي كانت تعيش فيها، و نفس الشيء بالنسبة للأسر التي تقيم بالقرب من البراكين أو ضفاف الأنهار الجارية التي تفيض أو مناطق الأعاصير، فإنه يؤثر على الأسرة بتغير بنيتها أو شكلها أو اتجاهات القيمية و سلوك أفرادها و طبائعهم.

و لكن رغم ما لهذا العامل من تأثير على التغيرات التي تمس الأسرة، إلا أنه لا يعتبر كافيا لتفسير

التغير الأسري.

2.3.5.3. العامل الديموغرافي (السكاني)

إن العامل الديمغرافي، من حيث حجم الجماعات و المجتمعات، ومعدلات المواليد والوفيات و الهجرة الداخلية و الخارجية و استحداث مناطق جديدة للعمران و الإقامة و غيرها، تلعب دورا في التغير الذي تشهده الأسرة، بالأخص النمو السكاني السريع خاصة إذا لم يقابله نفس الوتيرة من النمو الاقتصادي و النمو في مستلزمات الأسرة المادية و الغذائية، كالنقص في الطعام أو فرص العمل أو المدارس و غيرها، فمن شأنه أن يحدث تغيرات على مختلف المستويات بما في ذلك نمط الأسرة و شكلها و وظائفها، إلا أن هذا العامل وحده غير كاف لتفسير التغير الذي شهدته الأسرة.

3.3.5.3. العامل الإيديولوجي

تعتبر أنساق الأفكار الموجودة في المجتمع، أو ما يسمى بالإيديولوجيا، عنصرا رئيسيا في توجيه قوى الحياة الاجتماعية، و بالتالي من العوامل التي تساهم في التغير الأسري، وذلك لكونها ذات طبيعة نفسية واجتماعية. فالطبيعة النفسية للإنسان المعاصر، خاصة في مجال رعاية الأطفال، تختلف عن تلك التي كان يمتاز بها الإنسان في المجتمعات التقليدية القديمة، و ذلك بسبب الخدمات الكثيرة التي يتلقونها و التي لم يتيسر لأطفال المجتمعات التقليدية القديمة الحصول عليها، إذ كانوا قديما يتلقون تربية قاسية وحازمة موجهة خاصة للعمل، أما اليوم فأصبحوا يتلقون قدرا كبيرا من الرعاية و العاطفة و يشعرون بحنان الوالدين، خاصة إذا كان عدد الأولاد في الأسرة قليل.

و يفسر هذا القدر من الرعاية و الاهتمام بالأولاد و قلة عددهم في الأسرة، بتطور و فعالية وسائل تحديد وتنظيم النسل الذي تمارسه الأسر في المجتمعات الحديثة، مما أحدث توجها نحو الحد من الإنجاب، إضافة إلى التقدم الملحوظ في ميدان رعاية الأطفال و تدريبهم في إبراز شخصياتهم و إعدادهم لحياة اجتماعية ذات طابع يختلف عن الطابع الذي كان يسود المجتمعات التقليدية.

و لكن رغم الإيديولوجية السائدة في المجتمعات الحديثة التي ساهمت في تغير الطبيعة النفسية الاجتماعية للإنسان المعاصر و الداعية إلى وحدانية الزواج و نبذ الأشكال و الأنماط الأخرى، فإنها لا تعتبر العامل الوحيد المؤثر في التغير الأسري.

4.3.5.3. العامل الاقتصادي

من الملاحظ أن طبيعة العمل، و مصدر الدخل، وإمكانية الحصول على السلع و المعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الناس و التي تدخل ضمن العامل الاقتصادي، تعتبر ركائز أساسية بالنسبة لمعظم الأسر من أجل استمرار وجودها و بقائها.

فطبيعة العمل في المجتمعات البدائية و الزراعية التي تعتمد على المنتوج الزراعي غير طبيعة العمل في المجتمعات الحضرية التي تعتمد التصنيع و التكنولوجيا المتطورة حيث يكون دخل الفرد

فيها مختلف، و عليه فإن أي تغير في دخل الأسرة يمكن أن يكون له أثر في الأسرة أو الأنماط الأسرية، ويوضح ذلك (وليام جود) عندما يقول أنه " كلما اتسع نطاق النسق الاقتصادي من خلال التصنيع تضعف روابط القرابة الممتدة و تتفكك أنماط وحدات البدنة و يظهر هناك ميل إلى قيام شكل من أشكال النسق الزوجي"[12] (ص130).

إضافة إلى ذلك، فإن الأسرة قديما كانت عبارة عن وحدة إنتاجية و استهلاكية في نفس الوقت، تنتج لنفسها و بنفسها ما تحتاجه من مأكل و ملبس، ثم تطورت الحياة الاقتصادية إذ أصبح الفرد لا ينتج لنفسه و أسرته فحسب بل يعمل لحساب غيره و لصالح المجموع مقابل أجر معين.

و لكن بالرغم من تأثير العامل الاقتصادي على النسق الأسري، فإنه لا يمكن تفسير التغير الأسري بهذا العامل لوحده.

5.3.5.3. العامل الثقافي و التكنولوجي

يظهر أثر العامل التكنولوجي على الأسرة بطرق مباشرة و أخرى غير مباشرة، فأثره غير المباشر يظهر من خلال التصنيع و التحضر و التمدن و غيرها، أما تأثيراته بالطرق المباشرة فتظهر من خلال الأدوات المنزلية الحديثة و وسائل الترفيه المتنوعة و مختلف الاكتشافات و الاختراعات العلمية و الطبية و غيرها مما له أثر مباشر على الأسرة.

و بما أن الأسرة هي المستهلك الأول في الميدان الاقتصادي، إضافة إلى ما أنتج التقدم التكنولوجي من وسائل الإعلام السمعية و البصرية كالمذياع و التلفاز و المقعرات الهوائية التي تستقبل برامج القنوات الفضائية بثقافاتها المتنوعة و أفكارها و توجهاتها، كل ذلك أدى بالأسرة إلى تغير أساليب حياتها مظاهرها و سلوكاتها و قيمها و قواعدها العرفية، و كذلك بنائها و مختلف وظائفها، و من أهم مظاهرها تشجيع خروج المرأة للعمل بعدما وفر لها وسائل الراحة و الترفيه التي تسهل عليها تحمل أعبائها المنزلية، و بذلك تغيرت مكانتها و أصبحت تعيل أبناءها رفقة زوجها، إضافة إلى التخلي عن بعض الوظائف لصالح هيئات اقتصادية خارجية.

إضافة إلى العوامل السالفة الذكر، فإن **(زيمرمان)** يجمل مجموعة من العوامل الأخرى، إذ يعتقد بأن ظهور الأسرة النواة- أي تغير الأسرة- كان عاملا أو مصاحبا لتصدع أركان الحياة الاجتماعية، و الذي يتمثل في اختلال الانسجام و التوافق في الزواج و انتشار الزنا و سوء استعمال الجنس و سهولة الطلاق، و انتشار ظاهرة الأبناء غير الشرعيين و الجناح، في الوقت الذي تندثر فيه مفهومات الولاء و الانتماء و التضحية و تزايد ظهور النزاعات الفردية [12] (ص 124).

فمن خلال ما سبق بيانه، يلاحظ أن التغير الأسري من ناحية البناء أو الوظائف أو القيم و العادات و السلوكات و غيرها، لا يحكمها عامل واحد، بل يتم ذلك من خلال تداخل مجموعة معقدة و متداخلة من العوامل الداخلية و الخارجية، بحكم أن الأسرة تعيش إطارا ثقافيا تتفاعل معه تفاعلا متنوعا، بحيث

أنه إذا حدث تغيرا في أحد أجزاء هذا الإطار فإنه سيؤدي بالضرورة إلى تغيرات عديدة في الأسرة، كما أن الأسـرة وحـدة تتميـز بالمـرونة و القـدرة علـى التكـيف للمؤثـرات التـي تأنـيها مـن الـداخل أو الخارج [36] (ص07).

6.3. الجامعة الجزائرية و التغير الاجتماعي

لقد وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال أمام مدرسة فرنسية في الشكل و المضمون إلى جانب أقلية من المعلمين و نقص كبير في الإطارات، فلجأت الدولة إلى منح جزء كبير من ميزانيتها لميدان التربية و التعليم انطلاقا من مبدأ ديمقراطية و تعميم التعليم و إنشاء عدد هائل من المدارس و الثانويات و الجامعات عبر التراب الوطني، هذه المؤسسات تمنح فرصا متساوية بالنسبة للجنسين.

والجامعة بوصفها مؤسسة تسعى لتحقيق أهداف ملموسة متعلقة بالمجتمع، فإن كل مجتمع يؤسس جامعته وفق تطلعاته و اتجاهاته السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، إذ تنفرد بوظيفة أساسية تميزها عن باقي المؤسسات التي تقوم بوظائف اجتماعية أخرى كما هو الأمر لدى المؤسسة الدينية أو المدرسية أو الأسرية، هذه الوظيفة الخاصة بها هي وظيفة البحث العلمي الخاص.

ولقد بقيت الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال سواء في أشكالها التربوية أو مضامينها التعليمية تسير وفق نظام التعليم الموروث من طرف الاستعمار، و عليه فقد جاء الإصلاح الجامعي سنة 1971 ليضع نظاما جديدا للتعليم العالي يتماشى وفق متطلبات الحياة الحضرية الجديدة التي يعيشها المجتمع الجزائري تهدف إلى إعادة النظر في البرامج الدراسية، ديمقراطية التعليم، جزأرة إطارات التعليم العالي، التعريب، و إعطاء الأولوية للتكوين العلمي و التكنولوجي.

فالدولة الجزائرية سعت بعد الاستقلال إلى تطوير التعليم العالي خدمة لمتطلبات التنمية، إذ مرت الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال بخمسة مراحل، تمثلت المرحلة الأولى في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1971، حيث تميزت بالإقبال الكبير للطلبة عليها، مما أدى بالدولة إلى إنشاء هياكل جامعية جديدة لاستيعاب الكم الهائل من الطلبة. أما المرحلة الثانية فقد امتدت من سنة 1971 إلى سنة 1974 حيث وضع مشروع الإصلاح الجامعي المتضمن تعريب المناهج و الكتب المدرسية و كذا لغة التعليم، بغرض المحافظة على الهوية الوطنية المتمثلة في العروبة و الإسلام، إضافة إلى تكوين الإطار الجامعي. و امتدت المرحل الثالثة من سنة 1974 إلى سنة 1978 و ذلك بغرض تدعيم ديمقراطية التعليم بكل مستوياته، تدعيم إصلاح التعليم العالي الذي شرع فيه سنة1971 و تكوين الإطارات العليا التي تساعد في العملية التنموية للبلاد. و امتدت المرحلة الرابعة من سنة 1978 إلى سنة1984، حيت انتشرت عملية التعريب، خاصة في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية، و فتح مراكز جامعية في كل ولاية مراعاة للتوازن الجهوي و ربط المعرفة بعجلة التنمية، أما المرحلة الخمسة فتمثلت فيما بعد سنة 1984، حيث تم

إعادة تقسيم التخصصات العلمية، و إحداث الاندماج بين التكوين في الخارج و التكوين في الداخل، كما روعي فيه الاحتياجات الوطنية في مجال التكوين و إعداد المكونين.

والجامعة تصبو عبر مراحل تطورها إلى إقامة الواقع الجامعي مع الواقع الاجتماعي، و ذلك بنشر العلم و الثقافة و غرس المفاهيم و القيم و عادات و تقاليد كل مجتمع في عقول و أذهان الأفراد ، حتى يتمكنوا من التكيف مع البيئة الاجتماعية و التعامل مع الآخرين ، إضافة إلى ترقيته العلم و المعرفة بواسطة الدراسات العلمية و البحوث المتخصصة، و كذا تعليم المهن الرفيعة قصد إعداد قادة و إطارات متخصصة في مختلف المجالات.

و المؤسسة الجامعية تحتاج لأداء وظائفها إلى هيئة تدريس، متمثلة في الأستاذ الجامعي، ذلك المختص الذي يستجيب للطلب الاجتماعي، و يتحكم في عدد لا بأس به من المعرفة، و هو عامل حر في اختياراته البيداغوجية.و يقوم بثلاث مهام رئيسية تتمثل أولها في التدريس في الجامعة بكفاءته العلمية في مجال تخصصه، و المهمة الثانية تتمثل في البحث العلمي و الدراسات الميدانية و تطوير المعارف، أما المهمة الثالثة فتتمثل في خدمة المجتمع كالقيام بالنشاط الإداري و العلاقات الخارجية و ممارسة المسؤوليات العليا و الكبرى في المجتمع.

و لذلك عملت الدولة على إعداد و تكوين أساتذة ذوي كفاءات عليا يقومون بتلك المهام ، كما يستجيبون للطلب المتزايد لعدد الطلبة الذين يلتحقون بالجامعات ، و ذلك ما يبينه الجدول التالي:

<u>الجدول رقم(01)</u>: تزايد عدد الأساتذة على المستوى الوطني من سنة 1979 إلى غاية سنة 2004.[74] (رقم34)

السنة الجامعية	1980-1979	1981-1980	1982-1981	1985-1984	1986-1985	2002-2001	2003-2002	2004-2003
عدد الأساتذة	7623	9145	9778	10560	12560	19275	20769	22650

و مما يجب الإشارة إليه هو أن الأستاذ، يواجه الجامعي أثناء ممارسته لنشاطه داخل الجامعة، جملة من المشاكل و العوائق التي تحد من مردو ديته، منها المشكل البيداغوجية و الإدارية الاجتماعو- مهنية و قلة الحوافز المادية و المعنوية مما يضطر بعضهم للهجرة إلى الخارج للحلول على المكانة اللائقة به، إضافة إلى صعوبة التأطير بسبب الكم الهائل لعدد الطلبة الجدد الوافدين إلى الجامعة.

الخلاصـــة

لقد تعرفنا في هذا الفصل إلى ماهية التغير الاجتماعي و عوامله، وكذا التغير الثقافي و آثاره التي أدت إلى ظهور طابع مختلف للحياة لم تألفه المجتمعات القديمة و بروز تغيرات اجتماعية و ثقافية عميقة في المجتمع، ألقت بظلالها على الأسرة من حيث شكلها وحجمها و نمط العلاقات بين أفرادها و كذا تغيرات القيم الاجتماعية، و وظائفها و الأدوار المناطة بها، و التي انتقلت إلى مؤسسات اجتماعية لها تركيبات أعقد و وسائل أكفء و أحدث، و رأينا مختلف العوامل التي ساهمت في حدوث تلك التغيرات، وختمناه بالجامعة و علاقتها بهذا التغير. و في الفصل التالي سنتعرض إلى أهمية الأسرة و ماهيتها، أشكالها و خصائصها، وظائفها و النظريات التي تناولتها بالدراسة.

الفصل 4
الأسرة ، نظريتها و أنماطها

لقد اهتم علماء الاجتماع و الانثروبولوجيا بالأسرة و قاموا بدراسات عديدة للوقوف على حقائقها في مختلف مجالاتها، و ذلك باعتبارها وحدة أساسية في التنظيم الاجتماعي، و لما لها من أهمية و مكانة بارزة في المجتمع، إذ فيها من خلال نقل تراث وثقافة المجتمع للفرد تتشكل شخصية، و ذلك بتلقين الوالدين للأطفال العادات و التقاليد و القيم و المهارات المختلفة و كذا المعتقدات من خلال التربية و التنشئة الاجتماعية بغرض إدماجهم في الوسط و المجتمع الذي ينتمون إليه.

و عليه فسنتطرق في هذا الفصل إلى تبيان ماهية و أهمية الأسرة كتنظيم اجتماعي و تطور نطاقها خلال الحقب التاريخية، ثم نذكر وظائفها و أشكالها و خصائص كل شكل منها، و بعدها نسرد النظريات الخاصة بالأسرة التي تناولتها بالدراسة و الانتقادات الموجهة لتلك النظريات.

1.4. أهمية الأسرة و ماهيتها

1.1.4. أهمية الأسرة

إن للأسرة أهمية و مكانة بارزة في المجتمع، إذ تعد أحد أركانه الأساسية، كما تعتبر الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي، ففيها نبدأ حياتنا الأولى، و نتعود عليها، و هي تصنع أولى خبراتنا،و فيها تتشكل شخصيتنا و تتكيف مع البيئات المتغيرة حولنا، وهي مصدر الأخلاق و الدعامة الأولى لضبط السلوك،و يلقى فيها الكبار و الصغار مصدر الرخاء .

كما تعتبر الأسرة صورة للتجمع الإنساني الأول، أي أنها جماعة أولية، بمعنى أنها أساس الإنجاب و التطبيع الاجتماعي للجيل التالي، و هي كذلك الأصل الأول لعادات التعاون و التنافس الذي يرتبط بإشباع الحاجات إلى الحب و الأمن و المركز الاجتماعي[32] (ص02).

فالأسرة كوحدة اجتماعية يتوقف عليها استمرار المجتمع بأسره، إذ تقوم بمجموعة من الوظائف المحددة تترك آثارها في العملية الاجتماعية، و عليه فإن أية محاولة لتقويض دعائم النظام الأسري يعتبر ضد الطبيعة البشرية و القانون الطبيعي، و مثال ذلك ما حدث أعقاب الثورة البلشفية (الروسية)

سنة 1917م، إذ حاولت الحكومة السوفيتية التقليل من أهمية الأسرة والإضعاف من شأنها، لكن بعدما استقرت الأمور في روسيا عادت الحكومة مرة أخرى إلى تبني سياسة تدعيم الأسرة و النظام الأسري والمحافظة عليها. و لم يكن هذا الموقف الجديد إلا إدراكا منها أن الأسرة كمؤسسة اجتماعية ضرورة طبيعية و حتمية لبقاء الجنس البشري و لاستمرار الحياة الاجتماعية في إطار منظم، وأن التقليل من شأنها و قيمتها يهدد بحدوث فوضى في العلاقات الاجتماعية و بالتالي يهدد النظام الاجتماعي بأكمله[71] (101) .

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الأسرة تقوم بنقل تراث وثقافة المجتمع لأطفالها، و ذلك بتلقين الوالدين للأطفال العادات و التقاليد و القيم و المهارات المختلفة و كذا المعتقدات من خلال التربية و التنشئة الاجتماعية بغرض إدماجهم في الوسط و المجتمع الذي ينتمون إليه.

كما أنها تتميز عن الأسرة و المجتمع الحيواني الذي ينعدم فيه العنصر الروحي و الأخلاقي و الاجتماعي، و يخضع لأحكام و دوافع الغرائز و الشهوات و الميول البيولوجية.

فمن خلال ما سبق ذكره، يتبين لنا ما مدى أهمية الأسرة و مكانتها في المجتمع من حيث وجودها أو وظائفها و كذا الآثار التي تتركها في العملية الاجتماعية، ونتيجة لذلك فقد اهتم علماء الاجتماع و الانثروبولوجيا بها و قاموا بدراسات عديدة للوقوف على حقائقها في مختلف مجالاتها.

2.1.4. معنى الأسرة و تعريفها

لقد اختلف المفكرون في إعطاء تعريف موحد للأسرة، و ذلك نتيجة تعدد أنماطها و خصائصها، و حسب كل مجتمع و طبيعة العلاقات التي تكونها و القيم التي تسودها.

فالأسرة تدل بلفظها في الثقافة الغربية من حيث الاشتقاق اللاتيني (familia)على جملة الخدم، و باعتبار ثان، هي جملة الأفراد الذين يعيشون في وقت معين تربطهم روابط القرابة أو المصاهرة المحددة، كما يدل ثالثا على أفراد ينحدر بعضهم من بعض و على من يرتبطون معهم بالمصاهرة.

كما أن لفظة (famulus)عند الرومان كانت تطلق على العبد الذي يعمل في منزل سيده، أما لفظة (familia)فتعني مجموع العبيد التابعين لفرد واحد.

أما في المجتمعات المعاصرة و في لغة الحياة اليومية، نجد كلمة (أسرة) تشير عادة إلى جماعة من الأشخاص الذين يرتبطون معا بروابط القرابة، بغض النظر إذا ما كانوا يعيشون معا في بيت واحد أم لا، من ذلك مثلا، الخؤول و الخالات أو الأعمام و العمات (و زوجاتهم و أزواجهم) الذين يندرجون ضمن الأسرة عادة، على الرغم من أنهم لا يقيمون مع الشخص الذي يوجد في قلب الأسرة[08] (ص48)، و إن الأسرة بوجه خاص هي الجماعة المؤلفة من الأب و الأم و الأطفال[23] (21).

فقد عرف (أوغست كونت) الأسرة على أنها الخلية الأولى في جسم المجتمع و هي النقطة الأولى التي يبدأ منها في التطور، و يمكن مقارنتها بالخلية في التركيب البيولوجي في الكائن الحي، و هي وسط طبيعي و اجتماعي ينشأ فيه الفرد و يلقي عنه المكونات الأولى لثقافته و لغته و تراثه الاجتماعي[10] (ص03) .

كما أن (مردوك Merdock) عرفها على أنها: مجموعة أشخاص يرتبطون معا بروابط الزواج، كما هو الحال بالنسبة للزوج و الزوجة، و روابط الدم بين الآباء و الأبناء، و بالتبني بين الأسرة و الطفل المتبنى، و تعيش تحت سقف واحد يتفاعل بين الأفراد وفقا للأدوار المحددة، و تقوم الأسرة بالمحافظة على النمط الثقافي المستمد من النمط العام.

أما (ماكس فيبر) فيرى بأنها: جماعة من الأشخاص اتحدوا برباط الدم أو الزواج أو التبني، و يكون منهم بيت واحد،و يتصلون ببعضهم بعض في قيامهم بأدوارهم الاجتماعية خاصة لكل منهم كزوج و زوجة، و أم و أب ، و ابن و ابنة، و أخ و أخت، و يكونون في ظل ثقافة مشتركة يحافظون عليها.

و يعرف (إميليو) الأسرة على أنها: مجموعة متكونة من الزوجين و الأطفال القصر أو العزاب، و هي سريعة الزوال، و ذلك بأن ينتقل الأبناء إلى مساكن أخرى بعد الزواج و يتم زوال هذه الأسرة بوفاة الوالدين، و يعتبر هذا النوع من الأسر و المعروف بالأسرة النواة أو الزوجية أكثر انتشارا في المجتمعات الحديثة أو الصناعية نظرا لأنها أكثر تلاؤما و تكيفا مع هذه الحضارة، و يعتبر الانتقال من الريف إلى المدينة من أجل العمل من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار هذا النوع من الأسر، أي الأسرة النواة أو الزواجية.

و قد عرف **(ليفي ستروس)**الأسرة على أنها: جماعة اجتماعية لها ذات خصائص:

أ - أنها تتكون أساسا عن طريق الزواج

ب- أن هؤلاء الأعضاء يرتبطون معا بعدة روابط قانونية و شرعية و جميعها حقوق و التزامات دينية و اقتصادية[36] (ص23..

و ما يمكن ملاحظته من خلال التعاريف السابقة الذكر، أن من العلماء من يقارن الأسرة بالخلية البيولوجية، و منهم من يفسرها بعوامل اجتماعية أو عوامل ثقافية، إذ يتخذون في مجملها من الرابطة و الحجم و المشاركة في معيشة واحدة أسسا لتعريف الأسرة، و بالتالي فإن عالم الاجتماع ينظر إلى الأسرة من زاويتين رئيسيتين هما:

1- باعتبارها نظاما اجتماعيا يكون مع النظم الأخرى المجتمع

2- باعتبارها جماعة اجتماعية أولية، يرتبط أعضاؤها ببعض برابطة الدم التي تربط الأزواج بالزوجات و الآباء بالأبناء و الإخوة و الأخوات.

و على هذا الأساس، فالأسرة من الناحية السوسيولوجية تعني معيشة رجل و امرأة أو أكثر معا، على أساس الدخول في العلاقات الجنسية التي يقرها التي المجتمع، و ما يترتب عن ذلك من حقوق

و واجبات كرعاية الأطفال و تربيتهم، أولئك الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقات، أو أنها جماعة تقوم على العلاقة الجنسية، بشروط محددة و دائمة، بصورة تكفي لإعالة الأطفال و تربيتهم[20] (ص09).

كما عرفت أيضا على أنها صورة التجمع الإنساني الأول، و هي جماعة أولية، بمعنى أنها أساس الإنجاب و التطبيع الاجتماعي للجيل التالي، و هي كذلك الأصل الأول لعادات التعاون و التنافس الذي يربط بإشباع الحاجات إلى الحب و الأمن و المركز الاجتماعي[32] (ص02) .

و بصفة عامة فإن العلماء يعرفون الأسرة عادة بأنها مؤسسة أو في أغلب الأحيان بأنها نظام اجتماعي، وأنها جماعة اجتماعية تربطهم روابط بيولوجية و اجتماعية و اقتصادية، تعيش في وسط اجتماعي تؤثر فيه و تتأثر به، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة، هي إشباع الحجات العاطفية و ممارسة العلاقات الجنسية (التي يقرها المجتمع) و تهيئة المناخ الاجتماعي و الثقافي الملائم لرعاية و تنشئة و توجيه الأبناء[46] (ص146).

2.4. خصائص الأسرة و مميزاتها

إن الأسرة بوصفها نظاما اجتماعيا، فإنها تمتاز بخصائص و مميزات، تميزها عن مختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى، و يمكن تلخيصا في النقاط التالية:

- تتميز الأسرة بشكلها و حجمها و كذا طبيعة وظائفها، و بوصفها أكثر الظواهر عمومية و انتشارا في المجتمع الإنساني.
- تعتبر الخلية الأولى في المجتمع و دعامة أساسية من دعائم البناء الاجتماعي، يمكن من خلالها توفير الرعاية المادية و المعنوية للأفراد كالغذاء و كل متطلبات التنشئة الاجتماعية.
- أنها النسق الاجتماعي الوحيد الذي يزود المجتمع الإنساني بيولوجيا بالأفراد.
- الجماعة الأولية التي تتكفل بتكوين الفرد ، ليس كشخص منفرد، و لكن كعنصر عضوي في المجتمع[51] (ص78).
- أنها الوسط الذي يوفر للفرد إشباعا ته الطبيعية و الاجتماعية بصورة شرعية يقرها المجتمع.
- كما يميزها الزواج الذي يعتبر الارتباط الجنسي بين الرجل و المرأة مع إقرار المجتمع له.
- و بواسطة الزواج تصبح ذات طبيعة مزدوجة إذ يرتبط كلا الزوجين بأسرتين مختلفتين.
- ترتبط بقواعد تنظيمية داخلية، يتحدد من خلالها دور كل فرد من أفراد الأسرة.
- تقوم على قواعد تنظيمية خارجية، و أوضاع و أنماط سلوكية كالزواج و القرابة يقرها المجتمع
- أنها تؤثر فيما عداها من النظم كما تتأثر بها، بوصفها تمثل حلقة من التأثيرات المتبادلة رفقة الأنظمة الاجتماعية في المجتمع، فصلاحية الأسرة كنظام اجتماعي يعكس

صورة إيجابية على بقية النظم الاجتماعية، و إن اختلال النظام الاجتماعي الأسري يعكس صدى سلبيا على النظم الاجتماعية الأخرى.

- أنها تمارس قواعد الضبط الاجتماعي على أفرادها، و يتم ذلك من خلال التنشئة الاجتماعية التي توفرها الأسرة فتضفي بذلك على عليهم خصائصها و طبيعتها فيلزمون بما يقره المجتمع.
- كما تعتبر وحدة اقتصادية إنتاجية و في نفس الوقت استهلاكية.

هذا بصفة عامة مجمل ما تمتاز به الأسرة عموما من خصائص و مميزات تختلف بواسطتها عن النظم الاجتماعية الأخرى، أما فيما يخص الأسرة الحديثة في العصر الحالي، و بسبب التغيرات التي مستها، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من مميزات، فإنها تمتاز بالخصائص التالية:

- يتمتع أفرادها بالحريات الفردية العامة، إذ لم يعد الفرد خاضعا لرب الأسرة، خاصة بعدما يبلغ السن الذي سيضفي عليه الأهلية، فيصبح له حق الملكية الفردية و التصرف بحرية، و هو المسؤول الأول عن تصرفاته بأن يعمل ما يراه مناسبا له دون تدخل من أحد.
- تغير المركز الاجتماعي لأفراد الأسرة، خاصة بعد تعلم الفتاة و اقتحامها ميدان العمل و شعورها بقيمتها الاقتصادية التي أغنتها عن الخضوع و التبعية، مما جعلها تتدخل بحرية في اختيار شريك حياتها و رسم خطوط الحياة الزوجية رفقة قرينها.
- سيادة الاتجاهات الديمقراطية، و ذلك نتيجة انتشار التعليم العام و كذا الإلزامي، فنالت الفتاة قسطا معتبرا من التعليم و الثقافة، مما أشعرها بحريتها الفكرية التي انعكس آثارها على الأسرة ككل.
- العناية بمظاهر الحضارة، كالاهتمام بشؤون الزينة و غيرها مما أثقلها بالتزامات كثيرة.
- العناية بتنظيم أوقات الفراغ و العناية بالفنون و سلامة الأجساد، كالذهاب إلى دور السينما و الحدائق العامة و المهرجانات و ممارسة مختلف أنواع الرياضات.
- تعاون الزوجين في قضاء شغل البيت، و ذلك بسبب عجز الأم العاملة خاصة عن أداء دورها كاملا داخل الأسرة من جهة، و من جهة أخرى تفهم الزوج في العصر الحديث لوضع المرأة العاملة، مما يتيح للزوجين أن يستمتعوا بالوقت المدخر بحياة هادئة داخل البيت أو للترويح خارج البيت بالتنزه و غيره.

3.4. تطور نطاق الأسرة

لقد مر شكل الأسرة بمراحل عديدة خلال المراحل التاريخية السابقة، إذ لوحظ من خلال الدراسات الأنثروبولوجية و دراسات علم الاجتماع، أن **النظام العشائري** كان أقدم التشكيلات أو التجمعات البشرية.

و العشيرة هي جماعة قرابية ذات نسب أحادي أبوي أو أموي، و به تتحدد عضوية الفرد، و كذا مجمل ما يترتب من التزامات و امتيازات على أعضاء العشيرة.

كما قد يكون انتساب العشيرة إلى طوطم، و هو عبارة رمز أو تصور أو تخيل، قد تكون نباتا أو حيوانا أو شيئا آخر مستمد من البيئة، و يؤثر هذا الاعتقاد بالانتماء إلى الطوطم على التنظيم الاجتماعي و الديني لأفراد العشيرة، فالطوطم يتدخل في أغلب العقائد الاجتماعية و العادات و التقاليد،و يعكس نمط العلاقات الطقوسية بين الناس ،و تكون العلاقات اتجاه الطوطم علاقات احترام و تقديس و رهبة، و هذا الشعور يكون هو سر التضامن القرابي و التنظيم الداخلي للعشيرة.

و" المعشر" لم يكن أسرة واحدة، بل هو مجموعة من الخلايا الأسرية يصل أفرادها إلى المئات في بعض المعاشر[11] (ص51).

و تختلف أنظمة القرابة و الانتماء النسبي في هذه المعاشر، سواء كان أبوي أو أموي، أو مشترك أو طوطمي، و ذلك بسبب اختلاف المعتقدات أو الثقافات، ففي النظام الأمومي الذي يعتمد القرابة فيه على الأم وحدها، يلحق فيه الولد بأمه و أسرتها، في حين يعتبر الأب و أسرته أجانب عنه، و ساد هذا النوع من القرابة لدى أغلب عشائر أستراليا، حيث كان الولد يتبع طوطم أمه و ينتمي إلى عشيرتها[19] (ص85)

إضافة إلى النظامين الطوطمي و الأمومي، كانت هناك جماعة عشائرية تتمتع بنسب أبوي، إذ تعتمد فيه القرابة على الأب وحده دون الأم، إذ يلتحق الولد بأبيه و أسرة أبيه، أما أمه و أسرتها فيعتبرون أجانب عنه و لا تربطه بهم أية رابطة قرابية، و السلطة و الإرث يكون في خط أبوي و لا يعترف مطلقا بالأم و أسرتها، وقد ظهر هذا النظام لدى بعض العشائر البدائية في أستراليا و أمريكا، حيث يتبع الولد هناك طوطم أبيه و ينتمي إليه[11] (ص25).

و في النظام الأبوي يكون للأب السلطة المطلقة في تحديد نطاق أسرته و يمنح له مجتمعه العشائري كامل السلطة في أن يضيف أفرادا لأسرته لا تكون لهم أية صلة قرابية بالأسرة، كما بإمكانه أن يرفض منها من يشاء حتى و لو كان من صلبه.

فنطاق الأسرة كان خاضعا لإرادة الأب و أهوائه، وكان هذا النظام سائدا في عدة مجتمعات أشهرها اليونان و الرومان في عصورهما القديمة[11] (ص25).

و بتطور الحياة، بدأ هذا النظام العشائري يتلاشى، فحسب (**إميل دوركايم**) فإن الدوائر القرابية المتسعة تتجه نحو التقلص، بحيث تتبع الأسرة قانون التطور التقلصي، حيث كان المجتمع يعيش في اتساع متمثلا في العشيرة، و بزيادة النمو الديمغرافي، أصبح هناك نوع من التخصص و الانقسام، و تتجه الأسرة نحو التمركز بعد أن تخلى المجتمع العشائري عن تنظيمه الداخلي بين الأفراد، و الخارجي مع العشائر الأخرى، و خاصة عندما حاربت العشائر نظام القبول و الادعاء و دعت إلى إلغاء الرق و فتحت منافذ العتق و التحرر[11] (ص25) ، إذ لم يصبح نطاق الأسرة يقتصر على الأب والأم من صلبهم أو عن طريق التبني في الحدود التي يقرها المجتمع، و هذا ما يعرف بالأسرة الحديثة، و هي أحدث شكل من أشكال التطور الأسري.

و من الملاحظ أنه لا تزال هناك بعض الأسر الريفية التي تشكل ما يعرف الأسرة المركبة، إذ يدخل في نظامها الزوج و الزوجة و الأولاد المباشرين الذكور و زوجاتهم، و أحفادهم و البنات العذارى، كما يدخل في نطاقها أيضا أشقاء الزوج و زوجاتهم و أولادهم و شقيقاته غير المتزوجات و شقيقاته اللائي ترملن و غيرهم من العصب و بني العمومة و ذوي القربى.

ففي النظام القديم نجد أن أفراد العشيرة لا يرتبطون بصلة الدم، بل أساس انتمائهم هو الطوطم الذي يتخذونه رمزا للعشيرة.

أما الأسرة عند العرب في الجاهلية، فكانت تنتظم جميع الأقارب من ناحية الذكور و كذلك الموالي و الأدعياء، كما كانت القرابة عندهم تقوم على أيضا على الادعاء لا على صلات الدم، فكان الولد لا يلحق بأبيه إلا إذا رضي الأب أن يلحق به[48] (ص122).

هذا بصفة عامة تطور نطاق الأسرة من ناحية الشكل و البنية، أما التطور من **ناحية الوظائف** و الأدوار المناطة بها، فإن نطاق الأسرة أخذ في التطور و التحول من الاتساع إلى الضيق، إذ بعدما كانت تشرع القوانين وتمنح الحقوق و تفرض الواجبات،فقد أوكلت تلك المهام و الوظائف إلى هيئات و مؤسسات و تنظيمات خارج نطاق الأسرة مثل الهيئات التشريعية و التنفيذية و القضائية و غيرها، و لم يبق للأسرة إلا وظيفة الإنجاب و رعاية الأطفال و تأهيلهم نفسيا و اجتماعيا بتلقينهم قيم و معايير المجتمع ، وكذا تحقيق الاستقرار النفسي لأفراد الأسرة.

4.4. أشكال الأسرة

تعتبر الأسرة من أقدم النظم الاجتماعية تاريخا، إذ اتخذت عدة أشكال و أنواع في مكوناتها وحجمها ونوعها، من حيث تعداد الأزواج و الزوجات، أو وحدانية الزوج و الزوجة، و من حيث الأفراد الذين يكوّنونها و يشكلونها، وذلك بسبب عوامل متعددة و متداخلة، ف(**بارسونز**) يرجع التغير إلى عامل التصنيع ، إذ يقول

بأن" العائلة الكبيرة تأثرت بعوامل التصنيع، حيث تقلص حجمها و ضعفت شبكة العلاقات فيها، و أصبحت أسرة بسيطة تدير شؤونها بنفسها، تبحث عن الاستقلالية و الإنفراد في مسكنها[65] (ص07) .

و سنتطرق فيما يلي إلى شكلين أساسيين من أبرز أشكال الأسر التي عرفتها و تعرفها المجتمعات، و هما:

1.4.4. الأسرة الممتدة: (Famille Etendue) و خصائصها

كما يطلق عليها أيضا الأسرة الدموية أو الأسرة المتصلة، أما ما يقصد بالممتدة، فيعنى امتداد الأسرة لتضم عدة أجيال تضم بدورها مجموعة من الأسر البسيطة، و هي أسرة يرتبط فيه الأفراد بعضهم

ببعض من خلال أصل قرابي واحد، و تحتوي على نماذج من الأسر النواة، و قد عرفها **(روسر و هاريس)** (Rosser&Harris) بأنها علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة و التراحم من خلال الزواج و الإنجاب، بحيث تمتد إلى ثلاثة أجيال بدءا من الأجداد إلى الأحفاد[36] (ص34).

كما أنها عبارة عن جماعة متضامنة، الملكية فيها عامة، و السلطة فيها لرئيس الأسرة أو الجد الأكبر، و بمعنى آخر هي الجماعة التي تتكون من عدد من العوائل المرتبطة، سواء كان النسب فيها إلى الرجل أو المرأة، و يقيمون في مسكن واحد[20] (ص09).

و لقد عرفت المجتمعات البشرية هذا الشكل من أشكال الأسرة منذ القدم، و لا يزال يتواجد في بعض المجتمعات الريفية و الزراعية التي لم تصلها الصناعة و لم تلمسها الحضارة بمختلف أساليبها.

و تتميز الأسرة الممتدة بالخصائص التالية:

- تتكون من الناحية التركيبية و البناء الاجتماعي، من ثلاثة أجيال أو أكثر، و هي بذلك تمتاز بكثرة عدد أفرادها.
- كما أن الأب أو الجد الأكبر يمثل دور القائد الأكبر للعائلة، بحيث يتمتع بالسلطة المطلقة، فهو بالتالي الذي يحدد دور كل فرد من أفراد أسرته.
- في حالة وفاة الأب أو الجد الأكبر أو غيابهما، فإن السلطة تنتقل إلى الابن الأكبر، في حين نجد دور الأم يتمثل في العمل المنزلي و تربية الأبناء و العناية بهم.
- كما تتميز بكونها وحدة اقتصادية و وحدة متعاونة و متضامنة و أن الملكية فيه جماعية، فتتأكد العلاقات الاجتماعية بين أفرادها.
- كما ترتكز على وجود علاقات اجتماعية قائمة على أساس التعاون و التعاضد و الاحترام المتبادل، وكذا الضبط الاجتماعي للسلوك.
- و من خصائصها التقارب المكاني بين أفرادها، مما يسمح لرئيس العائلة مراقبة الأفراد و ملاحظة سلوكهم ومحاسبتهم، كي لا يخرجوا على القيم الاجتماعية للعائلة.
- و تسودها رابطة الدم أكثر من رابطة الزواج[50] (ص178.

و الجدير بالذكر أن هذا النوع من الأسر هو الذي كان شائعا في المجتمعات البدائية، و في المجتمعات الريفية و الغير صناعية و في معظم المجتمعات، إلا أنه نتيجة تحول كثير من المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة، انهارت روابط الأسرة الممتدة و تناقصت أهميتها.

2.4.4 الأسرة النووية أو الزوجية (الزواجية) (Famille Nucléaire) ou (Conjugal) و خصائصها

لقد استمر شكل الأسرة في التغير و حجمها في التقلص إلى أن وصلت إلى شكلها المعروف بالأسرة النواة، وتعتبر العائلة النووية نظاما عصريا من الأنظمة الإجتماعية و خاصية نمطية للمجتمعات الحديثة إذ يطلق علماء الإجتماع مصطلح **الأسرة البسيطة** أو **الأسرة النووية** أو **الأسرة الزوجية** أو **الأسرة الزواجية** على الأسرة التي تتكون من رجل و زوجته و أطفالهما الذين يعتمدون عليهما، و لهما مسكنهما الخاص و موار دهما الخاصة[56] (150)**.**

و أول من دافع على هذا الشكل من الأسر، هو عالم الاجتماع الفرنسي (**إميل دوركايم**) الذي اعتقد أن شكل الأسرة هذا ناتج عن حركة التطور المنتظمة، التي اتخذت اتجاها نحو التمايز الذي يعتبر عملية انفصال و اكتساب شكل آخر، و ما يصاحب ذلك من نتائج، و كذلك التخصص المصاحب للواقع الاجتماعي الذي تتولد عنه علاقات اجتماعية مباشرة تربط الفرد بمجتمعه.

فالأسرة النووية أو الأسرة الزوجية عبارة عن "جماعة تتكون من الزوجين و أبنائهما غير المتزوجين، و ينتمي الفرد في العادة إلى أسرتين نوويتين، الأسرة النووية التي تربى فيها وتعرف باسم **أسرة التوجيه**، و الثانية التي يقوم فيها بدور الأب و هي **أسرة التكاثر**"[05] (ص49).

و لقد أكدت الدكتورة (**سناء الخولي**)أن مصطلح الأسرة النواة و كذا مصطلح الأسرة الزوجية، يستخدم للإشارة إلى الأسرة المكونة من الزوج و الزوجة و أطفالهما المباشرين، و الفرق بينهما، أن الأسرة النواة يمكن أن يقيم مع أفرادهما أحد الأقارب مثل الأخت أو الأخ أو أحد الوالدين، أما الأسرة الزوجية فهي قاصرة على الزوجين و أطفالهما فقط، و الأسرة النواة أو الزوجية كوحدة تبدأ بمراسيم الزواج وتستمر خلال الحياة[12] (ص65).

أما (**بارسونز**) فيقول بأن الأسرة النووية: " تعرف كوحدة ، تبدأ بمراسيم الزواج وتستمر خلال الحياة، وتتكون من الزوجين و أطفالهما "**.**

و من هنا يمكن القول بأن الأسرة النووية، هي تلك الأسرة المتكونة من الزوج و الزوجة و الأطفال، بحيث أنه مع التغير الاجتماعي المرتبط بالتصنيع و التحول السريع الذي طرأ على الثقافة الإنسانية، حدث تغير في التركيبة الأسرية، و أصبحت تضم جيلين فقط، و هما جيل الآباء و جيل الأبناء[50] (ص49)**.**

و تتميز الأسرة النووية أو الزوجية بالخصائص التالية:

- تتميز بصغر حجمها و تقلص بنيتها، إذ يفضل الأبناء بعد زواجهم الانفصال عن مسكن التوجيه، و الإقامة بمسكن مستقل بسبب استقلالهم الاقتصادي، مما ينتج عنه الاستقلالية من حيث الشؤون الخاصة، و اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها و مستقبلها، دون أن يكون لذوي القربى دخل في ذلك، إلا في حالة اللجوء إليهم.

- كما تقوم على أساس وحدانية الزوج و الزوجة، و تضم فقط الأبناء غير المتزوجين دون الأقارب.
- أنها لا تظهر بصورة بارزة في المجتمعات البدائية البسيطة، و في حالة ظهورها، فإنها تعتبر وحدة اجتماعية ثانوية متصلة بالعائلة المركبة.
- يتزايد انتشار هذا النوع من الأسر بوضوح في المجتمعات الحضرية و المصنعة، كما أوضح ذلك **(إدوارد ستر مارك)**" [19] (ص126) ، لأنها تقوم على النزعة الفردية و حب الذات، كما تقوم على الإشباع الفردي، و لأنها الأكثر توافقا و تكيفا مع متطلبات العصر و الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
- يتميز أفرادها بدرجة عالية من الفردية و بالتحرر الواضح من الضبط الأسري، مما يرتب عليه أن تعلو مصلحة الفرد مصالح الأسرة ككل[69] (ص178) .
- أن العلاقات الاجتماعية بين أفرادها تكون قوية جدا، خصوصا عندما يكون الأطفال صغارا، و لكن سرعان ما تضع هذه العلاقات بعد البلوغ و نضج الأطفال الذين غالبا ما يتأثرون بجماعات و فئات المجتمع التي يحتكون معها في حياتهم اليومية، كما يمكن أن تنقطع علاقات الأبناء مع الآباء بعد زواج الأبناء خاصة في حالة انتقالهم الجغرافي أو الاجتماعي[04] (ص12) .
- كما تتميز في نظر **(بارسونز)** ، بأنها منعزلة عن الجماعات القرابية الواسعة، أي أن العزلة كائنة في بناء الأسرة، فليس هناك عشيرة أو جماعة قرابية يرتبط بها الفرد أو ينتمي إليها، كما أن أعضاء الأسرة لا يرتبطون معا بعلاقات متعددة، و إنما يغلب عليهم طابع العلاقات الثنائية، إضافة إلى أن هذه الأسرة النووية تعتبر وحدة أقل قوة و تعدادا في الوظائف من العائلة الممتدة، لأن العديد من الوظائف تولتها مؤسسات خارجية.
- كما لا يرتكز الاعتماد الاقتصادي داخلها على الأقارب، بل يعتمد على دخل الزوج من عمله، و ربما على مرتب الزوجة أيضا الذي تتحصل عليه من وظيفتها.

5.4. وظائف الأسـرة

بالرغم مما فقدته الأسرة من وظائف كانت حكرا عليها في السابق، إلا أنها لا تزال تحتفظ بعدد مهم من الوظائف لا يقل أهمية من تلك التي فقدتها، و يمكن إجمالها فيما يلي :

- من الناحية الاجتماعية، فإن من وظائف الأسرة المحافظة على النسل و السكان، إذ لا تزال الأسرة أصلح نظام اجتماعي، بحيث يضمن للمجتمع نموه و استمراره عن طريق إنجاب الأطفال بواسطة الزواج الذي يقره المجتمع و يعتبره عملية مشروعة وفق المبادئ المتعارف عليها.
- - تقوم الأسرة بمسؤولية المحافظة على المواليد و الأطفال و رعاية حاجاتهم الجسمية و تكامل

شخصيتهم إذ تتولى رعايتهم بالتغذية في مرحلة طفولتهم المبكرة إلى أن يكبروا تمهيدا لتقديمهم للمجتمع كي يقوموا بأدوارهم ويحتلوا مكانتهم الاجتماعية و بالتالي يتفاعلون مع غيرهم من الأفراد.

- و من الناحية النفسية، فإن الأسرة تقوم بتحقيق الاستقرار و التوازن النفسي للأفراد، كما أنها توفر وسائل نمو شخصية الطفل نموا سليما و صحيحا عن طريق توفير الجو و المناخ الأسري الملائم من حب و اطمئنان و أمن و رفاهية.
- الأسرة هي المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية و استمرارها، إذ يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية و السلوك و آداب المحافظة على الحقوق و القيام بالواجبات، كما أنها تقوم بنقل ثقافة المجتمع إلى أعضائها.
- بالرغم من وجود مؤسسات تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية كالمدارس و غيرها، إلا أن الأسرة تعتبر المؤسسة الأولى المسؤولة عن تنشئة الأطفال و توجيههم و كذا عن تعليمهم لغة قومهم و غرس القواعد و الأصول الأساسية للمجتمع في نفوسهم، و كذا تأهيلهم اجتماعيا مما يمكنهم من اكتساب عضويتهم داخل المجتمع.
- تقوم الأسرة بعملية الضبط الاجتماعي حتى تجنب أفرادها من الوقوع في أي نوع من أنواع الانحرافات سواء من الناحية السلوكية أو من ناحية التفكير، مخافة جلب العار للأسرة أو تهديد رفاهيتها الاقتصادية و الاجتماعية.
- كما تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة، إذ تقوم بوظائف اقتصادية متنوعة، فيقوم فيها الأب بإعالة زوجته و أبنائه، و تقوم الأم بأعمال المنزل، و قد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون بذلك دخل الأسرة و بذلك تتحسن معيشتهم و تزداد مكانتهم الاجتماعية.

6.4. النظريات الخاصة بالأســـــرة

يعتبر قديما، (أرسطو) الفيلسوف اليوناني و(الفارابي) الفيلسوف العربي المسلم من ضمن الفلاسفة و المنظرين الذين اعتنوا بموضوع الأسرة، إذ أبزوا أهميتها في تلقين الفضائل لأفرادها الذين يتكون منهم المجتمع، باعتبارها أول خلية اجتماعية لا يمكن للحياة الإنسانية أن تتحقق إلا عن طريقها.

ثم تطورت النظرة إلى الأسرة بمجيء (أوغست كونت) و(براون)، بحيث اعتبرت موضوعا علميا باعتبارها مؤسسة اجتماعية ذات عمق تاريخي، إذ أن بناءها و وظيفتها محددان بدرجة التطور التي يعرفها المجتمع.

و بعدها تدعمت الدراسات الخاصة بالأسرة بأعمال (وستر مارك)، (فريد يريك ليبلاي)، (مكايفر) و (دوركايم)، و ظهور الدراسات الأمبريقية مع (بارسونز).

و المؤكد أن المداخل الحديثة في دراسة الأسرة يمتد جذورها إلى المداخل و النظريات القديمة،

و عليه فإننا سنتعرض في هذا الجانب إلى بعض النظريات القديمة و الحديثة التي كان لها الأثر في تطور دراسة الأسرة، ثم بعدئذ نتعرض للانتقادات الموجهة لتلك النظريات.

1.6.4. النظرية التطورية :

لقد سيطرت النظرية التطورية على الفكر السوسيولوجي في القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين، ثم ضعفت، ثم عادت بعد ذلك للظهور نتيجة الاهتمامات بالدراسات المقارنة. و مما لا شك فيه، فإن هذه النظرية تأثرت بداروين، خاصة فكرته عن الانتقاء الطبيعي التي شكلت أساسا صلبا للتطور البيولوجي.

فالتطور كنمو وحيد الاتجاه، يتطور فيه الإنسان و المجتمع من بناء غير منظم و غير متبلور إلى بناء متمايز و متخصص. و سنتطرق فيما يلي إلى نظريات بعض العلماء الذين يتبنون إلى هذا الاتجاه، و من هؤلاء العلماء:

1.1.6.4. نظرية (لويس هنري مورغان)(L.H. Morgan)

يرى (لويس هنري مورغان) بأن المجتمع يتطور و ينتقل من مرحلة أدنى إلى مرحلة أرقى، و عليه فإن العائلة لم تكن متوقفة عبر الحقب التاريخية ولا ستاسيكية، بل توازي تطور المجتمع، إذ أنها تمر من مرحلة أدنى، إلى مرحلة أرقى، ثم أكثر تطورا ، و ذلك بسبب تأثير العامل التكنولوجي و الاقتصادي[51] (ص30).

فمن خلال مؤلفه (المجتمع القديم) (Ancient Society) الذي نشر في سنة 1877، يؤكد بأن العائلة تمر بعدة مراحل بدءا بالاقتصاد الزواجي، الذي يعني أن لكل رجل الحق في كل امرأة و العكس صحيح، و انطلاقا من ذلك ظهرت أنماطا عائلية مختلفة، أولها (La Famille consanguine) الذي يجيز العلاقات الزواجية بين الإخوة و الأخوات دون الأبناء و الآباء، ثم بعدها ظهرت (La Famille punaluene) أين يقصى فيه العلاقات الزواجية بين الإخوة و الأخوات ، وبعده ظهرت (La Famille syndyasmique) حيث يعيش الرجل مع امرأة واحدة فقط ،مع اعتبار تعدد الزوجات حق من حقوق الرجل.

2.1.6.4. (فريديرك إنجلز) (Fridiric Engels)

إن الدراسات المكثفة التي قام بها إنجلز رفقة كارل ماركس عن تطور الرأسمالية و نظمها الاجتماعية البنائية، دفعت بهما للاهتمام بموضوع نمو و تطور العائلة البشرية، و يلاحظ ذلك من خلال المقال الذي نشره بعد وفاة ماركس تحت عنوان(أصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة)، إذ يرى بأن نظام العائلة يعتمد على نظام الزواج الذي يفهم من خلال الصيرورة التاريخية لهذا الأخير،

حيث قسمه إلى ثلاثة أقسام رئيسية، و هي:

أ)- نظام الزواج الجماعي (Plural Marriage)الذي رافق مرحلة التوحش التي مر بها المجتمع البشري.

ب)- نظام الزواج الثنائي(Dual Marriage) الذي رافق المرحلة البربرية التي مر بها المجتمع البشري.

ج)- نظام الزواج الأحادي (Monogamy) الذي رافق مرحلة المدنية خاصة المرحلة الإقطاعية و المرحلة الرأسمالية.

و خلال تحول نظام الزواج من النظام الثنائي إلى النظام الأحادي شهد المجتمع البشري شيوع نظام تعدد الزوجات (Polygamy) في مجتمعات العبودية و الإقطاع[03] (ص36).

كما يرى بأن خلال المرحلة الرأسمالية، تحول نظام الزواج إلى نظام تعاقدي، تتساوى فيه منزلة الرجل مع منزلة المرأة.

و يرى في ختام دراسته عن أصل العائلة، أنه بإمكان هذه الأخيرة أن تبلغ درجة الرفعة و الكمال و الفضيلة، إذا تمكن المجتمع الذي تعيش فيه من تغير علاقات الإنتاج البرجوازية و إلغاء الفوارق الطبقية الاجتماعية و تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة في الحقوق و الواجبات، و كذا إلغاء نظام الزواج الذي يرتكز على اعتبارات مادية و تعويضه بآخر يرتكز على الحب و الإخلاص و التعاون المشترك بين الجنسين[03] (ص38) .

2.6.4. النظرية التركيبية

1.2.6.4. نظرية (إدوارد وستر مارك) (E.WESTERMARK):

لقد اهتم **إدوارد وستر مارك**، بصفته فيلسوف و عالم اجتماع فنلندي، اهتماما متزايدا بدراسة العائلة البشرية دراسة تاريخي اجتماعية ، واشتهر بانتقاده العلمي لنظرية النسب الأمي معتقدا بأهمية النسب الأبوي و تقدمه تاريخيا على النسب الأمي، وانتهج الأسلوب المقارن و الأسلوب التطوري في دراساته.

فمن خلال كتابه " تاريخ الزواج البشري" يؤكد بأن الزواج هو أساس وجود العائلة و به تتكون، ثم بعد ذلك تكبر حجما و تزداد ترسخا بعد إنجابها للأطفال.

كما يؤكد بأن الإنسان منذ بداية الخليقة يميل نحو الزواج بامرأة واحدة، و بذلك فهو ينتقد آراء **مورغان** التي تشير إلى المراحل الثلاث التي مر بها الزواج في نظره و بالأخص الشيوعية الجنسية، وبهذا فإن **وستر مارك** يؤكد بأن نظام الزواج منذ البداية هو النظام الأحادي للزواج، كما يعترف في الوقت نفسه بوجود ظروف استثنائية تدعو إلى ظهور تعدد الزوجات أو نظام تعدد الأزواج أو نظام الزواج الجماعي، كقلة عدد سكان المجتمع أو قلة رجاله أو قلة نسائه إلى غير ذلك من الظروف الاستثنائية.

و لقد قسم العوائل البشرية إلى ثلاثة أصناف، و هي:

- **العائلة البسيطة (Simple Family)** ،و التي تتكون من لأب و الأم و الأطفال فقط، تسكن في بيت واحد و لا تدع المجال للأقارب بالسكن في بيتها، و توجد هذه العائلة في المجتمعات الصناعية الحضرية الراقية.

- **العائلة المركبة (Compound Family)** و تتكون من العائلة البسيطة إضافة إلى الأقارب كالعم و الجد و الخال الذين يسكنون في بيت العائلة البسيطة، و مثل هذه العائلة توجد في المجتمعات الصناعية و الزراعية على السواء.

- **العائلة المعقدة (Complex Family)** عكس النمطين السابقين، فهي تتكون من عائلتين أو ثلاث عوائل بسيطة تعيش في بيت واحد، تتسم بالروابط القرابية المتماسكة التي تسمح لأفرادها بالتعاون، و تتواجد في المجتمعات القبلية و العشائرية و المجتمعات القروية الزراعية.

و يعتقد (وستر مارك) بأن العائلة البشرية غالبا ما تتحول من عائلة بسيطة إلى عائلة مركبة ثم إلى عائلة معقدة، و ذلك بفعل التحضر و التصنيع و التنمية الاقتصادية التي شهدها المجتمع البشري خلال القرون الأخيرة[04] (ص39-40) .

3.6.4. نظرية الاستقرار العائلي

1.3.6.4. نظرية (فريد يريك ليبلاي)

لقد تمكن عالم الاجتماع الفرنسي (**فريد يريك ليبلاي**) من خلال البحوث الاجتماعية التي نشرها مثل (المنطقة السكنية، العمل و العائلة) و (العوامل العمالية الأوروبية)، طرح نظريته حول تطور العائلة البشرية، إذ يعتقد بأنها تمر بثلاثة مراحل تاريخية و حضارية، بحيث تختلف عن بعضها في الصفات المتعلقة بعلاقاتها الاجتماعية، تركيبها، وظائفها، مهنتها و اديولوجيتها. و هذه المراحل هي:

1- مرحلة العائلة المستقرة:

العائلة المستقرة هي العائلة القديمة العشائرية التقليدية، و التي يرتبط أعضاؤها بعلاقات اجتماعية متماسكة، و يعتقدون باديولوجية اجتماعية و دينية و أخلاقية واحدة، و يشاركون في أداء مهنة واحدة، مما يساعد على تشابه قيمهم و تقاليدهم و عاداتهم و مواقفهم و تشابه ظروفهم الاقتصادية و الاجتماعية مما يسبب في استقرار العائلة و تماسك علاقات أفرادها.

ويرى بأن هذه العائلة توجد في المجتمعات الزراعية الريفية، كما وجدت في أوروبا قبل الثورة الصناعية، كما وجدت في اليابان قبل عام 1850، و في الصين قبل عام 1900، و في الوطن العربي قبل عام 1950 .

2- مرحلة العائلة الفرعية أو الانتقالية

في نظر " ليبلاي" هي المرحلة التي تمر بها العائلة و هي في طريقها إلى التحول من عائلة مستقرة تقليدية إلى عائلة غير مستقرة[1]، يميزها صغر الحجم و عدم الاستقرار كما تستند إلى المساواة و العدالة الاجتماعية.

و أثناء تحولها، فإنها تكسب صفات العائلة المستقرة و العائلة غير المستقرة، كما يتطلب هذا الانتقال فترة زمنية تختلف من مجتمع لآخر و من حضارة لأخرى، و لكنها بوجه عام تتحدد بين 5 و 15 سنة، و مثال ذلك العائلة الأوروبية التي احتاجت إلى فترة 150 سنة للتحول من عائلة مستقرة إلى عائلة غير مستقرة، بينما العائلة اليابانية احتاجت إلى 100سنة، أما العائلة العربية فلا تزال في المرحلة الانتقالية[03] (ص33)

3-مرحلة العائلة غير المستقرة:

يقصد بها العائلة التي تمر بالمرحلة الثالثة بعد انتقالها من مرحلة العائلة الانتقالية أو الفرعية، و لقد سميت بذلك بسبب اعتقادها بإيديولوجيات و قيم و ممارسات مختلفة، فنجد الابن يعتقد بقيم و أفكار تختلف عن تلك التي يعتقد بها أبيه، كما أنه يمارس مهنة تختلف عن مهنة أبيه، و تختلف ظروفه اجتماعية و الاقتصادية عن ظروف أبيه، مما يتسبب في ضعف الروابط الاجتماعية و فشل الأسرة في تحقيق أهدافها الأساسية.

وتتميز من ناحية العلاقات القرابية، بالضعف و البعثرة لاستنادها على الجانب الرسمي، حيث أن الزيارات تقتصر على مناسبات الأفراح و المآتم، إضافة إلى صغر حجم العائلة بسبب استمالها برامج التخطيط العائلي، كتحديد النسل أو تنظيمه، و عدم السماح للأقارب بالسكن معها في بيت واحد.

أما من ناحية الوظائف، فإنها مسؤولة عن أداء الوظائف الأساسية كوظيفة إنجاب الأطفال و تربيتهم، تنظيم العلاقات الجنسية في المجتمع، أما الوظائف الأخرى كالاقتصادية منها و الثقافية و الصحية و الترفيهية فتعطى عادة إلى مؤسسات الدولة، و مثال ذلك العائلة البريطانية التي وصلت إلى هذه المرحلة سنة1900، و كذا العائلة الأمريكية سنة 1920، و العائلة السوفيتية سنة 1950.

تجدر الإشارة إلى أن هذه العائلة تعيش وسط بيئة صناعية و تجارية معقدة تعتمد على مبدأ تقسيم العمل و التخصص فيه، إذ تكون عادة مرفهة ماديا و اجتماعيا[03] (ص34).

4.6.4. النظرية الاجتماعية

1.4.6.4. نظرية تقلص الأسرة (إميل دوركايم)

لقد ساهم **دوركايم** مساهمة قيمة و هامة في مجال علم الاجتماع عامة و علم الاجتماع العائلي خاصة بنظريته حول تطور المجتمع والعائلة و التي عرضها في كتابه (التقسيم الاجتماعي للعمل la division du travail social)، إذ يرى بأن نطاق الأسرة كان واسعا، إذ كان يشمل جميع أفراد العشيرة، ولم يكن ثمة فارق بين أسرة و عشيرة، و كان جميع أفراد العشيرة الواحدة يرتبط بعضهم ببعض برابطة الانتماء إلى توتم واحد وليس إلى رابطة الدم، و التوتم نوع من الحيوان أو نبات تتخذه العشيرة رمزا لها و تحيطه بسياج من التقديس و تجعله لقبا لجميع أفرادها، و باعتباره الأسرة ليست جماعة طبيعية مؤلفة من الوالدين، بل هي مؤسسة اجتماعية أنتجتها الظروف الاجتماعية[51] (ص40) ،و أن الظواهر الاجتماعية تفسر بعوامل و أسباب اجتماعية ، فإن الأسرة الزواجية la famille conjugale مبنية على أساس الزواج ، و التي جاءت في رأيه " نتيجة لحركة أو تطور عام تدخل من خلاله الأسرة في تضامن مع المحيط الاجتماعي، حيث تنتج علاقة بين الفرد و المجتمع تكون له نتاج إيجابية "[33 (ص245) ، كما أنها أي الأسرة الزوجية هي نهاية سلسلة من الأشكال المتعاقبة، و هي حصيلة تطور أخذت فيه الأسرة بالانتقال المطرد من السعة إلى الضيق، بدءا من الشكل الأول المتمثل في التجمع السياسي- العائلي الموسع، أو العشيرة ذات الزواج الخارجي، ثم تلاها شكل الأسرة- العشيرة التي تعتمد أسلوب الانتساب إلى الأم أو الأب، ثم الأسرة الأبوية الواسعة la famille agnatique indivise فالأسرة البطريركية الرومانية La famille patriarcale romaine ، فالأسرة الأبوية الجرمانية la famille paternelle germanique و أخيرا الأسرة الزوجية la famille conjugale.

فالشكل الحالي للأسرة حسب دوركايم و هو الأسرة الزواجية، جاء ضمن الصيرورة الشاملة التي يعرفها المجتمع، و هو نتيجة حتمية لقانون التقلص التدريجي الذي يلخص تطور الأسرة[23] (ص32-33) .

2.4.6.4. نظرية الأسرة المعاصرة (تالكوت بارسونز)

لا يعتبر (بارسونز) الأسرة جماعة صغيرة أو نسقا منعزلا و مستقلا عن النسق الكلي الذي هو المجتمع، و لكنها نسق فرعي يتبادل التأثير مع الأنساق الاجتماعية الأخرى وبالأخص مع النسق الاجتماعي الكلي، و لذلك فقد ارتكزت نظريتة حول الأسرة الأمريكية المعاصرة على ثلاثة محاور و أبعاد مترابطة

فيما بينها ، و هي الوظائف و البناء و أدوار الزوج و الزوجة .

فالأسرة الأمريكية المعاصرة تتصف من حيث البناء بكونها أسرة نووية أو زواجية، منعزلة عن أسرتي الزوج و الزوجة في المسكن، كما تقوم على أساس الزواج و على كون Ego أي أن الفرد فيها يعتبر عضو في أسرتين، أولها أسرة المنشأ حيث ولد و نشأ، والثانية الأسرة التي تنشأ عن زواج Ego، هذه الأخيرة تتكون من الوالدين و الأطفال في سن مبكرة، وهي وحدة سكنية يساهم أفرادها بإمكانيتهم المادية بغية تلبية متطلباتهم.

و حسب ما يرى أيضا، فإن نمط الأسرة النووية يلاقي قبولا بكثرة في المجتمعات الصناعية التي تفرض على الأفراد تنقلا جغرافيا و اجتماعيا، بحيث يتم قبول العمل فيها عن طريق الكفاءة المهنية وليس المكانة الاجتماعية و العلاقات العائلية، عكس ما هو عليه في المجتمعات التي يسودها نمط الأسرة الممتدة.

و من خصائص الأسرة النووية أيضا، أنها منذ الزواج، تتجه نحو الإستقرار في سكن مستقل عن المجموعة العائلية، و يعتبر الزواج القاعدة البنائية الأساسية للأبوة، مما يعني أن انتماء الشخص يكون اتجاه الزوج و أولاده و ليس اتجاه الوالدين، و بالتالي يكون الشخص حرا في اختيار شريكة حياته دون تدخل الوالدين.

و يرى (بارسونز) بأن الأسرة تأثرت بتوجه النظام الاجتماعي الذي يتجه في غالبيته نحو التخصص، إذ أنها تتجه نحو التخصص من حيث الوظائف، فمن أجل الإعداد الاجتماعي للأطفال يأتي التخصص و التمايز في أدوار الزوج و الزوجة، فدور الأب هو ضمان الحاجات المادية والعيش للأسرة، و ذلك باحتلاله وظيفة أو منصب عمل، و هي مهمة أساسية للرجل البالغ في المجتمع الأمريكي، و لهذا فإن مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية تكون محدودة، أما دور الزوجة فإنها تنحصر داخل الإطار العائلي، إذ تتولى رعاية الأطفال و الاهتمام بشؤونهم و التكفل أحسن بالحياة المعنوية للأسرة لكونها أكثر قربا للأطفال من الأب و أكثر احتكاكا و معرفة بشؤونهم، و بهذه البنية المنظمة للأدوار بين الزوجين تلعب دورا لا متناهيا في تكوين شخصية الطفل.

فالأسرة عنده تتكفل بوظيفتين أساسيتين و هما: التنشئة الاجتماعية للأطفال لكي يصبحوا أعضاءا في المجتمع الذي ولدوا فيه، و وظيفة استقرار شخصية المراهقين من مجموع أفراد المجتمع، و كلا الوظيفتين مرتبطتين ببعضهما.

5.6.4. الانتقادات الموجهة لنظريات الأسرة

1.5.6.4. نقــد النظرية التطورية

يرى أنصار النظرية التطورية عامة، مثلما يرى (مورغان) و في أثر (أنجلز) و(ماركس)، أن الإنسان

الأول بدأ حياة اختلاط جنسي مثله مثل الحياة البهيمة، و أن المرحلة الأولى للأسرة كانت مشاعية الأسرة، و لكن لا شيء برهن على أنها كانت موجودة في مرحلة سابقة من مراحل حياة البشر، وليست بقايا ظواهر الفحش و الجنس الملاحظة عند بعض الشعوب أو القبائل المتخلفة عادات سابقة حتما، بل يمكن أن تكون تولدت بفعل انحراف يصيب التقاليد أو الاحتكاك بالمستعمرين.

و لقد رفض (وستر مارك) فرضية الاختلاط الأصلي إذ يقول:" لقد درست الحوادث الأساسية التي تأولها الباحثون على أنها فرضية الاختلاط الأصلي، و رأيت أنها غير ذات قيمة من هذا الاعتبار،...إن مختلف الحوادث التي ذكرت لتأييد هذه الفرضية لا تتيح لنا أن نفترض أن الاختلاط كان هو الشكل السائد في العلاقات الجنسية لدى أي شعب من الشعوب، ولا أنها كانت مرحلة عامة من مراحل التطور الاجتماعي البشري، و لا أنها كانت منطق التاريخ الإنساني"[23] (ص31) .

و يقول (كلود ليف ستروس) "... وقد ظلوا أي - علماء الأنثروبولوجيا- يعملون خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين متأثرين بفكرة النشوء البيولوجي، فكانوا يحاولون ترتيب الحقائق المتوافرة لديهم بشكل يجعل مؤسسات الشعوب البسيطة تمثل المرحلة البدائية لتطور الجنس البشري، في حين ينسبون مؤسساتنا الحالية إلى مراحل أكثر تطورا أو تقدما.

و بما أن الأسرة القائمة على الزواج الأحادي كانت تعتبر أكمل مؤسسة مفضلة، فقد استنتجوا أن المجتمعات المتوحشة- مقارنة لها مع أول مجتمعات الإنسان-لا بد و كان لها نموذج أسروي مختلف: لذلك فقد شوهت الحقائق و أسيئ تفسيرها، بل و اختلقت مراحل خرافية(بدائية) للتطور كالزواج الجماعي، و الاتصال الجنسي اللاشرعي، لتصف المرحلة التي كان فيها الإنسان متوحشا... و لقد اختيرت بدقة بالغة كل عادة قديمة مخالفة لعاداتنا الحديثة على أنها دليل على نوع قديم من التنظيمات الاجتماعية"[23] (ص28) .

و بصفة عامة، فقد أهملت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية، لأنها لم تستطع أن تعطي تفسيرا مقنعا لمراحل تغير الأسرة، لافتقارها إلى دليل تجريبي، مما فسح المجل لظهور اتجاهات تحليلية أخرى حاولت إعطاء وصف دقيق و واقعي لتطور و تغير أنساق الأسرة.

2.5.6.4. نقــد النظرية الاجتماعية

لقد أخذ على هذه النظرية مسألة التعميم فيما يخص النظام التوتمي و أن التوتمية هي الشكل الأولي للأسرة، إذ أن العشيرة لا تمتص الجماعة الأسرية كما لا تحل محل الأسرة، بل أن العشيرة تؤلف وحدة أخرى غير وحدة الأسرة و تزيد تعقد الروابط الاجتماعية بزيادة روابط الفرد، أما الأسرة فهي ماثلة في كل مكان و حين.

كما أخذ على نظرية (دوركايم) اعتناقها نزعة تطورية كامنة ذات اتجاه واحد، فيرى (مارك بلوخ) (M.Bloch) أن تطور الأسرة لم يمض من السعة إلى الضيق كما حسب دوركايم، بل إن تاريخ الأسرة يدل على وجود دارات من اتساع المجتمع البشري تتبعها دارات تقلص و انكماش، و ذلك بحسب مختلف العوامل السياسية و الاجتماعية والاقتصادية.

و أظهر (رينه كوينغ) (R.Konig) أن الأسرة الزوجية كانت أكثر أشكال الأسر انتشارا لدى الطبقة الفقيرة في العصر القديم و العصر الوسيط... فمن ناحية أولى أصاب الأسر الممتدة في الطبقات العليا تقلص كالذي فطن له دوركايم ،و لكن الأسر الفقيرة، من جهة أخرى، في (روما) القديمة و في (روما) العصر الوسيط، حذت مع الأيام حذو الأسر الراقية و نجم عن هذا التقارب أن أمسى نمط الأسرة الزوجية نمطا كليا ذائعا لدى طبقة الأجراء و الطبقات الوسطى[23] (ص25) .

3.5.6.4. نقد نظرة الاتجاه البنائي الوظيفي للأسرة

تدرس البنائية الوظيفية عناصر النسق من زاوية أدائها لوظائفها من أجل توازن النسق و بقائه و من ثمة استمراره، و عليه فهي تنظر إلى الأسرة كنسق اجتماعي ذا أجزاء معينة مرتبطة بواسطة التفاعل و الاعتماد المتبادل، و بالتالي يرتكز اهتمامها على العلاقات الداخلية للنسق العائلي، و على العلاقات بين الأسرة و الأنساق الاجتماعية الأخرى، كما أنها لا تهتم بالبحث عن أصل الأسرة و تطورها، بل تهدف بصفة خاصة إلى دراسة السلوك الأسري في محيط إسهاماته في بقاء النسق الأسري متوازنا لكي يضمن توازن النسق الاجتماعي الكلي و استمراره.

الخلاصـــة

بعدما تطرقنا في هذا الفصل إلى تبيان ماهية و أهمية الأسرة باعتبارها وحدة أساسية في التنظيم الاجتماعي، و الدور الذي تقوم به في تشكيل شخصية الفرد، و كذا كيفية تطور نطاقها خلال مختلف الحقب الزمنية، ذكرنا بعدها أشكال الأسر و خصائص كل شكل على حدة، و بعدئذ بينا مختلف الوظائف التي تقوم بها، ثم تطرقنا إلى نسرد النظريات الخاصة بالأسرة التي تناولتها بالدراسة و الانتقادات الموجهة لتلك النظريات.و في الفصل التالي سنتطرق إلى الأسرة الجزائرية لإظهار ماهيتها و أشكالها و مختلف الجوانب المتعلقة بها.

الفصل 5

الأسرة الجزائرية، خصائصها و تطورها

لقد عرف المجتمع الجزائري تغيرات عميقة مست مختلف بنياته و نظمه، و الأسرة كباقي النظم الاجتماعية الأخرى تأثرت بتلك التغيرات تأثيرا مباشرا، و ذلك في مختلف جوانبها البنائية منها والوظيفية، و عليه فسنوضح في هذا الفصل ماهية الأسرة الجزائرية و حقيقتها، ثم أنواعها و التطورات التي عرفتها قبل و أثناء وجود الاحتلال الفرنسي وما صاحبها من تغيرات بعد الاستقلال، ثم نحاول إظهار كيفية ظهور الأسرة الزواجية في المجتمع الجزائري و عوامله، و بعدئذ نتطرق إلى ذكر مظاهر التغيرو خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة.

1.5. الأسرة الجزائرية، ماهيتها و أنواعها

1.1.5. ماهية الأسرة الجزائرية

إن الأسرة كما رأينا سابقا تعتبر المؤسسة الاجتماعية التي يبنى عليها النظام الاجتماعي، حيث يتم بواسطتها الحفاظ على توازنه و استقراره، و عليه فقد كانت الأسرة الجزائرية تمثل في تركيبها نمط الأسرة الممتدة، كما تعتبر وحدة سكنية إنتاجية في آن واحد تجسدها روابط الدم و القرابة، تضم إلى جانب الأولياء الأبناء المتزوجون و الأحفاد و الأقارب، تنظم أمورها اليومية تحت إشراف رئيسها الذي يمثل وحدة المنزل الكبير[70] (ص80)، و تقوم بينهم علاقات قرابية، يشاركون جماعيا في حياة اجتماعية و اقتصادية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر الذي يعتبر رئيس العائلة، و نظرا للتغيرات التي مست المجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال، فقد تأثرت الأسرة بتلك التغيرات إذ مست بنيتها و وظائفها، وبوصف " الأسرة الجزائرية نابعة من الآسرة العربية الإسلامية، فإنها تتميز بتقلص حجمها من النظام الممتد إلى النظام النووي[21] (ص88)، بحيث تغير شكلها كأسرة ممتدة نحو أسرة زواجية أو نواوية تتشكل من الزوج و الزوجة و الأبناء، ذات خصائص مميزة بوصفها أسرة استهلاكية أكثر منها إنتاجية، بحيث تعتمد

في مداخلها على العمل المأجور الذي يمارسه رب العائلة.

و يعتبر التحول إلى الأسرة النووية شكلي، كما أنها لم تتبلور إلى شكلها النهائي، بحيث حافظت الأسرة الجزائرية على بعض المظاهر الجوهرية للعائلة التقليدية الممتدة، إذ مازالت تتميز بكثرة الإنجاب و المحافظة على السلطة المطلقة للأب و الدفع المستميت عن القيم و الشرف[21] (ص89) و على روح العائلة التقليدية، وبالتالي فهي تحمل مكونات الأسرة النواة أو الزواجية، و في نفس الوقت تحمل مكونات الأسرة أو العائلة التقليدية، إذ غالبا ما ينفصل الأبناء بعد زواجهم عن المسكن العائلي الذي نشؤوا فيه دون أن تنقطع الصلة نهائيا بجماعة الأهل و الأقارب كما هو الشأن بالنسبة للأسر الغربية.

2.1.5. أنواع الأسرة الجزائرية

لقد تعددت أشكال الأسرة الجزائرية، بحيث تراوحت بين الأسرة الممتدة و الزواجية و الانتقالية، كما يتميز كل نوع بخصائص معينة تميزه عن النوع الآخر، و يمكن إظهار ذلك فيما يلي:

1.2.1.5. الأسرة الممتدة

تعرف الأسرة الممتدة كما أسلفنا الذكر في الفصول السابقة، بأنها الأسرة التي تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال، أي الأجداد و أبنائهم غير المتزوجين و المتزوجين منهم و أبنائهم وأحفادهم[69] (ص 930).

و الملاحظ من خلال الواقع الاجتماعي و الدراسات الميدانية وجود شكل الأسرة الممتدة في الريف الجزائري المتكونة بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر ، إذ تضم الأجداد و أبنائهم غير المتزوجين ، و أبنائهم المتزوجين و أولادهم و كذا الأحفاد، ليصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا ، يعملون على تأمين المعاش من خلال التعاون و التضامن الجماعي في الإنتاج و الاستهلاك معا، كما تسودها علاقات قرابية قوية مرتكزة تحت رئاسة كبير العائلة، و بذلك فإن هذا النوع من الأسر تؤثر فيه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة خاصة في المدن و الحضر.

و تتميز الأسرة الممتدة بالتضامن الجماعي و تماسك العلاقات بين أفرادها، إذ يقاومون بشدة كل تغير في ثقافتهم، و ذلك بفضل العادات و التقاليد و المعتقدات الدينية و القيم و الضبط الاجتماعي الذي نشؤوا عليه في الدار الكبيرة.

كما تتميز بوحدة و اتساع المجال السكني، إذ يطلق على المسكن الذي تقيم فيه اسم الدار الكبيرة في الحضر و الخيمة الكبيرة في البدو، كون المسكن يتناسب بناؤه مع حجم العائلة، كما تلجأ إلى توسيعه كلما اقتضت الضرورة لذلك، كتزويج أبنائها مثلا الذين يكونون أسرا صغيرة متجمعة في مكان واحد ، و بالتالي يسمح لهم بالزيادة في الحرية الشخصية داخل أسرهم مع عدم الانفصال الكلي عن العائلة.

أما من الناحية الاقتصادية فإنها تعتمد على الزراعة إضافة إلى بعض الحرف التقليدية مما يجعلها

تكتفي ذاتيا، بحيث تنتج لنفسها ما تحتاجه و تستهلك ما أنتجته، أما الفائض من إنتاجها أو بعض المنتوجات الإضافية فإنها توجهه للمقايضة.

2.2.1.5. الأسرة النووية (الزواجية)

مما يلاحظ أن التغيرات التي مست المجتمع الجزائري في مختلف جوانبه، أثرت على شكل الأسرة خاصة في الحضر، من ناحية بنائها أو وظائفها، إذ انتشر شكل الأسرة النووية و الزواجية المتكونة من الزوج و الزوجة و الأبناء غير البالغين، و التي تتميز باستقلالها الاقتصادي عن بقية أفراد القرابة، بحيث تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل[21] (ص89) ، كما تتميز بالاختيار الحر في الزواج و الاستقلالية في المعيشة و السكن و السلطة، بالإضافة إلى تغيير في مركز المرأة بسبب خروجها للعمل[21] (ص 90).

و يعود تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي، إلى نزوح الأسرة إلى الوسط الحضري، أو من نموذج اجتماعي اقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة، و يعتمد على الإنتاج الزراعي الحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي التجاري[21] (ص89).

و الجدير بالذكر أن التطورات الحاصلة في الأسرة الجزائرية هي في الحقيقة تطورات حصلت على مستوى الشكل أكثر منها في جوهرها الوظيفي، إذ يلاحظ أن الأسرة النووية تتميز بكثرة الأولاد و التماسك على الأساس البطريكي و الخضوع لسلطة القيم و الشرف و الجماعة و التضامن العائلي.

و عليه فإن الأسرة الجزائرية مثلها مثل الأسر العربية الإسلامية تملك القدرة الداخلية على مواجهة القيم الدخيلة، إذ أنها لا تزال تتحكم في بنيتها الشكلية و الوظيفية الأعراف و المعتقدات الدينية من أجل ضبط الحياة الاجتماعية بجميع مظاهرها.

3.2.1.5 الأسرة الانتقالية

تعتبر هذه الأسرة مزيجا من الأسرة النواة أو الزواجية و الأسرة الممتدة، إذ أكدت الدراسات بأن الأسرة الجزائرية المعاصرة ليست مطبوعة بطابع التحولات السريعة التي حدثت في الهياكل السياسية و الاقتصادية، و خاصة التصنيع السريع، بل أن تطور العائلة يسير سيرا بطيئا جدا، بحيث لا يمكن حسابه إلا على مر الأجيال، فهي بذلك تجمع بين خصائص الأسرة النواة الموجودة في المجتمعات الغربية و الأسرة الممتدة الموسعة، أي أن الأسرة الجزائرية في المجتمع الحضري يتناسب خصوصا مع النوع

الانتقالي بمعنى أنها لم تنفصل تماما عن النوع المحافظ و ليست شبيهة بالنوع المتطور. و قد أكد ذلك مسعودة كسال في دراستها لمشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري حين قالت بأن نمط الأسرة في المجتمع الجزائري يجمع بين خصائص العائلة الموسعة و خصائص العائلة الزواجية في نفس الوقت[67](ص23).

فالأسرة الجزائرية توجد بين مرحلتين، المرحلة التقليدية و المرحلة المعاصرة، بوصفها تجمع بين نمطين من الأسر، إذ أنها ليست أسرة موسعة بالمعنى المتعارف عليه، أي التي تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر، و في نفس الوقت ليست أسرة زواجية متكونة من الزوج و الزوجة و الأبناء غير البالغين، بل تجمع بين هذين النمطين، و غالبا ما تميل إلى الاتجاه التطوري.

و عليه فإن الأسرة الانتقالية الجزائرية تحمل مكونات الأسرة النواة أو الزواجية، وفي نفس الوقت تحمل مكونات الأسرة أو العائلة التقليدية، إذ غالبا ما ينفصل الأبناء بعد زواجهم عن المسكن العائلي الذي نشؤوا فيه دون أن تنقطع الصلة نهائيا بجماعة الأهل و الأقارب كما هو الشأن بالنسبة للأسر الغربية.

و يتميز هذا النمط من الأسر بصغر الحجم و تقلص البنية، إضافة إلى انفصال الأبناء عن الوالدين بعد الزواج بسبب استقلالهم المادي بعدما كانوا مشتركين في الأرض و الدار الكبيرة، و الاستقلالية في المسكن لكل من الأبناء و الآباء مما يجعل الأبناء بعيدين نوعا ما عن الضغوطات التي تمارسها العائلة الممتدة على أفرادها، مما يسمح لهم باتخاذ القرارات المتعلقة بأسرهم دون تدخل القربات.

و إذا كانت العائلة الممتدة تعتمد في نظامها الاقتصادي لتأمين معاشها و مطالبها الحياتية على الزراعة بواسطة التعاون الجماعي لأفرادها برئاسة الأب أو الجد، فإن الأسرة الانتقالية تعتمد لتأمين معاشها على دخلها الشهري الذي تتحصل عليه بواسطة العمل المأجور أو المهن الحرة المستقلة، و بالتالي فهي مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة.

و نشير إلى أن الانتقال إلى هذا النمط يتم ببطئ كما يوضح ذلك الأستاذ بوتفنوشت إذ يرى بأن تطور العائلة المركبة نحو العائلة البسيطة لجملة المجتمع يتم ببطئ شديد رغم السرعة التي تحول بها بعض البنيات الاجتماعية، الاقتصادية و التربوية، فهذا التطور يحدث وفقا لحساب متناسب مع الأجيال.

2.5. التطور التاريخي للأسرة الجزائرية

لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية النظرية منها و الميدانية بأن كل تحول على مستوى الماكروسوسيولوجي يكون له تأثير على مستوى الميكروسوسيولوجي، و لذلك فلا يمكننا أن نعرف التغيرات التي مرت بها الأسرة الجزائرية بوصفها أحد الأنظمة الأساسية ضمن النسق الاجتماعي العام إلا إذا رجعنا إلى السياق التاريخي الذي مر به المجتمع الجزائري، و بالأخص قبل و أثناء الاستعمار ثم بعد الاستقلال.

1.2.5. الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار

فلقد كان المجتمع الجزائري قبل مرحلة الاستعمار عبارة عن مجموعة من القبائل و العشائر، تتميز بحياة جماعية واسعة الحيز الزماني و المكاني، إذ يوجد على رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخا يرأسها أو يحكمها، بحيث يكون كبير السن أو أكثر تمثيلا للجماعة التي يقودها، فيكون بذلك الأب الروحي للقبيلة و المتكفل بتسيير شؤونها المادية و الروحية، كما كان يتمثل في جماعة اجتماعية قائمة على القرابة الأبوية كرابطة طبيعية و ليس على المواطنة كما هو الشأن في العصر الحالي، و السلطة فيها تتمركز في يد شيخ القبيلة الذي كان المسؤول عن توزيع الأدوار و الوظائف و فك النزاعات التي تحدث داخل القبيلة، و هو المتكفل بتزويج أفرادها. و من الملاحظ أن من الخصائص الأساسية للأسرة الجزائرية هو تأثير الإسلام على السلوكات و العلاقات القرابية بين لأفرادها[52] (ص 17)، مما جعل منها وحدة قوية غير قابلة للتفكك و الانقسام.

و لقد أكد الأستاذ محمد السويدي على أن المجتمع الجزائري عاش في فترة ما قبل الاستعمار في وسط عشائري (قبلي)، على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية[21] (ص72).

كما يؤكد " بيار بورديو" على أن الأسرة قبل الحملة الاستعمارية الفرنسية كانت أسرة ممتدة، تقوم على روابط تقليدية في بنيتها، و وظيفتها متعلقة بالدين و الشرف و العادات و متصلة أكثر بالأرض[55] (ص20).

و يلعب السن و الجنس دورا في تحدد العلاقات داخل الأسرة و خارجها، إذ يلزم على الصغير أن يحترم من هو أكبر منه سنا بل و تجب طاعته أيضا، كما يجب على المرأة السمع و الطاعة، و يمكن أن تثبت وجودها و تتحسن وضعيتها عند إنجاب الذكور، لأن ولادة الذكر بداخلها، أي العائلة، يتلقى بمزيد من البهجة والاستبشار أكثر منه عند ولادة البنت، إذ أن الأب يرى الوليد الذكر رفيقا و الخليفة على أرض العائلة، و كفيل الأم و الأخوات بعد موته[58] (ص90) ، كما تلعب المرأة في هذا النمط الممتد دور المحافظ على عناصر الأسرة و ذلك بالتفافهم حولها، إضافة إلى عفتها و طهارتها و رفض التبرج و الاختلاط، الذي يعتبر المحور الذي تدور حوله قضايا الشرف، تبعد العائلة عن مواطن الشبهة و الطعن في الشرف، إضافة إلى ضمانها السير الحسن و المثالي لشؤون البيت، و نقل القيم و المعايير الأخلاقية و العادات الاجتماعية لجميع إفراد العائلة.

2.2.5. الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار

لقد أدى دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر إلى تغيرات في المجال الثقافي و الاجتماعي مس مختلف أنساق المجتمع، إذ عمد الاستعمار سياسيا إلى تفكيك النظام القبلي و ذلك بتجريد العشائرو القبائل من أراضيها كونها مصدر اقتصادي هام و وحدة التضامن الجماعي و النواة الأساسية التي تلتقي عليها

العائلـة،و إعطائهـا للمعمـرين الأجانـب. فلـم يكـن يقـصد المـستعمر مـن تجـريد تلـك الأراضـي مـن القـبائل و العشائر التفقير فقط، بل كان يهدف أيضا إلى تحطيم الروح المعنوية الجماعية، و العلاقات الإسلامية التضامنية الأسرية و الملكية الجماعية، إضافة إلـى تحطيم العلاقات القرابية التـي تنسجها القبيلة، و ذلك طـيلة 132 سـنة مـن الاسـتعمار، وبـذلك لـم يعـد المجـتمع ذلـك المبنـى الهرمـي بـل مجمـوعة مـن الأفـراد المتصافين إلى بعضهم البعض[52] (ص39) ، إذ حلت الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية.إضافة إلى انـتقال السلطة مـن نظـام شيخ القبيلة إلـى النظام الأبـوي الـذي بـدأت سلطته تتوسـع فـي المجتمع الجزائري آنذاك.

و فـي مجال العشيرة أو القبيلة كتجمع بنائي و مكاني، فقد عمل الاستعمار على تغييره، و ذلك بتقديم « **الدوار**» كبديل لـتهديم البنـية الاجتماعية، إذ بعدما كانت العلاقات تندرج تحت قبيلة معينة، أصبح الدوار هو المكـان المخـصص لتجميع الأسـر المتفككة من القبائل المفككة، نتيجة لزوال مصدر الاسترزاق المتمثل فـي الأرض المغتـصبة و التـضامن الجماعـي المتمـثل فـي القبـيلة أو العـشيرة.و مـن هـنا انـتقل المجـتمع الجزائـري من النظام العشائري إلى النظام العائلي في شكله الممتد الذي يتكون من عدة أسر يجمعها مسكن مـشترك للـدار الكبيـرة بالنـسبة للحـضر و الخـيمة الكبـرى بالنـسبة للـبدو و التـي يقطـنها مـن 20 إلـى 60 شـخص، و ثلاثـة إلـى أربعـة أجيال يمكن أن تبلغ حدود قصوى، و هـي تقوم بدور التماسك الأسري أيضا الأمـان و المحافظـة علـى الأقـارب في وضعية تجمع و تعاون[52] (ص39) ، هذا من جهة، أما من جهة العلاقات التي كان يمتاز بها البناء التقليدي للعائلة الجزائرية، فقد كانت العلاقات بين الرجال و النساء يستند إلـى أسـباب عميقة و خطـوط ثقافية أساسية فـي المجتمع الريفـي الجزائـري، فـإذا كـان الـرجل هـو المعيل و المتكفل بالعلاقـات الخارجية، فـإن مهمـة المـرأة كانـت مقتصرة علـى التنظيم المنزلـي، و تـتقوى مكانـتها بازديـاد عدد أبـنائها من الذكور الـذين هم مركز الاهتمام في العائلة، مما يفسر شدة التباعد في المكانة بين الذكور و الإنـاث، و انطلاقا من هذه المكانة المميزة للمرأة و دورها في تحضير الرجال الذين يتصدون للاستعمار، فقد تبنـى الاستعمار سياسـة تهدف إلـى **ضرب المجتمع الجزائري في سياقه التلاحمي، و في قدرته على المقاومة و الصمود، فينبغي أولا أن نستولي على المرأة من وراء حجابها حيث تختفي، و في المنـزل حـيث يخـيفها الـرجال**[58] (ص 90) ، لأن المـرأة هـي عـصبة الأسـرة و ركيـزتها الأولـى ، و باستهدافها تكون الأسرة كلها مستهدفة و كذلك المجتمع بأسره.

أمـا بالنسبة للعلاقـة بين الأب و الابن فقد كان يسودها الاحترام التام للأب، و أن الحقيقة ملك للكبار لا مجـال للنقاش فيها، و كـذلك الحياء و الخجل و عدم رفع الصوت أمامـه. ولكن الملاحظ أن سلطة الأب تراجعت بسبب القيم التي أفرزتها الثورة التحريرية[58] (ص 90) .

فالسياسة الاستعمارية كانت قائمـة علـى مبدأ استئصال النظام الاجتماعـي المتمثل في النظام القبلي أو العشائري الممتد جذوره عبر التاريخ، وتجريد الأهالي من أراضيهم، مما أدى بهم إلى مغادرة بيوتهم و النزوح نحو المدن كي يضمنوا لقمة عيش تسد رمقهم، و هنا كونوا أسرا جديدة حول المراكز الحضرية،

و بهذا كما يذكر الأستاذ بوتفنوشت ظهرت المؤشرات الأولى المفسرة للتغير الأسري، فالعائلة بدأت تتجدد نتيجة المستجدات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية المفروضة من طرف المستعمر[53] (ص38).
كما لعبت الثورة دورا فعالا في التعديل الذي حصل في الأدوار و المكانات داخل الأسرة الجزائرية، و بالأخص مكانة المرأة، إذ أنها خرجت من البيت و أصبحت تشارك الرجل الثورة التحريرية، و بذلك أصبحت المرأة الجزائرية تحتل مكانة هامة في النشاط الثوري الذي ساعدها على تنمية شخصيتها و اكتشافها للمسؤولية[58] (ص90).

3.2.5. الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال

لقد وجدت البنية الأسرية الجزائرية نفسها بعد الاستقلال ذات بناء عائلي يمزج بين البناء التقليدي القديم الذي يمتاز بالتضامن و الملكية الجماعية، و النظام الأبوي و كذا البناء الذي تأثر بالمتغيرات التي أحدثها الاستعمار الفرنسي.
فعلى المستوى الماكروسوسيولوجي فقد تبنت الدولة سياسة تنموية شاملة، كان أثرها بالغا على الأسرة، إذ تبنت النظام الاشتراكي مرتكزة في الجانب الاقتصادي على الثورة الزراعية و التسيير الذاتي، وكذا التصنيع المرتكز على الصناعات الثقيلة و تأميم المحروقات، مما أفرز نظام الأجر و التأمين والتقاعد، و جعله يستقطب الريفيين نحو المدن، و زوال الملكية الجماعية وانتشار المصلحة الفردية و رفض اقتسام الأجرة مع الجماعة. أما الجانب السكني، فقد اعتمدت الدولة في الحضر على نمط سكني يتلاءم مع المدينة و أهمها السكن العمودي الذي يستوجب تفتيت العائلة بسبب ضيق المسكن و قلة الشقق التي لا تستوعب العدد الكبير من أفراد العائلة.
أما في الأرياف فإن " سياسة الإسكان الريفي تهدف إلى ربط التنمية في هذا القطاع بمجهود تحديث و تجديد بنية نظام الإنتاج الزراعي ...، مدعومة بمجهود تطوير الإسكان الرامية إلى دمج سكان الريف في نظام الانتاج الجديد...، لأن القرية هنا لا تقف عند كونها مجرد تجمع سكاني، و إنما لكي تصبح أيضا عنصرا و محصلة لعملية تطور في بناء الإنتاج و بناء الحياة الاجتماعية في الوقت نفسه و الهدف من وراء ذلك اقتصادي بالتأكيد و لكن أيضا سياسي و اجتماعي"[21] (ص 109)، فقد عملت الدولة على جمع الفلاحين و أسرهم داخل مساكن في قرى اشتراكية ذات أبنية عمودية متلاصقة مع بعضها البعض، نتج عنه سلوكات اجتماعية لم تعهدها الأسر الريفية من قبل، بعدما كانوا يقيمون في المسكن الجماعي الواسع المنعزل عن الآخرين و المحاط بسياج أو سور يمنع من بالخارج من رؤية ما بساحة الدار، و بالتالي فهي لم تأخذ بعين الاعتبارفي طبيعة العمران(القرى الفلاحية) متطلبات واحتياجات أسر الفلاحين من الجانب الطبيعي أو الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي و الثقافي، كما لم يراع فيه القيم التي تحكمه بأسرته و بجيرانه و بحيواناته.

و من الناحية السوسيو- ثقافية، فقد تبنت الدولة سياسة مجانية التعليم و إجباريته، مما أفرز أثارا متعددة على الأسرة و بنيتها و قيمها، و أهمها إعادة النظر في الأدوار النسائية، و من أجل أن تثبت المرأة مكانتها و شخصيتها، فقد سمح لها بمزاولة التعليم بمختلف أطواره، حتى العالي منه، و بالتالي منافسة الرجل في المؤسسات الصناعية، فالفتاة أصبحت تخرج لوحدها لتقطع مسافات إذا لزم الأمر للالتحاق بمدرستها كما أنها تختلط بالذكور الذين يتقاسمون معها الشارع و القسم على حد سواء، و قد سجل نسب الفتيات اللائي يزاولن دراستهن، مقارنة بالذكور، تقدما مع مر السنين كما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم (02): نسب الفتيات اللائي يزاولن الدراسة مقابل الذكور[75] (ص 62)

السنة / الجنس	1985 - 1984	1986 - 1985	1987 - 1986
ذكور	1.945.862	1.978.531	2.035.874
إنـــاث	1.469.043	1.516.157	1.599.458
المجموع	3.414.905	3.494.688	3.635.332

كما أفرزت تلك التغيرات نمطا جيدا في الاختيار الزواجي، إضافة إلى تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين بسبب طول المدة الزمنية التي تستغرقها الدراسة بالنسبة الجنسين، و طول مدة الخدمة الوطنية التي تستغرق سنتين بالنسبة للذكور و ما يليها من إضاعة للوقت للبحث عن وظيفة.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن تطور و نمو الاتصال بمختلف أنواعه و أشكاله و الحراك الاجتماعي و التبادل الثقافي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، ألقت بظلالها على بنية العائلة الجزائرية و علاقاتها الداخلية و الخارجية بعد الاستقلال. و في هذا الصدد يرى الأستاذ بوتفنوشت أن الأسرة الجزائرية أصبحت تختلف كليا عما كانت عليه من قبل ثلاثين سنة، ففي سنة 1962 كان النمط السائد هو العائلات الكبيرة التي تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال، و تبعا لحدود إمكانية المسكن، أما في سنة 1977 فإن نمط العائلة قد تغير إلى النطاق المحدود، و قد كان للتصنيع السريع و حركة العمران و ترشيد أجهزة الإنتاج و تطوير الإنسان الجزائري هي أساس التحولات التي لحقت بالمجتمع و الأسرة.

و نتيجة ذلك كله تغير نمط و نظام الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال من النظام العشائري إلى النظام الأبوي إلى نمط الأسرة الذي يتكون من الزوج و الزوجة و الأبناء، والتي تكون مستقلة اقتصاديا عن الأسرة الأم. و يقول الأستاذ محمد السويدي بأن الانتقال إلى الأسرة النووية بعد الاستقلال هو في الحقيقة انتقال شكلي، بحيث حافظت على بعض المظاهر الجوهرية للعائلة التقليدية الممتدة، إذ مازالت تتميز بكثرة الإنجاب و المحافظة على السلطة المطلقة للأب و الدفع المستميت عن القيم و الشرف. [21] (ص89)

فالأسرة الجزائرية بعد الاستقلال هي أسرة نواتية أو زواجية، تتشكل من الزوج و الزوجة

و الأبناء، كما أنها لم تتبلور إلى شكلها النهائي، و تعتبر أسرة استهلاكية أكثر منها إنتاجية، بحيث تعتمد في مداخلها على العمل المأجور الذي يمارسه رب العائلة، كما تتصف بضعف الروابط القرابية عكس ما كانت عليه الأسرة الممتدة، و كذا الاختيار الحر نسبيا في النظام الزواجي الذي يعتبر ارتباط بين فردين وفق قوانين مدنية عوضا من الارتباط بين عائلتين أو عشيرتين كما كان الحال في الأسرة الممتدة. إضافة إلى ذلك كله فإنها تتميز باستقلالية المسكن و ما ينجم عنه من استقلالية القرار و التربية و الممارسات الاجتماعية الأخرى.

و من خلال ما سبق، يمكننا القول بأن تغيرات عميقة مست الأسرة الجزائرية قبل و أثناء الاستعمار و كذلك بعد الاستقلال، بسبب العوامل المتعددة، أهمها السياسة الاستعمارية و كذلك التغيرات الماكوسوسيولوجية التي حدثت في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال عبر السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة، و لكن رغم ذلك فإن المجتمع الجزائري مثله مثل كافة المجتمعات العربية، حافظ من جهة على روح العائلة التقليدية، و في نفس الوقت احتضن و قبل بوجود الأسرة النووية و الزواجية[04] (ص 86) ، كما يمكننا أن نشير إلى أن الأسرة الجزائرية لا تزال في تطور مستمر، و ذلك بسبب المطالب المتعددة الداعية لتسوية المرأة بالرجل و ما يترتب عنه من قيم و سلوكات و علاقات جديدة داخل الأسرة و خارجها و في شكلها و بنيتها، و تداخل الثقافات بسبب السياسات العالمية الداعية إلى نبذ القيم المحلية الأصيلة و استبدالها بقيم ثقافية حديثة.

3.5. ظهور الأسرة الزواجية في المجتمع الجزائري و عوامله

إن الأسرة الجزائرية مثلها مثل المجتمع وجدت نفسها بعد الاستقلال مختلفة عن تلك التي كانت قبل الاستعمار، و مختلفة مقارنة مع وضعيتها أثناء الاستعمار الفرنسي، و بدى ذلك في التحول الأسري و الاجتماعي في نفس الوقت، من جهة اختفاء وحدة التنظيم، و فقدان اللانقسام الاقتصادي الأسري، هذه الخصائص من شأنها أن تؤثر على وحدة التنظيم الأسري و على مضاعفة الموارد الاقتصادية الأسرية[53] (ص11) ، فاتجهت الأسرة الجزائرية لتأخذ طابع الأسرة الزوجية أو النووية أساسها الأب و الأم و الأبناء، قائمة بذاتها اقتصاديا و اجتماعيا، متصلة بالأسرة الكبيرة الممتدة من حيث العلاقات القرابية التي تربطها بها و التي تتميز بالضعف، إذ أن الفرد غير ملزم بها بحيث يقبلها أو يرفضها دون أي ضغط أو إلزام، و بالتالي فهي ليست كالأسرة النووية الأوروبية، إذ أنها متصلة قرابيا رغم أنها منفصلة مكانيا.

لقد كان النمط الأسري الشائع قبل الاستقلال يتمثل في الأسرة الموسعة أو الممتدة كان بحيث " تضم مجموعة من الأسر النووية " [53] (ص175) ، بمعنى يعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية تحت سقف واحد يسمى الدر الكبيرة كما هو الحال بالنسبة للحضر، و الخيمة الكبيرة كما هو الشأن بالنسبة للبدو، و تسمى غالبا بيت فلان، و تضم الأجداد وأبنائهم غير المتزوجين، و أبنائهم المتزوجين و أولادهم وكذا

الأحفاد، و يتراوح عددهم ما بين 20و 60 فردا أو أكثر، و أكدت الدراسة التي قامت بها ONS سنة 1954 أن الأسر كانت تضم من 1 إلى 50 فردا[73] (ص10) ، يعملون على تأمين المعاش من خلال التعاون و التضامن الجماعي في الإنتاج و الاستهلاك معا، كما تسودهم علاقات قرابية قوية ، و يعيشون كلهم تحت سلطة الأب أو الجد الأكبر الذي يعتبر القائد الروحي لهم ، بحيث يقوم بتنظيم و تسيير شؤونهم الخاصة و العامة.

و بحكم أن الأسرة الجزائرية تنتمي إلى المجتمعات الإسلامية بصفة عامة و إلى مجتمعات المغرب العربي بصفة خاصة، فإن (كلودين شولي) ترى بأن"العائلة في المغرب عرفت و لمراحل طويلة بالعائلة الكبيرة التي تضم إخوة متضامنين فيما بينهم و تسمى "العايلة"..... و "العايلة" كنمط هي الجماعة التي تتكون من رجل متزوج و أبنائه المتزوجين و زوجاتهم مع الأطفال و أحفادهم المتزوجين أيضا رفقة زوجاتهم و أطفالهم، يعيشون كلهم مع بعض في مسكن واحد في حين تتجه البنات بعد الزواج إلى مسكن أزواجهن"[57] (ص205)، و من أبرز سمات الأسرة الجزائرية الممتدة التماسك الداخلي لأفرادها و تضامنهم، بحيث يشعر كل عضو أنه عنصر ضروري لحياة الأسرة و استمرارها، فيقوم بإنجاز العمل الذي كلف به على الوجه المطلوب دون تقصير سواء الذكور منهم أو الإناث.

لكن الاستعمار الفرنسي في الجزائر عمل على تغير البنى الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري و على رأسها الأسرة، و ذلك بممارسة سياسة التجهيل و التفقير و سلب الأرض التي تعتبر القاعدة الأساسية لحياة الأسرة و فصلها عنها، مما جعل الأسر تنزح نحو المدن، و الإقامة حول المراكز الحضرية، و هذه من المؤشرات الأولى الدالة على التغير الأسري، كما "يعد التحضر المكثف و السريع، العمل المأجور كنمط اقتصادي جديد، تعميم التعليم و مجانيته بصفته قاعدة ثقافية جديدة، و التمايز الاجتماعي من أهم المؤشرات التي تحدد مجموع التحولات الاجتماعية الملاحظة في الجزائر بعد الاستقلال"(1) و التي امتد أثرها إلى الأسرة التي تطور نمطها في نهاية القرن 20.

بعد الاستقلال "انفصلت الجماعة الأسرية بقوة عن القاعدة الأساسية لحياتها الدائمة ألا و هي الأرض، و كذلك عن نطاقها الاقتصادي السابق، و هذا الفصل جعلها تفقد منطق نظامها الأسري و الاجتماعي العادي" [53] (ص20).

فالأسرة الجزائرية الحديثة في نظر الأستاذ بوتفنوشت " تضم في مسكن واحد بين 1 و 2 أزواج و في حالات نادرة ثلاثة أزواج، و في الكثير من الحالات الأزواج يعيشون معا لأن أزمة السكن لا تمكنهم من الحصول على سكنات منعزلة" [53] (ص 38).

بعكس الذين يتوفرون على إمكانيات مادية تسمح لهم باستقلالية المسكن و تجسيد نمط الأسرة الزواجية. إلا أن السكن المستقل و حتى العمل بعيدا عن الوحدة العائلية يؤدي إلى تضعيف الروابط الأسرية و تنمية الفردانية على حساب الشعور بالانتماء و التكتل الذي يربط الوحدة العائلية.

ونتيجة سياسة تعميم التعليم، وجدت الفئات المتعلمة نفسها، بمستواها التعليمي المرتفع، قادرة على التعبير عن طموحاتها بعدما ضعفت الرقابة الاجتماعية التي كانت مفروضة عليهم سابقا، و مؤهلة لشغل الوظائف الجديدة التي ظهرت في المجتمع بسبب انتهاج سياسة التصنيع ، إذ مكنتها تلك الوظائف من الحصول على دخل ذاتي و من ثمة الاستقلال الاقتصادي عن الأسرة الممتدة و بالتالي تكوين أسرة جديدة منفصلة عن الأسرة الممتدة.

و لكون تقاليد الزواج في الأسرة الجزائرية تعطي للزوجين الجديدين الحق في الاشتراك في المسكن مع والدي الزوج، فإن في كثير من الأحيان يجد هذا النمط معارضة من طرف الفئة الشبانية، بحيث يشترط الزوجات مسكنا مستقلا عن أولياء الزوج، و ذلك من أجل تفادي الصراعات و الخلافات بسبب التباعد الثقافي بين الأجيال، و لكن قلة الإمكانيات و صعوبة الحصول على مسكن مستقل، يلجأ الأزواج الجدد إلى المسكن المشترك مع والدي الزوج.

و الملاحظ أن التجاء فئة الشباب للبحث عن مسكن مستقل يعبر عن مدى الوعي المتنامي لديهم بمدى تأثير الأهل في حياة و سلوكات الأسرة الجديدة، و من أجل تفادي ذلك التصادم، تبحث عن مسكن مستقل كي تضمن عدم الاحتكاك و بالتالي تتجنب ذلك التأثير.

1.1.3.5. تطور الأسرة الجزائرية عبر تعدادي 1966 و 1996

إن نتائج التعدادات التي قامت بها اللجنة الوطنية لتعداد السكان حول السكان و شكل الأسرة في الجزائر، تبين أن الأسرة الجزائرية تغير شكلها و تطور نمطها من بعد الاستقلال إلى غاية السنوات الأخيرة و ذلك نتيجة تداخل عوامل عديد و متنوعة، و قد أشرنا إليها سابقا، و سيتجلى مدى تطور الأسرة الجزائرية من خلال المقارنة بين تعدادي سنة 1966 و سنة 1998.

ففي سنة 1966، قامت اللجنة الوطنية لتعداد السكان بأول تعداد للسكان بعد الاستقلال عبر كافة القطر الجزائري، بحيث جمعت المعطيات الخاصة بالأسرة، فتم إحصاء 2597735 أسرة موزعة كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03): توزيع الأسر حسب النوع في الريف و الحضر سنة1966[77] (ص 31)

نوع الأسرة	حضر%	ريف%
نووية	61,30	58,12
موسعة	14,14	12,9
ممتدة	16,94	24,15
معزولة	06,14	03,92
دون رابطة دم	01,48	00,91
المجموع	% 100	% 100

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن الأسرة النووية تمثل أعلى نسبة من الأسر الأخرى حيث تقدر ب 61,30% في الحضر مقارنة بالأسرة الموسعة التي تمثل نسبة 14,14% و الأسرة الممتدة التي تعتبر ضئيلة جدا مقارنة بالأسرة النواة إذ تمثل نسبة 16,94% من مجموع الأسر ، إضافة إلى نسبة ضئيلة من الأسرة المعزولة التي تمثل 06,14% ، أما التي دون رابطة دم فتمثل نسبة ضئيلة جدا أي 01,48%.

أما بالنسبة للريف، فإن الأسرة النووية تمثل أعلى نسبة كذلك من أنماط الأسر الأخرى ب 58,12% مقارنة بالأسرة الموسعة التي تمثل نسبة 12,9%، أما الأسرة الممتدة فإنها تشكل نسبة مرتفعة نسبيا ب 24,15% مقارنة بأنماط الأسر الأخرى كالأسر المعزولة بنسبة 03,92% ، و الأسرة التي دون رابطة دم بنسبة 00,91%.

فالملاحظ أن نمط الأسرة النووية يبقى النمط الأكثر شيوعا سواء في الحضر أو الريف من خلال النسب المرتفعة مما يبرهن على التغيرات التي مست شكلها وبنيتها، أم الأسرة الممتدة فإنها تضاءلت نسبتها في الحضر بفعل العوامل المتنوعة بينما لا تزال تحافظ على شكلها نسبيا في الريف بفعل تشبث الأفراد بقيمهم و عاداتهم المكتسبة. و بالتالي نلاحظ مدى تطور شكل الأسرة الجزائرية من الأسرة الممتدة إلى غيره من الأشكال و خاصة نمط الأسرة النووية.

كما قامت نفس اللجنة في سنة 1998 بإحصاء السكان الذين بلغ عددهم 5108051 أسرة وزعت حسب النوع في الريف و الحضر، و توصلت إلى النتائج المدرجة في الجدول أدناه:

<u>الجدول رقم (04):</u> توزيع الأسر حسب النوع في الريف و الحضر سنة 1998[77] (ص 31)

نوع الأسرة	حضر%	ريف%
نووية	70,88	71,33
موسعة	10,40	09,60
ممتدة	13,60	14,33
معزولة	02,32	02,41
دون رابطة دم	00,72	00,52
المجموع	% 100	% 100

يتبين من الجدول أعلاه أن نمط الأسرة النووية عرف قفزة تطورية معتبرة خلال مدة 32 سنة، إذ بسبب تنوع العوامل المؤثرة في الأسرة ،بلغت نسبة الأسرة النووية 70,88% في الحضر و نسبة 71,33% في الريف مقارنة بنمط الأسرة الموسعة الذي انخفض إلى نسبة 10,40% في الحضر و 09,60% في الريف، بينما عرف نمط الأسرة الممتد انخفاضا و تقلصا معتبرا و ملحوظا بنسبة

13,60 % في الحضر و نسبة 14,33% في الريف مما يدل على التغيرات العميقة التي عرفتها الأسرة الجزائرية و تأثير مختلف العوامل في نمطها، كما أن الأنماط الأخرى تناقصت بشكل واضح سواء في الريف أو الحضر كما هو مبين من خلال النسب المذكورة في الجدل أعلاه.

يمكننا أن نلاحظ من خلال تعدادسكان سنتي 1966 و 1998كيف أن الأسرة الجزائرية تطورت من نمط الأسرة الممتدة و الموسعة إلى نمط الأسرة النواة، إذ بعدما كانت تمثل في الحضر سنة 1966 نسبة 61,30% ارتفعت خلال 32 سنة إلى 70,88% ، و نفس الشيء بالنسبة للريف التي كانت تمثل فيه نسبة 58,12% سنة 1966، فارتفعت إلى 71,33% سنة 1998، مما يؤكد تغير نمط الأسرة الجزائرية و تأثرها بالتحولات الماكروسوسيولوجية التي شهدها المجتمع الجزائري.

4.5. مظاهر تغير الأسرة الجزائرية الحديثة

هناك مظاهر كثيرة يتجلى من خلالها التغير الذي عرفته الأسرة الجزائرية، و سنقتصر في إظهار ذلك على المؤشرات التالية:

1.4.5. تغير الأسلوب الزواجي

لقد عرفت العائلات الجزائرية الكبيرة و الممتدة تجزئة لتتشكل عنها أسرا نووية، سواء تحت ضغط العدد أو انطلاقا من مبدأ التطلع إلى حياة خاصة أكثر حرية و استقلالية، إذ أن الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة الزواجية صاحبه التغير في مفهوم الزواج، بوصفه علاقة جنسية بين الذكر و الأنثى يشرعها الدين و العرف و المجتمع، يمكن من خلالها إنجاب الذرية و تأهيلها اجتماعيا.

و المجتمع الجزائري"يولي أهمية خاصة لنظام الزواج، رغم ما أحدثه التطور الصناعي والتعليمي من تغير في القيم و العادات و المفاهيم لدى الشباب المقبلين على الزواج خاصة فيما يتعلق بأسلوب الاختيار للزواج"[67] (ص90)، و عدد الأطفال الذين سوف ينتج عنه، و أسلوب تنشئتهم...إلخ، مما أدى إلى ظهور نوع من الصراع بين الآباء و الأبناء من أجل البث النهائي في أمر الزواج.

و إن من أكثر النظم الزواجية المنتشر في الجزائر نظام الزواج الداخلي، أي زواج الأقارب، مما يؤدي إلى تقوية الجماعة سياسيا و اقتصاديا. و رغم ذلك فإن الأزواج أصبحوا يختارون شريك حياتهم بأنفسهم انطلاقا من قواعد و مقاييس تلائم وضعيتهم التعليمية و الاجتماعية و الاقتصادية.

و يعود انتشار هذا النمط من الزواج في المجتمع الجزائري لفترات طويلة إلى الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي تميز بها المجتمع و الأسرة بالأخص التي تعمل على التمسك بالقيم المتوارثة الهادفة إلى التساند الأسري.

و قد أكد الديوان الوطني للإحصاء من خلال النتائج التي توصل إليها حول الزواج في الجزائر "بأن الزواج الأبوي أي زواج الأبناء من أشخاص ينتمون إلى عائلة الأب يحتل مكانة هامة من الزيجات التي تمت داخل العائلة"[60] (ص110).

و الملفت للإنتباه أن هذا النمط من الزواج تقل نسبته و تتراجع كلما ارتفع المستوى التعليمي للفتاة، فنسبة " 65% من الزيجات التي تكون فيها الزوجة أمية، و 43% عندما يكون لها مستوى ابتدائي، و 47% عندما تكون ذات مستوى ثانوي، بينما 35% فقط عند الجامعيات". [60] (ص113).

فالنساء المتعلمات تتزوجن في حالات قليلة من رجال دون تعليم، و هذه الوضعية ترتفع مع ارتفاع المستوى التعليمي الذي تحصلن عليه، أما بالنسبة للرجال فالأمر مختلف، إذ من الممكن أن يتزوجوا من امرأة أقل تعليما بهدف تجسيد تفوقه و مكانته الاجتماعية داخل الأسرة.

-و عموما، "ما يميز نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري هو المرور من نظام الزواج الداخلي إلى نظام الزواج المتجانس، كذلك ارتفاع سن الزواج عند الجنسين إضافة إلى المكانة المرموقة التي احتلتها المرأة بعد تعلمها و دخولها عالم الشغل"[67] (ص 92) .

كما لم يعد اختيار الزوج يخضع للقواعد التقليدية، إذ أن تدخل الأهل لم يعد مقبولا لدى الكثيرين، كما أنهم لا يولون أهمية كبيرة لرأي الأسرة اتجاه شريكة الحياة، و أصبح التفاهم بغرض التعاون المتبادل بين الزوجين في مختلف الميادين، قاعدة الزواج و بناء الأسرة. و يشترط في الزواج الحر تعارف القرينين قبل إتمام الزواج، و يتم ذلك عن طريق إلتقائهما في أماكن معينة، كأماكن العمل و التعليم مثلا، فبالنسبة للفتيات المتعلمات، كثيرا ما يكون مقر التعارف الثانوية أو الجامعة، ويعبر هذا على تغير القيم لدى الأسرة الجزائرية.

و لكن بالرغم من التفتح الذي بدى في هذا المجال، فلا تزال مبادئ وتقاليد الزواج مغروسة في عقلية الفرد الجزائري، حيث يرى الرجل صورة المرأة المثالية للزواج، التي تتسم بالحياء و الحشمة و إجادة كل الأعمال المنزلية، كما يحاول إيجاد قرينة مثقفة و متفهمة و واعية، أي الجمع بين ما هو تقليدي و عصري في آن واحد.

و ما يلفت الانتباه في هذا الشأن هو بروز ظاهرة جديدة في المجتمع الحضري الجزائري، هي ظاهرة الفتيات ذات المستوى الجامعي اللائي يجدن صعوبة في الزواج، حيث لا يتقدم أحد لخطبتهن، و هذا راجع لأن مثلهن من الرجال الجامعيين يتزوجون بفتيات أقل منهن من حيث المستوى التعليمي و أقل منهن سنا أيضا، مما يدفع بالفتاة الجامعية إلى البحث عن قرين خارج دائرة القرابة و المعارف، مما يفسر كذلك بروز نظام الزواج الخارجي.

1.4.5. تغير و تطور مكانة المرأة

لقد سمحت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري، بأن تتطور مكانة المرأة داخل الأسرة و المجتمع على حد سواء. فبسبب القواعد السلوكية التقليدية للأسرة و المجتمع الجزائري، لم يتسن للمرأة أن تبرز بحكم وظيفتها الأساسية و الهامة و الخفية في نفس الوقت، إذ أن

" للنساء عالم خاص بهن، و أن هذا العالم يوجد في مكان مخفي عن الأنظار في المجتمع الجزائري داخل أحضان العائلة" [52] (ص75) ' و يتبين من خلال الأدوار الهامة التي تقوم بها كأم منجبة للأولاد، و مسيرة لشؤون البيت، و مقتصدة للمدخرات الغذائية بالمحافظة عليها لمدة طويلة، و مربية للأجيال بمنحهم الحنان و غرس القيم الفاضلة في نفوسهم. و لكن ذلك الدور الوظيفي يبقى محصورا في المحيط المنزلي دون أن يؤهلها لاتخاذ القرارات المصيرية للأسرة الذي بقي حكرا على رب الأسرة.

و لكن وضعية النساء عرفت تغيرات و تحولات ثورية، و "كان لهذا الحدث بسبب رفع السلاح و اشتراك المرأة في عمليات شتى جعلتها عارفة و واعية باغترابها، و كان لهذا الوضع أن ينتهي و يكون له حدا يوم خرجت المرأة إلى ميدان الحرب[63] (ص 111) .

فالحرب التحريرية غيرت من مكانة المرأة الجزائرية حيث يوضح (فرانس فانون) لك حينما قال: " لقد لعبت النساء الجزائريات دورا أساسيا في تغيير و تحويل مجرى حياتهن، و اختفى خوف الآباء من مس شرف الأسرة، فلم يصبح الأب، ذلك المراقب الحريص لخطوات ابنته، و لم تعد الأسرة كلها تتحكم في البنت، فقد ذابت كل تلك القيم في جزائر جديدة" [58] (ص144) .

كما يؤكد كذلك بأنه" منذ 1955 بدأ المجتمع النسائي يعرف بعض التغيرات، ففي أوساطه بدأت تنشر قصص اللاتي استشهدن أو أودعن السجون من أجل تحرير الوطن، و أن هؤلاء النساء هن اللاتي دفعت المجتمع إلى إعادة النظر في الظروف التي تعيشها المرأة، و بالتدريج اختفى مفهوم المرأة للزواج ليحل محلها مفهوم المرأة للحركة[58] (ص 92) .

ومن الناحية التعليمة فإن المرأة لم يسعفها الحظ، إبان الفترة الاستعمارية، للالتحاق بالمدرس للتعلم، و من سعفها الحظ فإنها تتوقف في المرحلة الابتدائية، بغض النظر عن المراحل المتوسطة و الثانوية والجامعية التي تعتبر استثناء في تلك الفترة الزمنية بسبب الظروف الاجتماعية التي أوجدها المستعمر، إضافة إلى القيم و العادات الاجتماعية التي لا تسمح للفتاة بالخروج لوحدها و الاختلاط بالأجانب، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المزرية التي كان يعيشها الأهالي آنذاك.

وبانتهاج سياسة تعميم التعليم بعد الاستقلال و " التوجهات الثقافية و الإيديولوجية التي مكنت من إزالة العراقيل التي كانت تقف أمام مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية" [60] .

كما أسقطت الحاجز الاجتماعي النفسي، فامتلأت المدارس الابتدائية و المتوسطات و الثانويات بالفتيات، كما انتقل ذلك إلى المراكز المتخصصة و الدراسات الجامعية العليا و حتى الدراسات ما بعد التدرج، كما أجمعت النصوص القانونية بعد الاستقلال على ضرورة إشراك المرأة في العملية الإنتاجية، و وجوب مساواتها بالرجل، إذ أكد ميثاق طرابلس سنة 1962 " أن مشاركة المرأة في الكفاح ، خلقت ظروفا سامحة لتحطيم القيود التقليدية التي أثقلت كاهلها و لابد من إشراكها و بصفة كاملة في إدارة الشؤون العامة و في تطوير البلاد"[76] (ص 702) .

إضافة إلى الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدولة لصالح المرأة و أقرتها في دستور سنة 1976، من تسوية المرأة بالرجل في الحقوق و الواجبات، و تشجيع عمل المرأة و حماية الأمومة عن طريق بناء رياض الأطفال و المطاعم المدرسية، مما أنتج وضعية اجتماعية ثقافية واقتصادية جديدة في المجتمع الجزائري، امتد أثرها إلى الأسرة، إذ" أصبح للأسرة وجهين، حيث فيها الأزواج و الزوجات يؤدون نشاطا مهنيا و يشاركون في تربية الأطفال و في الأعمال المنزلية"[51] (ص 214) ، و بالتالي لم يعد ينظر للمرأة على أنها مرتبطة بالنشاطات المنزلية، خاصة في المحيط الحضري "أين تكون مشاركة المرأة في الحياة العملية هامة، بحيث 15,8% من النساء تعملن بينما المحيط الريفي7;5% فقط من النساء يعملن"[60] (ص13) .

و قد أكد الديوان الوطني للإحصاء، كما نقله الأستاذ كواو سي، بأن "عدد النساء العاملات وصل إلى 626000 امرأة سنة 1996"[60] (ص32) .

<u>الجدول رقم (05)</u> : يبين تطور معدل النشاط النسوي في الجزائر (%)[77] (ص20)

السنة	1977	1987	1992	1996	2003
المعدل	2,6	4,4	8,8	11,9	19,5

و من هنا يلاحظ التطور الذي حصل في مكانة المرأة داخل الأسرة الجزائرية بصفة خاصة، و المجتمع بصفة عامة، و بالأخص بالمناطق الحضرية مقارنة مع الأرياف التي بقيت محافظة نوعا ما على الخصائص التقليدية للأسرة و المجتمع الجزائري.

فالمرأة الجزائرية تغيرت مكانتها باقتحامها ميدان العلم و المعرفة و حصولها على أعلى درجة من التخصص و التفوق الذي أهلها لاعتلاء أعلى المناصب في ميدان الشغل و العمل المأجور، و بالتالي تمكنت من الحصول على الاستقلال الاقتصادي، و القدرة على اتخاذ القرارات الهامة التي تخص حياتها الشخصية كالزواج و الاستقلال السكني و غيرها، و القرارات الخاصة بأسرتها بالنسبة للمرأة المتزوجة كتقسيم العمل المنزلي مع الزوج وتقليص حجم الأسرة بغرض الموازنة بين الموارد المالية للأسرة و عدد أفرادها لضمان التنشئة الاجتماعية الجيدة للأبناء، و غيرها من المسائل الداخلية التي تخص الأسرة بحد ذاتها.
كما حازت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال على الكثير من الاستقلالية و الحرية، حيث انتقلت مكانتها من ربة بيت مكلفة بالإنجاب و خدمة الذكور و تربية الأطفال إلى شريك أساسي في هذه المؤسسة الاجتماعية تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل تقريبا بعدما أصبحت تتلقى نفس التعليم و تخوض نفس التجارب المهنية و الوظيفية و تشارك الرجل مختلف المجالات داخل الأسرة و خارجها، كما استطاعت

أن تتكفل بحاجياتها المادية بمفردها مما أكسبها استقلالية إضافية عن سلطة الرجل ماديا و معنويا.

و لقد امتد أثر ذلك إلى الأسرة لتعرف تغيرات عميقة على مستوى بنيتها و نمطها و العلاقات بين أفرادها و مكانتهم و الأدوار التي يقومون بها داخل الأسرة و المجتمع.

3.4.5. انخفاض معدل الخصوبة و النسل

تتأثر معدلات الخصوبة بكل من القيم السائدة التي ترتبط الأطفال في النسق الأسري، كما تتأثر بالأسلوب الذي يحدد مركز الأطفال في بناء الأسرة، و قد ينظر إلى الإنجاب في ثقافة معينة على أنه مسألة مقدسة ينبغي أن لا يتدخل فيها الإنسان، فإذا كانت ثقافة الأسرة على هذه الصورة ارتفع معدل المواليد، و بالتالي قد تتمسك الأسرة الممتدة في هذه الحالة بمعايير تشجيع زيادة عدد الأطفال حتى يساهموا في تعزيز الدخل الاقتصادي و تجعل الأسرة من هذا المعيار أساس الحكم على قيمة الأطفال.

و بتغير ظروف الحياة الحضرية و التصنيع بدرجة كبيرة ، تغيرت النظرة إلى الأطفال كما أدت إلى هبوط معدل المواليد، و حلت قيم الحياة الدنيوية محل القيم الدينية و تقديس الأطفال، كما أصبح الأطفال من الناحية الاقتصادية عبئا بدلا من أن يكونوا مصدرا للمساعدة.

لقد تغيرت القيم الإنجابية عند الأسرة الجزائرية الحديثة، إذ " انخفض المعدل الخصوبي سنة 1990 إلى 1,7 ولادة بالنسبة لكل امرأة" [74] (ص10) ، بعدما كانت الأسرة تفضل المرأة الولود خاصة الذكور الذين يمنحون لها سلطة و نفوذ إضافيين، فقد ظهرت بوادر تنظيم النسل بعد أن هزت المعتقدات القديمة الراسخة في المجتمع، و تبلورت في أذهان الأفراد قيما جديدة، ترى أن النسل يجب أن يتوازن مع الدخل، و أن العبرة من الخلف بالكيف لا بالكم، و بالنوع لا بالعدد، و أن الأسرة المتطورة يجب أن يكون لها مستوى اقتصادي و اجتماعي رفيع كي تكون مستقرة. و كان ظهور هذه المبادرة لدى المرأة المتعلمة خاصة و الأسرة ذات المستوى التعليمي و الثقافي عامة، و" أن تعليم النساء و إدراكهن لمدى فائدة تنظيم النسل، حتى تتحسن الوضعية الاقتصادية، كان ذلك ضروريا، و هو شيء جديد لتغيير الظروف المعيشية للأسرة" [63] (ص 20) .

و لقد شجعت الحكومة الزوجات على تنظيم النسل و ذلك بإقامة مراكز تنظيم الأسرة و حملات تحسيسية لأهمية تنظيم النسل، و كذا توفير أقراص منع الحمل التي تسلم بالمجان ، كما يقوم الأطباء بالخدمات و الإرشاد الصحي ، و تقوم الأخصائية الاجتماعية بالزيارات المنزلية و الاستقبال و المتابعة الدورية، و هذا ما جعل الأسرة تكتفي بعدد قيل من الأولاد و بالتالي أثر في شكل الأسرة و حجمها و نمطها.

4.4.5. الهجرة و التحضر

نتيجة إفرازات السياسة الاستعمارية " و بعد استقلال الجزائر، استمر نزوح الريفيين بل و ازدادت حدته نظرا للظروف التي سادت الريف الجزائري أثناء ثورة التحرير، و سياسة تجميع السكان في مناطق جغرافية معينة، الأمر الذي نتج عنه بعد انتهاء العمليات العسكرية في المناطق الريفية، تحرك سكاني شديد بين الريف و المدن نفسها[1]" [21] (ص 86).

و لقد" أخذت الهجرة مستويين، تمثل المستوى الأول في الهجرة الداخلية نحو المناطق الغنية المتمثلة في مزارع الأروبيين (قبل سنة 1962) في سهول متيجة" و المدن الكبرى. و تمثل المستوى الثاني " في الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثا عن عمل دائم، و هذا المستوى هو الذي استمر بعد الاستقلال، و اشتدت وطأته بصفة خاصة بعد الشروع في عملية التصنيع خلال المخطط الثلاثي (1966-1969)".

"فخلال السنوات الأولى من الاستقلال و حتى سنة 1966نجد أن نسبة 85% من النازحين نحو المدن الكبرى نزحوا أصلا من الريف طلبا للعمل "[21] (ص65)، و" قد قدّر معدل الهجرة الريفية ب: 130 ألف نسمة خلال الفترة من 1973 إلى 1977"[21] (ص79)، و " يرى علماء الاجتماع أن الحياة في المدينة، تؤثر على الأسرة من حيث البناء و السلطة و الزواج و الإنجاب و الوظائف التقليدية للأسرة كالتربية و الضبط الاجتماعي و الدفء العاطفي لأفرادها"[21] (ص89).

و عليه، و نتيجة الهجرة من الأرياف إلى المدن، فقد تعرضت الأسرة الجزائرية للتغيرات نتيجة عملية التحضر التي تمر بها، فبمجرد الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، يتعين على الفرد أن يتكيف حسب النظم و القيم السائدة في المدينة أي التكيف مع الوسط الحضري. فالأسرة المهاجرة تجد نفسها في إطار ثقافي –اجتماعي مختلف، فتبذل الجهد الكافي من أجل التكيف و ذلك " بأخذ أسلوب الحياة الحضرية و أنماطها، و عادات و اكتساب قيم جديدة، و التغلب على بعض القيم التي لا تلائم الوسط الحضري، منها النظرة الجديدة إلى مختلف جوانب الحياة" [35] (ص353).

ونتيجة لذلك " تشير الدراسات، أنه تبعا لهذه الحركة من الريف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة(يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا)، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية"[21] (ص89).

و بسبب الانتقال السريع من النمط المعيشي التقليدي إلى النمط العصري، و تحول البنية الاقتصادية الأسرية التي كانت تضم عدة عائلات يترأسها الأب أو كبير العائلة، إلى بنية مصغرة الحجم و المتمثلة في الأسرة النواة، و شيوع هذه الظاهرة خاصة في المدن الحضرية الكبرى" أصبح الفرد يعيش في صراع بين معتقداته و قيمه الموروثة من المجتمع التقليدي و بين القيم و المعايير التي أصبح يتميز بها المجتمع الحالي"[53] (ص38).

أما " من حيث السلطة في الأسرة الريفية النازحة، نشير إلى أن السلطة في المجتمع الريفي ترتبط بالقيم و العادات و التقاليد، و هي غالبا ما تتركز في كبار السن، في حين نجد أن السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي و بالمركز الاجتماعي(السياسي و العلمي و الاداري...إلخ)، بالإضافة إلى التغير في مركز المرأة، بحيث لم تعد السلطة في الأسرة مركزة في يد الزوج، و مما زاد في تعميق هذا غياب الزوج لفترات طويلة عن المنزل و خروج المرأة إلى ميدان العمل، مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع بالقياس إلى ما كان لها و هي في الريف، سواء بالنسبة للأبناء و شؤون المنزل، أم بالنسبة للزوج، كما أدى هذا إلى ضعف الروابط و العلاقات بين الزوجين، مما نتج عنه في كثير من الأحيان توتر و نزاع"[21] (ص89) .

كما تأقلم الأب في الأسرة الجزائرية و تكيف مع الأوضاع الجديدة إذ " أصبح وجود رب العائلة المقتدر الذي يتخذ القرار و لا يرجع فيه يقل أكثر فأكثر بحيث تهب ريح التمرد في العلاقات الاجتماعية الأسرية" [21] (ص 38) .

و مما لا شك فيه " أن الأسرة النازحة إلى المدينة، و التي غالبا ما تسكن في حي قصديري أو في منزل قديم مع أسرة أخرى، كثيرا ما يتعرض أفرادها للأوبئة خصوصا بين أطفالها، نظرا لضيق المكان و تكدس عدد الأفراد فيه، مع عدم توفير المستلزمات الصحية كالمياه النقية و الجاري و دورة المياه، و تهوية السكن"[21] (ص91) .

5.5.خصائص الأسرة الجزائرية

تعتير الأسرة الجزائرية كباقي الأسر العربية الإسلامية، و ذلك بما تتميز به من خصوصيات و ثقافات **فرعية** متعددة و متنوعة بين الأسر الميزابية و القبائلية و الترقية و كذا الأسر العاصمية، و يعتبر هذا التراث و التنوع الثقافي حقلا ومنهلا ثريا للدراسة النظرية و البحث الميداني .

و لقد شهدت الأسرة الجزائرية تغيرات عديدة،كما رأينا سابقا، و ذلك بسبب ما شهده المجتمع الجزائري بعد الاستقلال من تغيرات في شتى المجالات الاقتصادية منها و السياسية و الثقافية، و كذا حركة التصنيع و العمران و الهجرة الريفية المكثفة من الأرياف نحو المدن، إذ انتقلت الأسرة من نمط النظام الممتد إلى النظام الأسري الزواجي السائد في المجتمعات الغربية.و لكن رغم ما طرأ على الأسرة الجزائرية من تغيرات إلا أنها لا تزال تتميز بخصائص أسرية يمكن إجمالها فيما يلي:

- من خصائص الأسرة الجزائرية، أنها أسرة موسعة أي ممتدة، مثلما يرى الأستاذ مصطفى بوتفنوشت، بحيث تتكون من مجموعة من الأسر الزوجية ، و تعيش تحت سقف واحد و تسمى الدار الكبيرة، و تحوي على أكثر من ثلاثة أجيال كما تقوم على محور النسب الأبوي ، و تكون سلطة الأب قوية مؤثرة على التماسك الداخلي للأفراد بحكم تراكم أدواره الإيديولوجية و التربوية[[52] (ص77).

- كما لا يزال الأب يحتفظ بموقعه بوصفه مركز السلطة و المتصرف الوحيد في ميزانية الأسرة و فيما يخصها من احتياجات مادية و معنوية و اتجاهاتها و كذا توجهات الأبناء سواء كانت المهنية أو غيرها رغم مساهمة المرأة في التدابير المنزلية .
- و يعتبر الأب أيضا صاحب السلطة و المسؤول على تحديد مكانة كل فرد داخل الأسرة، حتى الزواج منها، و النسب فيها ذكوري، و تحتل الأم فيها مركزا ثانويا، إذ تمثل سلطتها في إدارة شؤونها المنزلية، و لا تثبت وجودها و لا تتحسن وضعيتها إلا إذا أنجبت ذكورا، و لكن ارتفاع مستواها التعليمي وخروجها للعمل جعلها قادرة على إثبات وجودها داخل أسرتها.
- كما يعيش جميع أفراد العائلة الجزائرية، على كثرة عددهم، في مسكن واحد، و يشاركون جميعا في النشاط الاقتصادي للعائلة، و حتى في حالة زواج الذكور، فإنهم لا يتركون المسكن الأسري، بل يكوّنون عدة خلايا أسرية داخل مسكن الأسرة الممتدة.
- أن الأدوار داخل الأسرة الجزائرية تتحدد على أساس الجنس و السن، فبالنسبة للسن فإن الأخ الأكبر سنا يكون له الحق في الاحترام من قبل إخوته الذكور و الإناث على السواء و كذلك من قبل الأم، و يكون للأم اهتماما متزايدا بالابن الأكبر مقارنة مع أبنائها الآخرين.
- أما بالنسبة للجنس، فالإناث دائما يأتين في المرتبة الثانية بعد الذكور، فبالنسبة للأكل و الغذاء، فإن حظهن من الطعام يكون دائما أقل من حظ إخوتهن الذكور سواء كان هذا الذكر يعمل أو لا يعمل، إذ أن الأم تخصص قسطا من الطعام يكون أكبر من حصة الإناث مهما كان سنهن.
- كما تتميز بالاحترام القائم للقيم التقليدية لدى الجيل الجديد، و بخصائص قرابية قوية متماسكة و متضامنة تتجلى بالأخص أثناء المناسبات الاحتفائية كمراسيم الاحتفال بالزواج أو المناسبات الجنائزية أو المناسبات الدينية، إذ يبدي جميع أفراد و عناصر الأسرة أشكالا و أوجها متعددة من التعاون و التضامن و التآزر.

و نشير إلى أن "**بورديو** " يرى أن طبيعة الأسرة الجزائرية تختلف من منطقة إلى أخرى، و يعود ذلك إلى تغير الخصائص الاجتماعية و اللغوية للعشيرة أو القبيلة التي تنشأ فيها أو تنحدر منها هذه الأسرة، فالأسرة الأمازيغية القبائلية غير الأسر العربوية المطلة على التل الصحراوي، فلكل منها نمط مميز في بعض التفاصيل و الجزئيات خاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة و الأطفال و نوعية الأدوار الموكلة لهم[31] (ص80 .

فمكانة الذكور تعتبر أعلى من مكانة الإناث، لأنهم يمثلون مصدرا اقتصاديا، و يساعدون في ميزانية الأسرة كما أنهم يعتبرون أوصياء على الأم و الإخوة في حالة وفاة الأب، فهم بهذا يحافظون على اسم العائلة[55] (ص14) .

و تجدر الإشارة إلى أن نظرة بورديو هذه جاءت في سياق تاريخي استعماري، مما يفتت وحدوية الأسرة

الجزائرية بل و يلغيها نهائيا.

- كما تتميز بكونها عائلة إكناتية، النسب فيها ذكري، و انتماء المرأة يبقى لأبيها، و الميراث ينتقل في خط أبوي، من الأب إلى الابن الأكبر عادة.
- كما يسودها نوع من الديمقراطية و حرية التصرف و تغير العلاقات التي تربط الأب و أبنائه، و بين الأبناء فيما بينهم.

وأخيرا، فالملاحظ أنه رغم العوامل الماكروسوسيولوجية التي مست المجتمع الجزائري، فإن الأسرة الجزائرية لا تزال تحافظ على طابعها الثقافي بكل ما يحمل من عادات و تقاليد و أعراف، و رغم التغير الذي أصابها في بعض قيمها، إلا أنها لم تنحرف عن خصائص الأسرة العربية الإسلامية، و رغم تراجع بعض القيم أو اختفائها كلية لتحل محلها قيما أخرى مسايرة للتغيرات الحديثة كخروج المرأة للتعلم و العمل، إلا أن القديم يسير جنبا إلى جنب مع الحديث لتكيفه الأسرة حسب مبادئها. و أما الانتقال إلى الأسرة النووية بعد الاستقلال هو في الحقيقة انتقال شكلي، بحيث حافظت على بعض المظاهر الجوهرية للعائلة التقليدية الممتدة، إذ مازالت تتميز بكثرة الإنجاب و المحافظة على السلطة المطلقة للأب و الدفع المستميت عن القيم و الشرف[21] (ص89).

الخلاصـــة

لقد بينا في هذا الفصل ماهية الأسرة الجزائرية و حقيقتها، ثم أنواعها و التطورات التي عرفتها قبل و أثناء وجود الاحتلال الفرنسي، وما صاحبها من تغيرات بعد الاستقلال، حيث كانت تتميز الأسرة بشكلها الممتد و حجمها الكبير المتشكل بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر، و لكن بسبب السياسة الاستعمارية و إفرازات الثورة التحريرية و السياسة التنموية بعد الاستقلال، حدث تغير في القيم و الأدوار و المكانات داخل الأسرة و المجتمع على حد سواء، ثم حاولنا إظهار كيفية بروز الأسرة الزواجية في المجتمع الجزائري و عوامله، و بعدئذ تطرقنا إلى ذكر مظاهر التغير التي عرفتها الأسرة كتغير الأسلوب الزواجي، تغير و تطور مكانة المرأة و غيرها، ثم تعرضنا إلى خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة.و بهذا ننهي الجانب النظري و ننتقل إلى الفصل السادس الذي يعتبر مدخلا للجانب الميداني.

الفصل 6
الأسس المنهجية للدراسة

بغرض الوصول إلى حقائق علمية و موضوعية، سنتعرض في هذا الفصل إلى ذكر المناهج العلمية التي اتبعناها في هذه الدراسة، بوصفها الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث في دراسته للظاهرة الاجتماعية و التعبير عنها كميا و كيفيا، و ذلك بتجميع الشواهد من الظروف السائدة فعلا بغرض الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع بطرق علمية و موضوعية، و بعدها نذكر الوسائل و التي مكنتنا من جمع المعطيات من الميدان كالاستمارة و المقابلة، لننتقل إلى أساليب عرض البيانات و تحليلها، ومنه إلى مجالات الدراسة البشري منها و الزمكاني، لنختمه بذكر الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة.

1.6. المناهج المتبعة في الدراسة

يختلف المنهج الذي يتبعه الباحث في الدراسة باختلاف المواضيع و نوعية و طبيعة الدراسة وكذلك الأهداف التي ترمي إليها، بوصفه **"الطريقة أو الوسيلة التي يستعملها الباحث بهدف الوصول إلى المعلومات التي يريد الحصول عليها بطرق علمية و موضوعية مناسبة"**[24] (ص23) ، فالمنهج في الدراسة السوسيولوجية ، كما هو الحال في دراستنا هذه، هو الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث في دراسته للظاهرة الاجتماعية **و التعبير عنها كميا و كيفيا، حيث يهتم بتجميع الشواهد من الظروف السائدة فعلا بغرض الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع**[25] (ص105) .

و انطلاقا من طبيعة موضوع دراستنا، و لما كانت الأسرة وحدة اجتماعية تتبادل التأثير مع المحيط الاجتماعي الذي توجد فيه مع كل ما يمسه من تغيرات، فإن الوصول إلى أهدافنا المرجوة من هذه الدراسة، يتطلب من الناحية المنهجية، الاعتماد على أكثر من منهج، و عليه فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على المناهج التالية:

1.1.6. الأدوات التاريخية

إن دراستنا للماضي تعطينا المجال لفهم الحاضر و التنبؤ عن المستقبل، و لذلك فإن استخدمنا للمنهج التاريخي يهدف إلى تتبع أهم التغيرات التي مرت بها الأسرة الجزائرية في تفاعلها مع المحيط

الاجتماعي، و استقصاء أهم النظريات التي تناولت موضوع الأسرة منذ نشأتها إلى ما هي عليه في المجتمعات الحديثة، كما يمكننا من معرفة كيفية تحول نمط و بنية الأسرة الجزائرية بشكل عام قبل و أثاء الاستعمار، و الدور الذي لعبته التغيرات الماكروسوسيولوجية بعد الاستقلال في تغير نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي بشكل خاص.

2.1.6. المنهج الوصفي

يعتبر المنهج الوصفي التحليلي أحد الأساليب العلمية الأكثر شيوعا و استعمالا في ميدان الدراسات الاجتماعية، إذ يقوم على **وصف الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية ثم يقوم بتحليلها من حيث الخصائص التي تميزها وتحديد العوامل التي تدفع لها**[22] (ص107) ،و يستخلص النتائج من أجل تعميمها، ويتم ذلك كله وفق خطة بحث و وسائل تقنية و منهجية دقيقة، تمكننا من جمع المعطيات و تنظيمها ثم تحليلها. و عليه فإن استعمالنا لهذا المنهج يساعدنا في دراسة التغيرات التي طرأت على نمط و بنية الأسرة في المجتمع الجزائري عامة، و على نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي و أثر المرجعية الثقافية و التخصص العلمي في تحديدها, و ذلك من خلال جمع المعطيات والبيانات الميدانية و تحليلها ثم استخلاص النتائج منها.

3.1.6. المقارنة

بوصف المنهج المقارن يقوم على المقابلة و المناظرة بين الأشياء و الظواهر قصد معرفة التجانس و التباين فيها، كما يقوم على المقارنة حول ظاهرة واحدة في مكانين مختلفين للتعرف على التغير الحاصل على الجماعة التجريبية، فقد اعتمدناه في دراستنا من أجل توضيح الارتباط الموجود بين مختلف أنماط الأسر في المجتمع الجزائري خاصة خلال صيرورته التاريخية و عوامل تغيرها، ولمعرفة دور تخصص الأستاذ العلمي في نمط و بنية أسرته من خلال المقارنة بين الأساتذة العاملين في حقل العلوم الاجتماعية و الإنسانية بجامعة سعد دحلب البليدة، و الأساتذة العاملين في حقل العلوم الدقيقة بجامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا بباب الزوار بالجزائر العاصمة.

4.1.6. الأساليب الإحصائية

بالإضافة إلى المناهج السابقة، استعنا في دراستنا كذلك **بالمنهج الإحصائي** الذي يوصف بكونه **مجموعة من الأساليب المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية و تحليلها رياضيا للوصول إلى الاستدلالات العلمية، ويفيد أيضا في تنظيم البيانات بصورة منسقة و تبويبها و كذا تمثيلها و عرضها ، و من ثمة تحليلها و تفسيرها و أخيرا تلخيصها"**[34] (ص289) ، و سيتم توظيف هذا المنهج في دراستنا، بغرض تحويل المعطيات و البيانات الكيفية إلى بيانات كمية ذات دلالة إحصائية،

و ذلك من خلال بناء جداول(بسيطة و مركبة) و الربط بين المتغيرات من أجل قياس و بناء مقارنات سوسيولوجية قصد إعطاء دلالات علمية و نتائج موضوعية تمكننا من الإلمام بمختلف جوانب الموضع المدروس.

2.6. الأدوات المنهجية المستعملة في جمع البيانات

من الضروري أن يستعين الباحث في علم الاجتماع بتقنيات معينة تساعده في إنجاز بحثه، و ذلك ما يعبر عنه بمجمل " **الوسائل التي تمكن من جمع المعطيات من الواقع... هذه التقنيات تمثل الوسائل الأساسية للتقصي من الواقع الاجتماعي**"[30] (ص 93)' و تختلف أدوات جمع البيانات باختلاف المواضيع المدروسة و طبيعة المناهج المتبعة، و لذلك فإننا اعتمدنا في دراستنا على التقنيات التالية:

1.2.6. المقابلـــة

إذ تعتبر أكثر التقنيات المستعملة للحصول على المعلومات، كما أنها أداة معمقة يتم استخدامها في العديد من الدراسات السوسيولوجية، نظرا لفعاليتها و بالأخص في المرحلة الاستكشافية، و ذلك بمعرفة مختلف الحقائق الأولية حول الظاهرة و قياس حدتها، بصفتها **"التقاء مباشر بين فردين وجها لوجه و تتم في الدراسات الميدانية بطرح أسئلة يلقيها السائل لمعرفة رأي المجيب في موضوع محدد باستعمال تبادل لفظي**"[47] (ص 156).

و قد أجرينا خلال المرحلة الأولى من بحثنا أكثر من 30 مقابلة مع الأساتذة المبحوثين، تميزت أغلبها بالصراحة و التعاون، كما تميز القليل منها بعدم التعاون لاعتبارهم أن الموضوع المدروس يمس حياتهم الشخصية.

و قد أفادتنا تقنية المقابلة في التعرف على آراء و أفكار و معتقدات المبحوثين، و كذا تصوراتهم الخاصة حول موضوع الدراسة، و كما مهدت لنا لمرحلة تحرير الاستمارة النهائية، و الحصول على المعلومات التي تخدم الموضوع.

2.2.6. الاستمارة

تعد الاستمارة أكثر التقنيات المستعملة شيوعا بغرض جمع المعطيات من ميدان الدراسة، فهي **وسيلة اتصال بين الباحث و المبحوث ،و تشمل على مجموعة من الأسئلة تخص المشاكل التي من خلالها ينتظر من المبحوث معلومة**[64] (ص 333)' و تفرض عليهم التقيد بموضوع البحث المزمع إجراؤه، و عدم الخروج عن أطره النظرية و المنهجية المسطرة سلفا.

و لكونها قليلة التكاليف و الجهد و تعطي فرصة للمبحوث بأن يجيب بحرية و دقة، فقد اعتمدنا عليها كتقنية أساسية في دراستنا، و ذلك من خلال طرح مجموعة متنوعة من الأسئلة المغلقة و المفتوحة و المركبة المتعلقة بموضوع الدراسة و المعبرة عن المؤشرات الدالة على المتغيرات المستخدمة في

فرضيات البحث التي أجبنا بها عن التساؤلات التي طرحناها في الإشكالية.

3.6. أساليب عرض و تحليل البيانات

بعدما تحصلنا على البيانات التي جمعناها من ميدان البحث عن طريق التقنيات المنهجية السالفة الذكر، اعتمدنا في تحليلنا لتلك البيانات على الأساليب التالية:

1.3.6. التحليل الكـمي

بحيث استخدمناه بالأخص في تحليل البيانات المتمثلة في القيم الإحصائية و النسب المئوية التي تتضمنها الدراسة والمعبر عنها بواسطة الجداول الإحصائية البسيطة منها و المركبة، إذ استنطقت بشكل أمبريقي كما أضفي عليها الصبغة العلمية و الموضوعية.

2.3.6. التحليل الكيـفي:

و فيه تم استخراج النتائج العامة، من خلال عرض أهم المناقشات و التعليقات على الجداول، و المقارنة بين الجداول و المعطيات و النتائج المتحصل عليها، و منه قياس مدى صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة.

4.6. العينة و طريقـة اختيارها

لاشك أن العينة تكتسي أهمية معتبرة في البحث الدراسات السوسيولوجية ، و ليس من السهل على الباحث عندما يدرس ظاهرة معينة في المجتمع أن يقوم بإجراء دراسته على كل أفراد المجتمع بطرح الأسئلة عليهم و الحصول على الأجوبة منهم، بسبب محدودية الزمن و الإمكانيات المادية و الجسمانية و النفسية التي تتوفر لديه، لذلك فإنه يلجأ إلى أسلوب أخذ العينات من المجتمع الأصلي، بحيث يتمكن من أخذ صورة مصغرة عنه، **و تسمى مجموعة العناصر المتعلقة بموضوع الدراسة، المجتمع الإحصائي**. ، و هو ما يصطلح عليه بالعينة، و هي وحدة إحصائية تكون ممثلة للمجتمع الأصلي، يعتمد عليها الباحث في دراسته، آخذا بعين الاعتبار توافقها مع طبيعة موضوعه و كذا العراقيل التي يمكن أن تعترضه.

و لذلك فقد اعتمدنا خلال هذه الدراسة في اختيارنا للأفراد الذين سيمثلون المجتمع الأصلي على **العينة العشوائية**، إذ يتم الاختيار **على أساس إعطاء فرصة مكافئة لكل فرد من أفراد المجتمع الأصلي**[30] (ص93) ' و ذلك بانتقاء العدد المطلوب دراسته،و قد ضمت عينة الدراسة 200 مبحوثا يمثلون أساتذة التعليم الجامعي، 100 منهم يمثلون أساتذة العلوم الانسانية، و 100 يمثلون أساتذة العلوم الدقيقة.

5.6. مجالات الدراســة

1.5.6. المجال المكاني

إن موضوع دراستنا مقتصر على بنية و نمط أسرة الأساتذة الجامعي، و عليه فإن المجال المكاني تحدد في مكان عمله و هو الجامعة، ولقد اقتصرنا على **جامعتي سعد دحلب بالبليدة** و **هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا بباب الزوار بالجزائر العاصمة**، إذ تعتبر جامعة سعد دحلب الواقعة في ولاية البليدة من أحدث و أهم الجامعات في الجزائر، بحيث تقع في الشمال الشرقي لمدينة البليدة، و تتربع على مساحة 243 هكتار، يحدها من الشمال بلدية بوفاريك، و من الجنوب بلدية الشريعة، و غربا بلدية أولاد يعيش، و شرقا بلدية الصومعة* [**ملحق رقم 01**] ، فتحت أبوابها للطلبة في شهر سبتمبر من سنة 1981، و تضم كلية العلوم، كلية علوم الهندسة، كلية العلوم الفلاحية و البيطرة و الهندسة ، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية و اللغات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية الحقوق و كلية الطب، و حسب معطيات الموسم الدراسي 2003/2004 ، فقد بلغ عدد الطلبة بالجامعة 38370 يؤطرهم 2400 أستاذا (دائما و مؤقتا)إضافة إلى 91 فرقة بحث و800 إداري. أما جامعة هواري بومدين بباب الزوار** [**ملحق رقم 02**] فتقع ببلدية باب الزوار في الجهة الشرقية للجزائر العاصمة، إذ يحدها كل من بلديتي واد السمار و الدار البيضاء، و هي منظمة في شكل ثماني كليات، تتكفل بمهمة التكوين في مرحلتين التدرج و ما بعد التدرج و البحث، متمثلة في كلية الفيزياء، كلية الكيمياء، كلية الرياضيات، كلية الهندسة الميكانيكية و هندسة الطرائق، كلية علوم الأرض الجغرافيا و تهيئة العمران، كلية العلوم البيولوجية، كلية الهندسة المعمارية و كلية الالكترونيك و الإعلام الالي. استقبلت أول دفعة من الطلبة سنة 1974، و تضم حاليا 1371 أستاذا من مختلف الرتب إضافة إلى أكثر من 20 ألف طالب في مختلف مجالات العلوم و التخصصات التكنولوجية.

للإشارة فإن اختيارنا لجامعتي البليدة و باب الزوار لم يكن بالصدفة، بل تم على أساس موضوعي و إجرائي، و ذلك بحكم مزاولتي للدراسات العليا بجامعة البليدة كما أنني في نفس الوقت أقوم بواجبي الوظيفي بجامعة باب الزوار بالعاصمة، مما يمكنني بفضل الاحتكاك و الاتصال المباشر بالأساتذة في كلا الجامعتين من الإطلاع و معايشة وقع التغيرات الحاصلة في نمط و بنية أسرهم.

2.5.6. المجال البشري

لقد انصبت دراستنا هذه على النخبة المثقفة للمجتمع و المتمثلة في الأساتذة الجامعيين ذوي الشهادات و الكفاءات العلمية العالية، و التي يمتاز بالتفكير العلمي الموضوعي، وتعمل على تهيئة الطلبة الجامعيين للحياة الاجتماعية، و ذلك بغرس قيم و مبادئ المجتمع و كذا المبادئ العلمية

الموضوعية، و قد تضمنت عينة الدراسة 200 مبحوثا (أستاذا و أستاذة) من مختلف الرتب، 100 أستاذا بجامعة سعد دحلب بالبليدة، يدرسون علم الاجتماع، علم النفس، اللغة و الأدب و الحقوق، و 100 أستاذا بجامعة باب الزوار بالجزائر العاصمة يدرسون الهندسة الميكانيكية، هندسة الطرائق، الإعلام أللآلي و البيولوجيا.

و قد تم التركيز على **أساتذة الآداب و العلوم الاجتماعية** بحكم تخصصهم في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية و تشبعهم بروح الموضوعية، و كذا **أساتذة العلوم الدقيقة و التكنولوجية** بحكم تخصصهم في مجال العلوم الدقيقة التي لا مجال للذاتية فيها، إضافة إلى سهولة الاتصال بهم.

3.5.6. المجال الزمني

تنقسم الفترة الزمنية لهذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، أولهما الدراسة الاستطلاعية و المكتبية بغرض تكوين فكرة مبدئية عن موضوع الدراسة و توثيق المعلومات المتحصل عليها و التي سمحت بالانتقال إلى المرحلة التالية و المتمثلة في الدراسة الشبه ميدانية حيث أجريت بعض المقابلات مع مجموعة من الأساتذة للتأكد من المعلومات النظرية التي تحصلت عليها خلال الدراسة الاستطلاعية، لتوزع عليهم بعدها استمارات تجريبية، و بعدئذ انتقلت إلى المرحلة الثالثة، إذ سمحت لي المرحلة السابقة من الصياغة النهائية للاستمارة، لتوزع بعدئذ على أفراد العينة، و ذلك بغرض جمع المعطيات و تحليلها و استخلاص النتائج النهائية، و تجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة الأخيرة استغرقت وقتا طويلا لصعوبة الاتصال بالأساتذة و استرجاع الاستمارات نظرا للظروف الاجتماعو- المهنية التي عرفها أساتذة الجامعة الجزائرية خلال هذه السنة الجامعية.

6.6. صعوبات الدراســة

إن أية دراسة سوسيولوجية لابد أن تتلقى صعوبات و عراقيل، إما ذاتية بحكم صعوبة تخلص الباحث من ذاتيته، بوصفه يدرس ظواهر اجتماعية نابعة من المجتمع الذي ينتمي إليه و يعيش فيه متأثرا بتقاليده و عاداته وممتثلا في غالب الأحيان لقيمه و ضوابطه، وإما صعوبات موضوعية تعود إلى نقص الوسائل الميسرة للدراسة في بعض الأحيان أو انعدامها في أحيان أخرى، و كذا إلى العراقيل الميدانية ، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التأخر في إنجاز العمل.

و يمكن أن نلخص الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذا البحث فيما يلي:

- المجال الزمني، إذ من المتوقع أن لا تكفي سنة واحدة لإنجاز دراسة حول أهم نظام اجتماعي و هو الأسرة و التغيرات التي حدثت فيها.
- من الدراسات من تناول موضوع دراستنا من الزاوية الاقتصادية، مما يتطلب جهدا كبيرا في استغلالها و التركيز على العوامل الاجتماعية و الثقافية.

- طبيعة الموضوع الذي ندرسه، و بسبب حساسيته، فإنه من المتوقع أن يرفض البعض استلام الاستمارة، أو الإجابة عن كافة أسئلتها.
- الرفض الصريح من بعض الأساتذة لملئ الاستمارة بحجة أنها تمس حياتهم العائلية و الشخصية لا يمكن التصريح بها.
- الإضطرابات الاجتماعو- مهنية التي شهدتها الجامعات الجزائرية، و خاصة جامعتي لبليدة وباب الزوار مما صعب الالتقاء بالأساتذة من جهة، و التأخير الكبير في إرجاع الاستمارات المملوءة من جهة أخرى.
- صعوبة فهم أسئلة الاستنارة المصوغة باللغة العربية من طرف مجموعة من أفراد العينة ، و بالأخص هؤلاء الذين تلقوا تكوينهم العلمي باللغة الفرنسية، مما اضطررنا لإعادة صياغتها باللغة الفرنسية و إعادة توزيعها عليهم من جديد، و ما كلفنا ذلك من جهد و وقت إضافيين انعكست آثاره على المدة الزمنية للدراسة.

الخلاصـــة

بعدما تعرضنا في الفصل السابق إلى ذكر المناهج العلمية التي اتبعناها في الدراسة و الوسائل و التي مكنتنا من جمع المعطيات كالاستمارة و المقابلة، و كذا أساليب عرض البيانات و تحليلها، ومنه مجالات الدراسة البشري منها و الزمكاني، و الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة، سننتقل في الفصل الموالي إلى تحليل بيانات و معطيات الدراسة واستخلاص نتائج الفرضيات و الاستنتاجات العامة.

الفصل 7

تحليل بيانات الدراسة

حتى نتمكن من اختبار الفرضيات التي وضعناها في الفصل الأول من هذه الدراسة، و معرفة مدى مصداقيتها، و ذلك انطلاقا من المعطيات الميدانية و تصريحات المبحوثين، فقد تم تفريغ الاستمارات و تنظيم المعطيات في جداول إحصائية، و سيتبين ذلك من خلال ما سنتعرض له في هذا الفصل من تحليل للجداول الخاصة بالفرضية الأولى و كذا الجداول الخاصة بالفرضية الثانية، و تحليل نتائج الفرضيتين، ثم الاستنتاج العام للدراسة.

1.7. بناء و تحليل جداول البيانات العامة

الجدول رقم06 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
العلوم الإنسانية	81	**50.62**	19	**47.5**	100	**50**
العلوم الدقيقة	79	**49.37**	21	**52.5**	100	**50**
المجموع	160	**100**	40	**100**	200	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 50.62 % من أفراد عينة العلوم الإنسانية من جنس الذكور،

بينما تقدر نسبة الإناث في نفس التخصص ب 47.5 % ، أما بالنسبة لعدد الذكور في عينة أساتذة العلوم الدقيقة فتقدر بنسبة 49.37 % ، أما الإناث فتقدر بنسبة 52.5 % من مجموع أفراد عينة أساتذة العلوم الدقيقة.

و من هنا يمكن أن نلاحظ أن عدد الذكور يمثلون الجنس الغالب من أفراد العينة، بينما لا يستهان بعدد الإناث، فبعدما منعتهن الظروف الاجتماعية التي أوجدها المستعمر للالتحاق بالمدرس للتعلم، و من سعفها الحظ فإنها تتوقف في المرحلة الابتدائية،و كذا القيم و العادات الاجتماعية التي لم تسمح لها بالخروج لوحدها و الاختلاط بالأجانب، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المزرية التي كان يعيشها الأهالي آنذاك، سمحت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري و خاصة سياسة تعميم التعليم بعد الاستقلال و التوجهات الثقافية و الإيديولوجية، بأن تعزز المرأة مكانها و اقتحام ميدان التعليم الجامعي في مختلف التخصصات سواء العلوم الإنسانية أو العلوم الدقيقة أو غيرها من التخصصات العلمية.

الجدول رقم 07 : التخصص الدراسي لأفراد العينة ، الجنس و السن

	العلوم الإنسانية				العلوم الدقيقة				المجموع			
	ذ		إ		ذ		إ		ذ		إ	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
30 - 34	19	**23.45**	09	**47.36**	21	**26.58**	04	**19.04**	40	**25**	13	**32.5**
35 - 39	27	**33.33**	07	**36.84**	25	**31.64**	06	**28.57**	52	**32.5**	13	**32.5**
40 - 44	26	**32.09**	03	**15.78**	26	**32.91**	07	**33.33**	52	**32.5**	10	**25**
45 فأكثر	09	**11.11**	-	-	07	**08.86**	04	**19.04**	16	**10**	04	**10**
المجموع	81	**100**	19	**100**	79	**100**	21	**100**	160	**100**	40	**100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول بأن نسبة 23.45% من الذكور العاملون في ميدان العلوم

الإنسانية تتراوح أعمارهم بين 30 و 34سنة ، و 33.33% منهم تتراوح أعمارهم بين 35 و39 سنة، بينما 32.09% فتتراوح أعمارهم بين 40 و 44 سنة ، أما الذين تتراوح أعمارهم أكثر من 45 سنة فتقدر نسبتهم ب11.11%، أما الإناث اللائي يعملن في نفس التخصص، فإن 47.36% منهن يتراوح أعمارهن بين 30 و 34سنة، و 36.84% تتراوح أعمارهن بين 35 و 39 سنة، أما الإناث اللائي يتراوح أعمارهن بين 40 و 44 سنة فتبلغ نسبتهن 15.78%، بينما لا وجود للإناث اللائي أعمارهن أكثر من 45 سنة، هذا فيما يخص فئات السن من الذكور و الإناث العاملين في ميدان العلوم الإنسانية، أما فيما يخص الذكور العاملين في ميدان العلوم الدقيقة، فإن 26.58% منهم تتراوح أعمارهم بين 30 و 34سنة، ونسبة 31.64% تتراوح أعمارهم بين 35و39 سنة، بينما 32.91% فتتراوح أعمارهم بين 40 و 44 سنة ، أما الذين تتراوح أعمارهم أكثر من 45 سنة فتبلغ نسبتهم تقدرب08.86%، هذا بالنسبة للذكور، أما بالنسبة للإناث في هذا التخصص فإن 19.04% منهن تتراوح أعمارهن بين 30 و 34سنة، و28.57% تتراوح أعمارهن بين 35 و 39 سنة، أما الإناث اللائي يتراوح أعمارهن بين 40 و 44 سنة فتبلغ نسبتهن 33.33%، بينما اللائي يبلغن أكثر من 45 سنة فتقدر نسبتهن ب 19.04%.

أما فيما يتعلق بمجمل العاملين في التخصصين فإن نسبة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 34سنة تبلغ 25 %، و نسبة 32.5% تتراوح أعمارهم بين 35 و 39 سنة، كما أن نسبة 32.5% تتراوح أعمارهم بين 40 و 44 سنة ، و الذين تتراوح أعمارهم أكثر من 45 سنة فتقدر نسبتهم ب10%، أما فيما يخص الإناث ، فإن نسبة 32.5% تتراوح أعمارهن بين 30 و34سنة ، و نفس النسبة أي 32.5 % تتراوح أعمارهن بين 35 و 39 سنة، بينما 25% تتراوح أعمارهم بين 40 و44 سنة، أما اللائي يبلغن أكثر من 45 سنة فتقدر نسبتهن ب10%.

أول ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات هذا الجدول، هو أن كافة المبحوثين استفادوا من سياسة تعميم التعليم و مجانيته ليصلوا إلى التعليم الجامعي و منه إلى التدريس بالجامعة، و أن أغلبية المبحوثين هم من جيل الاستقلال، أي أنهم لم يعايشوا المرحلة الاستعمارية، بل عايشوا وقع التغيرات السوسيو- ثقافية و الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري، و انطبعوا بآثارها المادية و المعنوية. كما أن نسبة معتبرة أخرى يمكن أن نعتبرها مخضرمة، حيث عاشت مخلفات السوسيو- ثقافية و الاقتصادية للاحتلال الفرنسي للجزائر إضافة إلى التغيرات السوسيو-ثقافية و الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري و ما خلفته تلك المراحل من آثار مادية و معنوية انعكست على شخصيتهم. كما يمكن ملاحظة ظاهرة تأخر الزواج مقارنة بالزواج المبكر الذي كان يعرفه المجتمع الجزائري، إذ أن فئة هامة من الشباب لم يعد يقبل على الزواج إلا بعدما يحرز على مستوى علمي لا بأس به يؤهله للظفر بوظيفة هامة تمكنه من تحقيق مستوى اقتصادي رفيع و منه تكوين أسرة .

الجدول رقم 08: التخصص الدراسي و الأصل الجغرافي

	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ريفي	15	**15**	11	**11**	26	**13**
حضري	85	**85**	89	**89**	174	**87**
المجموع	100	**100**	100	**100**	200	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 85% من أفراد عينة أساتذة العلوم الإنسانية ينحدرون من أصل حضري، أما 15% فهم من أصل ريفي، بينما 89% من أفراد عينة أفراد عينة العلوم الدقيقة فينحدرون من أصل حضري، أما 11% فهم من أصل ريفي.

فالملاحظ عامة أن 87% من أفراد العينة من كلا التخصصين من أصل حضري بينما 13 % ينحدرون من أصل ريفي، و ذلك نتيجة إفرازات السياسة الاستعمارية، إذ بعد استقلال الجزائر، استمر نزوح الريفيين بل و ازدادت حدته نظرا للظروف التي سادت الريف الجزائري أثناء ثورة التحرير، و سياسة تجميع السكان في مناطق جغرافية معينة، الأمر الذي نتج عنه بعد انتهاء العمليات العسكرية في المناطق الريفية، تحرك سكاني شديد بين الريف و المدن نفسها بحثا عن عمل دائم، مما يسبب في تعرض النازحين للتغيرات نتيجة عملية التحضر التي يمرون بها، فبمجرد الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، يتعين على الفرد أن يتكيف حسب النظم و القيم السائدة في المدينة أي التكيف مع الإطار الثقافي– الاجتماعي الجديد و المختلف الذي يسود الوسط الحضري، و الأخذ بأسلوب الحياة الحضرية و أنماطها، و التغلب على بعض القيم التي لا تلائم الوسط الحضري، منها النظرة الجديدة إلى مختلف جوانب الحياة و بالأخص التغير في مركز المرأة و بناء الأسرة.

الجدول رقم 09: التخصص الدراسي و عدد الأولاد

	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
00 - 01	29	**29**	51	**51**	80	**40**
02 - 03	43	**43**	33	**33**	76	**38**
4 فأكثر	28	**28**	16	**16**	44	**22**
المجموع	100	**100**	100	**100**	200	**100**

مما يلاحظ في هذا الجدول هو أن نسبة 29 % من أفراد عينة العلوم الإنسانية الذين يتراوح عدد أبنائهم بين 0 و01، بينا نسبة 43% يتراوح عدد أبنائهم بين 02 و 03 أفراد، بينما الذين يبلغ عدد أبنائهم 04فأكثر فتقدر نسبتهم ب28 %، أما بالنسبة للعلوم الدقيقة فنسبة الذين يتراوح عدد أبنائهم بين 0 و01 تبلغ 51%، و الذين يتراوح عدد أبنائهم بين 02 و 03 أفراد تقدر نسبتهم ب 33% ، بينما 16 % يبلغ عدد أبنائهم04 أفراد فأكثر.

أما مجمل أفراد العينة في التخصصين، فالملاحظ أن نسبة 40% يتراوح عدد أبنائهم بين 0 و01، بينما 38% يتراوح عدد أبنائهم بين 02 و 03 أفراد، بينما الذين يبلغ عدد أبنائهم04 فأكثر فتقدر نسبتهم ب 22 %. ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات هذا الجدول هو مدى تأثير التغيرات السوسيو-ثقافية و الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري و ما خلفته من آثار على التركيبة الأسرية، و ذلك بانخفاض عدد الأفراد داخل الأسرة، فالنسق الأسري و عدد الأولاد كان متأثرا بالأسلوب الذي يحدد مركز الأطفال في بناء الأسرة، بوصف الإنجاب كمسألة مقدسة ينبغي أن لا يتدخل فيها الإنسان، مما سمح بارتفاع معدل المواليد، و بالتالي كان تمسك الأسرة قديما بمعايير تشجيع زيادة عدد الأطفال حتى يساهموا في تعزيز الدخل الاقتصادي. و بتغير ظروف الحياة الحضرية و التصنيع بدرجة كبيرة، اهتزت المعتقدات القديمة الراسخة في المجتمع و تغيرت النظرة إلى الأطفال، فأصبح الأطفال من الناحية الاقتصادية عبئا على الأسرة بدلا من أن يكونوا مصدرا للمساعدة، و لذلك نلاحظ أن نسبة قليلة يتعدى عدد أفراد عائلتها الأربعة أفراد، بينما

يكتفي الكثير باثنين أو ثلاثة أطفال، كما انتشر المثل القائل لمن تتكون أسرته من له بنت و ولد فقط ب **le** " **Choix du Roi** ".

الجدول رقم 10: التخصص الدراسي و مدة الزواج

	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
01 - 04	43	**43**	38	**38**	81	**40.5**
05 - 09	36	**36**	32	**32**	68	**34**
10 - 14	14	**14**	19	**19**	33	**16.5**
15 فأكثر	07	**07**	11	**11**	18	**09**
المجموع	100	**100**	100	**100**	200	**100**

من خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ بأن نسبة 43% من أفراد العينة المختصون في العلوم الاجتماعية تتراوح مدة زواجهم بين 01 و 04 سنوات، و أن 36% تتراوح مدة زواجهم بين 05 و 09 سنوات، بينما 14% من أفراد العينة تتراوح مدة زواجهم بين 10 و 14 سنة، أما 07 % فمدة زواجهم تبلغ من 15 عاما فأكثر. و فيما يخص المختصون في العلوم الدقيقة فإن نسبة 38% منهم تتراوح مدة زواجهم بين 01 و 04 سنوات، و أن 32% تتراوح مدة زواجهم بين 05 و 09 سنوات، بينما 19% من أفراد العينة تتراوح مدة زواجهم بين 10 و 14 سنة، أما 11 % فمدة زواجهم تبلغ من 15 عاما فأكثر.

والملاحظ أيضا أن نسبة 40.5 % من أفراد العينة من كلا التخصصين تتراوح مدة زواجهم بين 01 و 04 سنوات، و أن نسبة 34% تتراوح مدة زواجهم بين 05 و 09 سنوات، بينما نسبة 16.5% من أفراد العينة الإجمالي تتراوح مدة زواجهم بين 10 و 14 سنة، أما 09 % فمدة زواجهم تبلغ من 15 عاما فأكثر. إن الملاحظ أن الزواج، رغم التطورات و التغيرات السوسيو-ثقافية و الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري، لا يزال الزواج يعتبر رابطة دينية و اجتماعية مقدسة، و يدل على ذلك تصريحات المبحوثين الذين استطاعوا أن يحافظوا على تماسك أسرهم لمدة طويلة.

الجدول رقم 11: التخصص الدراسي و المستوى التعليمي للوالدين

	العلوم الإنسانية				العلوم الدقيقة				المجموع			
	الأب		الأم		الأب		الأم		الأب		الأم	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	36	**36**	67	**67**	26	**26**	53	**53**	62	**31**	120	**60**
إبتدائي	29	**29**	14	**14**	29	**29**	21	**21**	58	**29**	35	**17.5**
متوسط	19	**19**	11	**11**	19	**19**	14	**14**	38	**19**	25	**12.5**
ثانوي	11	**11**	08	**08**	17	**17**	12	**12**	28	**14**	20	**10**
عال	05	**05**	-		09	**09**	-	-	14	**07**	-	-
المجموع	100	**100**	100	**100**	100	**100**	100	**100**	200	**100**	200	**100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول بأن نسبة 36% من آباء العاملون في ميدان العلوم الإنسانية ليس لهم مستوى علمي أي أنهم أميون، و أن 29% ذوي مستوى ابتدائي، و 19% ذوي مستوي متوسط، وأن 11 % ذوي مستوى ثانوي، بينما 05% فقط ذوي المستوى العلمي العالي أي الجامعي، أما أمهاتهم فإن 67% منهن أميات، و أن 14% ذوي المستوى الابتدائي، و 11 % منهن ذوي المستوى المتوسط، كما أن 08% ذوي المستوى الثانوي، بينما لا نجد منهن من يملك له المستوى العالي. أما المستوى الدراسي لآباء أفراد العينة المخصصون في العلوم الدقيقة، فنجد أن 26 % أميون بدون مستوى علمي، و أن 29% ذوي مستوى ابتدائي، و 19% ذوي مستوي متوسط، وأن 17 % ذوي مستوى ثانوي، بينما 07% فقط ذوي المستوى العلمي العالي أي الجامعي، أما أمهاتهم فإن 53% منهن أميات، و أن 21% ذوي المستوى الابتدائي، و 14 % منهن ذوي المستوى المتوسط، كما أن 12% ذوي المستوى الثانوي، بينما لا نجد منهن من يملك له المستوى العالي.

و ما يلاحظ إجمالا أي مجل التخصصين نلاحظ بالنسبة للآباء فإن 31 % أميون، و أن 29 % ذوي مستوى ابتدائي، و أن 19% ذوي مستوى المتوسط، كما أن 14 % ذوي مستوى ثانوي، بينما 07 % ذوي مستوى عال أي جامعي.أما فيما يتعلق بأمهاتهم فإن 60 % منهن أميات، و أن 17.5 % منهن ذوي

المستوى الابتدائي، و 12.5% ذوي المستوى المتوسط، كما أن 10 % ذوي المستوى الثانوي، بينما لا نجد من لهن المستوى العالي.

من الجدير بالملاحظة أن أولياء المبحوثين عايشوا فترة الاحتلال و تأثروا بالسياسة الاستعمارية التي استهدفت تجهيل الجزائريين و حرمانهم من التعليم، بحيث لم يسعفهم الحظ، إبان تلك الفترة، للالتحاق بالمدرس للتعلم، و من سعفه الحظ فإنه يتوقف في المرحلة الابتدائية، بغض النظر عن المراحل المتوسطة و الثانوية والجامعية التي تعتبر استثناء في تلك الفترة، و بالإضافة للسياسة الاستعمارية، فإن القيم و العادات الاجتماعية آنذاك لم تكن تسمح للفتاة بالخروج لوحدها و الاختلاط بالأجانب، ناهيك عن الظروف الاقتصادية المزرية التي كان يعيشها الأهالي آنذاك، مما يفسر لنا نسبة الأمية المرتفعة لدى أولياء المبحوثين، و قلة ذوي المستوى العالي عند الآباء و انعدامه عند الأمهات مما يؤثر على تنشئة الأبناء، إذ أن أسلوب الحياة ذو أهمية خاصة من حيث أنه يكتمل مع درجة التعليم، كما يدل على درجة الوعي التي تحددها الأفكار و التصورات والقيم و المثل التي امتصها (اكتسبها) الفرد من ثقافة مجتمعه، عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، كما أن البعد الثقافي بين الأجيال المتعاقبة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الصراع بين الآباء و أبنائهم من الشباب، و ينشأ عنها اختلافات عميقة بين الجيلين، و لا مفر في مثل هذه الظروف من أن يعيش الشباب المتعلم في بيئة ثقافية تختلف عن بيئة الآباء الذين حرمتهم الظروف من التعلم.

الجدول رقم 12: التخصص الدراسي و الحالة المهنية للأولياء

	العلوم الإنسانية				العلوم الدقيقة				المجموع			
	الأب		الأم		الأب		الأم		الأب		الأم	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يعمل	15	**15**	07	**07**	23	**23**	10	**10**	38	**19**	17	**08.5**
لا يعمل	24	**24**	76	**76**	20	**20**	64	**64**	44	**22**	140	**70**
متقاعد	38	**38**	06	**06**	44	**44**	10	**10**	82	**41**	16	**08**
متوفى	23	**23**	11	**11**	13	**13**	16	**16**	36	**18**	27	**13.5**
المجموع	100	**100**	100	**100**	100	**100**	100	**100**	200	**100**	200	**100**

من خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ بأن نسبة 38% من آباء العاملين في ميدان العلوم الإنسانية متقاعدون و هي أعلى نسبة من الذين يعملون و المقدرة ب 15 %، بينما الذين لا يعملون فتقدر نسبتهم ب 24%، أما المتوفون فيمثلون نسبة 23 %، أما الحالة المهنية لأمهاتهم، فإن أعلى نسبة منهن و المقدرة ب 76% لا يعملن، و أن11 % متوفون، ثم 07 % منهن يعمل و 06 % متقاعدات. أما الحالة المهنية لآباء أفراد العينة المخصصون في العلوم الدقيقة، فنجد أعلى نسبة منهم و المقدرة ب 44% متقاعدون، ثم أن 23 % يعملون، و كذا 20 % عاطلون عن العمل، و أما 13 % فمتوفون، بينما نجد أن أعلى نسبة منهن و المقدرة ب 64% لا يعملن، بينما 16 % متوفيات، ونسبة 10% يعملن، و 10% لا يعملن.

و بصفة إجمالية لكافة أفراد العينة، نلاحظ بأن النسبة الكبيرة من آبائهم و المقدرة ب41 % متقاعدون، و 22 % عاطلون عن العمل، بينما 19% فقط يعملون، أما 18% فإنهم متوفون.أما فيما يتعلق بأمهاتهم، فإن 70% منهن لا يعملن و هي أكبر نسبة مقارنة ب08.5% اللائي يعملن و 08 % اللائي لا يعملن ، بينما 13.5% متوفون.

من الملاحظ أن طبيعة العمل، مصدر الدخل، وإمكانية الحصول على السلع تعتبر ركائز أساسية بالنسبة لمعظم الأسر من أجل استمرار وجودها و بقائها، و من الطبيعي وفق الظروف التي أوجدها الاستعمار الفرنسي خلال احتلاله للجزائر، أن نلاحظ بأن القيم الخاصة بالمرأة لم تسمح لها إلا أن تكون ربة بيت، بل أن خروجها للعمل يقابل بالاحتجاج من المجتمع، مما يفسر لنا النسبة الكبيرة لأمهات المبحوثين العاطلات عن العمل و قلة اللائي يعملن، أما قلة الرجال العاملين، فيمكن أن يفسر بأن الأسرة قديما كانت عبارة عن وحدة إنتاجية و استهلاكية في نفس الوقت، تنتج لنفسها و بنفسها ما تحتاجه من مأكل و ملبس و لا يعمل الفرد لحساب غيره بل لمجموعته، إضافة إلى قلة فرص العمل المتوفرة آنذاك. و لا يفوتنا أن نشير بأن التأمين الاجتماعي أصبح يهيئ للناس، خاصة الكهول و المسنين منهم، سبل المعيشة المستقلة تحت أي ظرف من الظروف، و ذلك من خلال ما يدفعه صناديق التأمين و التقاعد و غيرها و ذلك ما استفادت منه نسبة معتبرة ما آباء المبحوثين.

2.7. بناء و تحليل جداول الفرضية الأولى

الجدول رقم 13: التخصص الدراسي لأفراد العينة

الفرع	التخصص	ك	٪	المجموع	
				ك	٪
العلوم الإنسانية	علم الاجتماع	25	**12.5**	100	**50**
	علم النفس	25	**12.5**		
	اللغة و الأدب	25	**12.5**		
	الحقوق	25	**12.5**		
العلوم الدقيقة	الهندسة الميكانيكية	25	**12.5**	100	**50**
	هندسة الطرائق	25	**12.5**		
	البيولوجيا	25	**12.5**		
	الإعلام الآلي	25	**12.5**		
المجموع الكلي		200	**100**	200	**100**

يبين هذا الجدول أن 50% من أفراد العينة ال 200 هم من أساتذة العلوم الإنسانية، 12.5% أساتذة علم الاجتماع، 12.5% أساتذة علم النفس، 12.5% أساتذة اللغة و الأدب العربي و12.5% من أساتذة الحقوق، أما 50% المتبقية فهم أساتذة العلوم الدقيقة،12.5 % أساتذة الهندسة الميكانيكية، 12.5% أساتذة هندسة الطرائق، 12.5% أساتذة البيووجيا و12.5% أساتذة الإعلام الآلي.

إن الجامعة عملت على إقامة الواقع الجامعي مع الواقع الاجتماعي، و ذلك بنشر العلم و الثقافة و غرس المفاهيم و القيم و عادات و تقاليد المجتمع في عقول و أذهان الأفراد، كي يتمكنوا من التكيف مع البيئة الاجتماعية و التعامل مع الآخرين ، إضافة إلى ترقيته العلم و المعرفة بواسطة الدراسات العلمية و البحوث المتخصصة في مختلف المجالات ،و ذلك بتكوين هيئة تدريسة متمثلة في الأستاذ الجامعي، الذي يتحكم في عدد لا بأس به من المعرفة، و يقوم بالتدريس في الجامعة بكفاءته العلمية في مجال تخصصه، و بالبحث العلمي و الدراسات الميدانية و تطوير المعارف، و كذلك خدمة المجتمع كالقيام بالنشاط الإداري و العلاقات الخارجية و ممارسة المسؤوليات العليا و الكبرى في المجتمع. إضافة إلى الدور الهام الذي يلعبه في عملية التغير الثقافي و ما يحدثه من تغيرات في أشكال المجتمع و بنياته و في قواعده و نظمه. و يأتي في هذا المجال التكوين العلمي الذي تلقاه الأستاذ الجامعي والتخصص الذي اختاره، حيث أن التخصص في ميدا العلوم الإنسانية يختلف عن التخصص في ميدان العلوم الدقيقة، بحكم أن موضوع

التخصص الأول يستوجب توخي الموضوعية، لأن التعامل فيه يكون مع الأفراد و ذلك بتوصيل الأفكار والقيم التي لها دورها في تنظيم السلوك، والتي تعتبر من أكثر جوانب الثقافة دينامية و بالأخص في عملية التنشئة الاجتماعية، بعكس موضوع التخصص الثاني الذي يتعامل فيه الأستاذ مع الثقافة في جانبها التكنولوجي المادي.

الجدول رقم 14 : التخصص الدراسي و جهة الدراسة التمدرس

	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
البيت	11	**11**	29	**29**	40	**20**
المسجد	29	**29**	15	**15**	44	**22**
الزاوية	04	**04**	-	-	04	**02**
دار الحضانة	03	**03**	11	**11**	14	**07**
مدرسة خاصة	02	**02**	06	**06**	08	**04**
لم يدرس	51	**51**	39	**39**	90	**45**
المجموع	100	**100**	100	**100**	200	**100**

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن النسبة الكبرى من أفراد العينة الذين يعملون في حقل العلوم الإنسانية و القدرة ب51% لم تدرس قبل التمدرس الرسمي، و أن 29% درس بالمسجد، بينما 11% درس بالبيت، كما أن 04% درس بالزاوية، و03% درس بدار الحضانة، بينما 02% درس بمدرسة خاصة. أما فيما يتعلق أفراد العينة الذين يعملون في حقل العلوم الدقيقة،فإن النسبة الكبرى منهم والقدرة ب39% لم تدرس قبل التمدرس الرسمي ، و أن 29% درس بالبيت ، بينما 15% درس بالمسجد، و11% درس بدار الحضانة ، و 06% درس بمدرسة خاصة، بينما لم يدرس أحد منهم بالزاوية.

و الملاحظ بصفة عامة أن 45% و هي النسبة الكبرى من أفراد العينة لم تدرس قبل التمدرس الرسمي، و أن 22% درس بالمسجد، كما أن 20% درس بالبيت، و 07% درس بدار الحضانة، ، و04% درس بمدرسة خاصة، بينما 02% درس بالزاوية.

تظهر أهمية معطيات هذا الجدول من خلال معرفة أن شخصية الفرد تتعرض خلال دورة حياتها للعديد من التأثيرات وفق تنوع الوسائط الاجتماعية التي يتفاعل معها الفرد في مجتمعه، و تعتبر الهيئة التدريسية من بين الهيئات الأساسية التي يوكل إليها بعملية التنشئة في المجتمع منذ ميلاد الطفل حتى وفاته،

إذ تعمل على إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام، عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه و توريثه إياه و تدريبه عن طريق التفكير السائد فيه، و غرس معتقدات المجتمع في نفسه، فينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار و المعتقدات، فتنمو شخصيته من مختلف جوانبها. و لذلك نلاحظ أن نسبة كبيرة من المبحوثين درسوا بمختلف الهيئات التعليمية رسمية كانت أو غير رسمية مما يجعلهم يتعرضون لتأثيرات في تكوين شخصيتهم من مختلف جوانبها وفق تنوع تلك الوسائط التعليمية.

الجدول رقم 15:التخصص الدراسي و لغة التكوين في الدراسات العليا

	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العربية	85	**85**	-	**-**	85	**42.5**
الفرنسية	-	**-**	71	**71**	71	**35.5**
مزدوجة عربية/فرنسية	13	**13**	-	**-**	13	**06.5**
عربية/فرنسية/ إنجليزية	02	**02**	29	**29**	31	**15.5**
المجموع	100	**100**	100	**100**	200	**100**

يتبين من خلال هذا الجدول بأن 85% من أفراد عينة أساتذة العلوم الإنسانية و هي النسبة الكبرى تم تكوينهم باللغة العربية، بينما 13% تم تكوينهم بلغة مزدوجة و هي العربية و الفرنسية، أما 02% فصرحوا بأن تكوينهم كان بالعربية و الفرنسية و الإنجليزية.أما فيما يتعلق بأفراد العينة من أساتذة العلوم الدقيقة، فإن 71% تم تكوينهم باللغة الفرنسية ، بينما 29% صرحوا بأن تكوينهم تم بالعربية و الفرنسية و الإنجليزية.

و الملاحظ عامة بأن 42% من الأساتذة في مختلف التخصصات تم تكوينهم باللغة العربية، و أن 35.5 % تم تكوينهم باللغة الفرنسية ، بينما 15.5% فكان تكوينهم بالعربية و الفرنسية و الإنجليزية، أما 06.5 % فقد تم تكوينهم بلغة مزدوجة و هي العربية و الفرنسية.

إن لغة التكوين تعتبر وسيلة من وسائل نشر الثقافة و توصيل التراث الاجتماعي للأفراد، فاللغة العربية مثلا تحمل في طياتها و مفرداتها المعتقدات و المعايير و القيم العربية الإسلامية، و كذلك اللغة الفرنسية فإنها تحمل في طياتها مفاهيم المجتمعات الغربية من أخوة و حرية و مساواة و نفس الشئ بالنسبة للغة الإنجليزية، فبواسطة ما تحمل من أفكار و قيم و معايير و معتقدات، يتم إدخال التراث

الثقافي في تكوين الفرد و توريثه إياه و تدريبه عن طريق التفكير السائد فيه، و غرس المعتقدات الشائعة في نفسه، فينشأ في جو مليء بهذه الأفكار و المعتقدات و الأساليب، فيدمج عن طريقها في الإطار الثقافي العام للمجتمع. و يكمن آثار ذلك في ما يحصل من صراع بين الجديد الذين يمثله الشباب بما يحملونه من ثقافة جديدة وكبار السن بما يمثلونه من ثقافة قديمة محافظة، وما يقع على الأسرة من تغير باعتبارها المنارة المشعة بالثقافة، و الممثلة الأولى لثقافة المجتمع.

الجدول رقم 16 : التخصص الدراسي و نمط الأسرة المرغوب فيه

التخصص / النمط	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أسرة زوجية	69	**69**	86	**86**	155	**77.5**
أسرة ممتدة	31	**31**	14	**14**	45	**22.5**
المجموع	100	**100**	100	**100**	200	**100**

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة العلوم الإنسانية و المقدرة نسبتهم 69% يبدون رغبة في تحقيق أسرة زوجية، بينما 31% يرغبون في أسرة ممتدة، كما أن غالبية أفراد عينة العلوم الدقيقة و المقدرة نسبتهم 86% يبدون رغبة في تحقيق أسرة زوجية، بينما 14% يرغبون في أسرة ممتدة.

فنلاحظ كيف أن درجة التعليم و المهنة و التخصص بما يحمل ذلك كله من معايير ثقافية، تؤدي إلى تغيير في أسلوب الحياة و الأفكار و المعايير التي يضعها المجتمع، لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة، و بالتالي تنعكس تلك التغيرات على الأبنية الاجتماعية بما في ذلك الأسرة. و ذلك ما يلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول، إذ أن نسبة كبيرة من أفراد عينة العلوم الدقيقة يرغبون في أسرة زوجية و ذلك وفق طبيعة تكوينهم العلمي بينما نسبة ضئيلة منهم يرغبون في أسرة ممتدة، كما أن نسبة من أفرا عينة العلوم الإنسانية أقل اعتبارا من تلك التي في العلوم الدقيقة ترغب كذلك في أسرة زوجية، ونسبة أقل ترغب في أسرة ممتدة.و بذلك أي درجة التعليم و التخصص ، تتجلى التغيرات البارزة في الأسرة من ناحية بنيتها و شكلها، إذ أن بنية الأسرة الكبير لدى أساتذة العلوم الدقيقة أخذ في الضيق و التلاشي ، بينما نمط الأسرة النواة من السمات المميزة لأسرهم، و التي ينحصر التزامها في الزوجين و أولادهما الصغار، بمعنى التقلص العددي لأفراد الأسرة، عكس ما كانت عليه في الماضي، حينما كان يدخل في إطارها كل من الأب و الأم و أولادهما المتزوجين وغير المتزوجين. و نلاحظ ذلك بدرجة ضئيلة عند أساتذة العلوم الإنسانية.

الجدول رقم 18: التخصص الدراسي و نمط الأسرة المرغوب فيه و تعليله

	علوم إنسانية				علوم دقيقة				المجموع	
	أسرة زوجية		أسرة ممتدة		أسرة زوجية		أسرة ممتدة			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يلائم طبيعة تغيرات العصر	20	**33.89**	-	**-**	25	**26.04**	-	**-**	45	**22.5**
يمكن من تحسين مستوى الأبناء المعيشي و التربوي	13	**22.03**	-	**-**	38	**39.58**	-	**-**	51	**25.5**
يتلاءم مع طبيعة أسرة المنشأ و التكوين العلمي	26	**44.06**	19	**59.37**	33	**34.37**	05	**38.46**	83	**41.5**
يحافظ على صلات القرابة	-	**-**	08	**25**	-	**-**	05	**38.46**	13	**06.5**
يمكن من غرس مبادئ الأجداد	-	**-**	05	**15.62**	-	**-**	03	**23.07**	08	**04**
المجموع	59	**100**	32	**100**	96	**100**	13	**100**	200	**100**

من خلال الجدول السابق يتبين أن 44.06% من أفراد عينة العلوم الإنسانية الذين يرغبون في تحقيق أسرة زوجية يعللون ذلك بالملاءمة مع طبيعة أسر منشئهم و تكوينهم العلمي ، و يرى 33.89% بأن ذلك يلائم تغيرات العصر، ونسبة 22.03% يرون بأن ذلك يمكن من تحسين المستوى المعيشي و التربوي لأبنائهم. أما أكبر نسبة ممن يرغبون في أسرة ممتدة و المقدرة ب 59.37% فإنهم يرجعون ذلك إلى أن هذا النمط يتلاءم مع طبيعة أسر منشئهم و تكوينهم ، و 25% يرون بأنها تحافظ على صلات القرابة، بينما 15.62% فيرون بأنها تمكن من غرس مبادئ الأجداد. أما 39.58% من أفراد عينة العلوم الدقيقة الذين يرغبون في تحقيق أسرة زوجية فيردون ذلك إلى تحسين المستوى المعيشي و التربوي لأبنائهم

، و نسبة 34.37% فيردون ذلك إلى ملاءمتها لطبيعة أسرة منشئهم و تكوينهم العلمي، و أما 26.04% فيرون ملاءمتها لتغيرات العصر. بينما 38.46% من أما الذين يرغبون في أسرة ممتدة فيرون بأنه يتلاءم مع طبيعة أسرة منشئهم و تكوينهم،و نفس النسبة أي 38.46% يرون بأنها تحافظ على صلات القرابة و تقويها، أما 23.07% فيرون بأنها تمكن من غرس مبادئ الأجداد.

إذا كانت عملية التنشئة الاجتماعية باعتبارها عملية إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام لمجتمعه، بحيث تكون كل أعماله و أفعاله متوافقة مع الوسط الذي يعيش فيه دون الخروج عنه، فإن التغير الاجتماعي باعتباره تحولا في ثقافة المجتمع، بحيث يؤدي إلى تغيير المعايير التي يضعها المجتمع لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة، فيحدث تبدلا جوهريا في الأبنية الاجتماعية، أي في نمط الفعل الاجتماعي و التفاعل الاجتماعي، بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل، كما تنعكس على التغيرات التي تطرأ على القيم و المعايير و المنتجات الثقافية، و لقد لوحظ أثر ذلك في نمط الأسرة الذي اختاره أفراد عينتي العلوم الإنسانية و العلوم الدقيقة مبررين ذلك بملاءمة طبيعة تغير العصر و تحسين مستوى الأبناء التربوي و المعيشي و كذا ملاءمته مع طبيعة أسرة المنشأ و بالأخص طبيعة التكوين العلمي، مما يظهر أثر درجة التعليم و طبيعة التخصص العلمي، بما يحمل ذلك كله من معايير ثقافية، في اختيار الأستاذ الجامعي لنمط أسرته.

الجدول رقم 19 : التخصص الدراسي و كيفية اختيار شريك الحياة

التخصص / الكيفية	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
شخصي	29	**29**	38	**38**	67	**33.5**
الوالدين	39	**39**	14	**14**	53	**26.5**
القربى	08	**08**	02	**02**	10	**05**
الأصدقاء	02	**02**	03	**03**	05	**02.5**
مكان العمل	08	**08**	14	**14**	22	**11**
مكان الدراسة	14	**14**	29	**29**	43	**21.5**
المجموع	100	**100**	100	**100**	200	**100**

من الواضح من خلال معطيات الجدول أن غالبية أفراد العينة الذين يدرسون في العلوم الإنسانية و المقدرة نسبتهم 39% و هم الأغلبية، تم اختيار شريكة حياتهم عن طريق الوالدين، بينما 29% هم الذين اختاروا شريكة حياتهم بطريقة شخصية، و 14% بمكان الدراسة أي أثناء دراساتهم بالجامعة، كما نجد أن 08% اختاروا شريكة حياتهم بمكان العمل الذي يعملون فيه أي الجامعة، و نفس الشئ بالنسبة ل 08% الذين اختاروا شريكة حياتهم عن طريق الأقارب، أما 02% اختاروا شريكة حياتهم عن طريق الأصدقاء.

أما غالبية أفراد العينة الذين يدرسون في العلوم الدقيقة و المقدرة نسبتهم 38% فقد تم اختيار شريكة حياتهم عن طريقهم الشخصي، بينما 29% بمكان الدراسة أي أثناء دراساتهم بالجامعة، و 14% فقد تم اختيار شريكة حياتهم عن طريق الوالدين، و نفس الشئ بالنسبة 14% الذين اختاروا شريكة حياتهم بمكان العمل الذي يعملون فيه أي الجامعة، بينما 03% عن طريق الأصدقاء، و02% عن طريق الأقارب.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ بأن الغالبية من أفراد العينة المقدرة ب33.5% تم اختيار شريكة حياتهم عن طريق شخصي، فيما أن 26.5% تم اختيار شريكة حياتهم عن طريق الوالدين، و 21.5% بمكان الدراسة أي أثناء دراساتهم بالجامعة،بينما 11% اختاروا شريكة حياتهم بمكان العمل الذي يعملون فيه أي الجامعة، أما 05% فتم عن طريق الأقارب، و 02.5% تم عن طريق الأصدقاء.

انطلاقا من معطيات هذا الجدول، نلاحظ مدى تأثير التعليم و بالأخص التخصص العلمي في نمط الاختيار للزواج و تكوين أسرة، باعتبار هذا الأخير عملية اجتماعية ثقافية، إذ أن نسبة معتبرة من أفراد عينة العلوم الإنسانية اعتمدوا النمط التقليدي في الاختيار الزواجي الذي عرفه المجتمع الجزائري لفترات تاريخية طويلة، و هو اختيار الوالدين، أين تلعب فيه الجماعة الأسرية و خاصة الوالدين دورا هاما في اختيار شريك الحياة بغرض المحافظة على الوحدة الأسرية، بعكس ما يلاحظ لدى عينة العلوم الدقيقة التي ثارت على المفهوم التقليدي للزواج بعدما حققت الاستقلال الاقتصادي عن الجماعة الأسرية، بحيث اختاروا بكل حرية شريك حياتهم بعيدا عن تدخل الوالدين، و ذلك بعدما أصبح مفهومهم للزواج شكلا من أشكال التعاون بين الزوجين، بحيث يتحمل الزوجان فيه أعباء و مسؤوليات و تبعات الزواج اجتماعيا و اقتصاديا.كما نلاحظ نسبة معتبرة من نفس العينة، أي عينة العلوم الدقيقة، اتبعت نمطا آخر من الاختيار الزواجي يحمل خصائص الاختيار التقليدي و بعض خصائص الاختيار الحر، إذ تلعب العوامل الوسيطة دورا هاما بين الزوجين المقبلين على الزواج و منه الأصدقاء و أماكن العمل و الدراسة، فالحرية التي أتيحت للمرأة لمزاولة دراساتها و خاصة الدراسات الجامعية و الاستقلال الاقتصادي من خلال العمل بكل حرية، بعيدا عن الرقابة الأسرية و العلاقات القرابية، وفر فرص اللقاء والاحتكاك بين الطرفين للتعارف أكثر و التخطيط لبناء أسرة مستقلة عن العائلة بعيدا عن النمط التقليدي في الاختيار الزواجي، و نلاحظ ذلك بدرجة أقل عند أساتذة العلوم الإنسانية أين يطغى دور الجماعة الأسرية و خاصة الوالدين في الاختيار الزواجي و منه المحافظة على الأسس التقليدية للزواج و بناء الأسرة القائمة على العادات و التقاليد التي

تمنع أي تعارف بين الرجل و المرأة قبل الزواج.

الجدول رقم 20 : التخصص الدراسي و مقاييس اختيار شريك الحياة *

التخصص / المقاييس	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الحب	28	**10.81**	71	**23.9**	99	**17.8**
الجمال	36	**13.89**	29	**09.76**	65	**11.69**
المال	09	**03.47**	07	**02.35**	16	**02.87**
القرابة	06	**02.31**	02	**0.67**	08	**01.43**
الحسب و النسب	27	**10.42**	18	**06.06**	45	**08.09**
العمل	09	**03.31**	16	**05.38**	25	**04.49**
التعليم	69	**26.67**	88	**29.62**	157	**28.23**
التدين	75	**28.75**	66	**22.22**	141	**25.35**
المجموع	259	**100**	297	**100**	556	**100**

*** المجموع يفوق عدد أفراد العينة بسبب تعدد الإجابات لكل مبحوث.**

من الواضح من خلال الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة الذين يدرسون في العلوم الإنسانية و المقدرة نسبتهم 28.75% و هم الأغلبية، تم اختيار شريكة حياتهم على أساس التدين، ثم 26.67% اختاروا شريكة حياتهم على أساس التعليم، و 13.89% على أساس الجمال، أما 10.81% فتم على أساس

الحب، و نفس النسبة تقريبا و المقدرة ب 10.42% تم على أساس الحسب و النسب ، بينما 03.47% فعلى أساس المال،و03.31% فعلى أساس العمل، و أخيرا 02.31% فتم اختيارهم على أساس القرابة.

أما غالبية أفراد العينة الذين يدرسون في العلوم الدقيقة و المقدرة نسبتهم 29.62% تم اختيار شريكة حياتهم على أساس التعليم، ثم 23.9% اختاروا شريكة حياتهم على أساس الحب، و 22.22% على أساس التدين، أما 09.76% فتم على أساس الجمال، و النسبة المقدرة ب 06.06% تم على أساس الحسب و النسب ، بينما 05.38% فعلى أساس العمل، و02.35% فعلى أساس المال، و أخيرا 0.67% فتم اختيارهم على أساس القرابة.

و نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة مشتملين في التخصصين معا و المقدرة ب28.23% تم اختيار شريكة حياتهم على أساس التعليم، و بدرجة أقل بنسبة 25.35% كان اختيارهم لشريكة حياتهم على أساس التدين، أما 17.8% فتم على أساس الحب، و 11.69% تم على أساس الجمال، بينما 08.09% فكان على أساس الحسب و النسب، و 04.49% فتم على أساس العمل، 02.87% فكان على أساس المال، و أخيرا 01.43% تم اختيار شريكة حياتهم على أساس القرابة.

ما يمكن ملاحظته من هذه المعطيات هو أن التغيرات السوسيو- ثقافية و الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري، أفرزت تغيرات جوهرية في مقاييس اختيار الشريك و تكوين الأسرة، فبعدما كانت الجماعة الأسرية و خاصة الوالدين تلعب دورا أساسيا في الاختيار الزواجي، واضعة مختلف المقاييس التي تحافظ على الوحدة الثقافية و الاقتصادية التقليدية للأسرة، برزت مقاييس أخرى جديدة للاختيار الزواجي مغايرة في غالب الأحيان عن تلك التي كان ينظر إليها في الأسرة التقليدية، فمقياس التدين لاختيار شريك الحياة يظهر تأثيره جليا لدى أساتذة العلوم الإنسانية من خلال عملية التنشئة، بينما تقل حدة أهميته كمقياس لاختيار الشريك لدى أساتذة العلوم الدقيقة، كما يتجلى أهمية مقياس التعليم واضحا لدى أساتذة التخصصين، بوصفه مقياسا جديدا لاختيار الشريك لم يكن موجودا في النمط القديم، و ذلك بسبب الحرية التي أتيحت للمرأة لمزاولة دراساتها و خاصة الدراسات الجامعية. كما أن عينة أساتذة العلوم الدقيقة بثقافتها المكتسبة، تعير اهتماما خاصا بمقياس الحب، و ذلك بسبب التعارف خارج الرقابة و الإطار الأسري التقليدي، و تقل حدة و فعالية هذا المقياس لدى عينة أساتذة العلوم الإنسانية قبل الزواج معتقدين بمجيئه بعده. و نفس الشئ بالنسبة لمقياس الجمال الذي لم يكن يعتد به في النمط الأسري التقليدي، بحيث سمح خروج المرأة من البيت للتعلم و العمل، لاختيار الأجمل و الأنسب للزواج ، و تختلف حدته كمقياس لاختيار الشريك بين أفراد عينة التخصصين ، كما أن نسبة معتبر من أفراد عينة أساتذة العلوم الإنسانية تأخذ بعين الاعتبار مقياس الحسب و النسب بوصفه أحد مقاييس النمط الأسري التقليدي، بينما تقل حدته لدى عينة أساتذة العلوم الدقيقة، أما مقاييس القرابة و المال فهي ضعيفة لدى أفراد العينتين.

الجدول رقم 21 : التخصص الدراسي و كيفية تكوين مقاييس اختيار شريك الحياة *

التخصص / كيفية التكوين	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
النموذج الأسري	55	**21.56**	67	**23.59**	122	**22.63**
التربية الدينية	27	**10.58**	19	**06.69**	46	**08.53**
المناقشة مع العائلة	09	**03.52**	31	**10.91**	40	**07.42**
المناقشة مع الزملاء	07	**02.74**	09	**03.16**	16	**02.96**
وسائل الإعلام	19	**07.45**	16	**05.63**	35	**06.49**
الحياة الجامعية	59	**23.13**	69	**24.29**	128	**23.74**
الثقافة الشخصية و الواقع الاجتماعي	79	**30.98**	73	**25.7**	152	**28.2**
المجموع	255	**100**	284	**100**	539	**100**

*** المجموع يفوق عدد أفراد العينة بسبب تعدد الإجابات لكل مبحوث.**

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة الذين يدرسون في العلوم الإنسانية و المقدرة نسبتهم 30.98% و هم الأغلبية، فقد تكونت لديهم المقاييس التي على أساسها تم اختيار شريك (ة) الحياة من خلال الثقافة الشخصية و الواقع الاجتماعي المعيش، ثم 23.13% من خلال حياتهم الجامعية، و 23.56% من خلال النموذج الأسري الذي نشؤوا فيه، أما 10.58% فمن خلال التربية الدينية ، 07.45 % فتكونت لديهم تلك المقاييس من خلال وسائل الإعلام المتنوعة ، بينما 03.52% فمن خلال المناقشة مع لأفراد العائلة ، و أخيرا 02.74 % فمن خلال المناقشة مع الزملاء.

أما غالبية أفراد العينة الذين يدرسون في العلوم الدقيقة و المقدرة نسبتهم 25.7% من خلال الثقافة الشخصية و الواقع الاجتماعي المعيش، 24.29% فقد تكونت لديهم المقاييس التي على أساسها تم اختيار

شريك (ة) الحياة من خلال حياتهم الجامعية ، و 23.59% تكونت لديهم من خلال النموذج الأسري الذي نشؤوا فيه، أما 10.91% فمن خلال المناقشة مع أفراد العائلة، و 06.69% فتكونت لديهم من خلال التربية الدينية ، بينما 05.63% فمن خلال وسائل الإعلام المتنوعة، و أخيرا 03.16 % فمن خلال المناقشة مع الزملاء.

و نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة مشتملين في التخصصين معا و المقدرة ب28.2 فقد تكونت لديهم المقاييس التي على أساسها تم اختيار شريك (ة) الحياة من خلال الثقافة الشخصية و الواقع الاجتماعي المعيش، ثم 22.63% من خلال النموذج الأسري الذي نشؤوا فيه، و نفس النسبة أي 23.74% من خلال حياتهم الجامعية ، ثم 08.42% فتكونت لديهم من خلال التربية الدينية ، أما07.42% فمن خلال المناقشة مع أفراد العائلة، بينما 06.49% فمن خلال وسائل الإعلام المتنوعة، و أخيرا 02.96 % فمن خلال المناقشة مع الزملاء.

يتبن لنا من خلال هذه المعطيات كيف أن ثقافة المجتمع الجديدة أفرزت تغيرات جوهرية في القيم و المعايير و المنتجات الثقافية و منه مقاييس اختيار الشريك و كيفية تكوين تلك المقاييس، إذ بعدما كانت الجماعة الأسرية و خاصة الوالدين تلعب دورا أساسيا في الاختيار الزواجي لاعتبارات تناسبها و تحافظ على وحدتها الثقافية و الاقتصادية التقليدية، برزت لدى الأفراد مقاييس أخرى جديدة للاختيار الزواجي نشأت في تصورهم وفق معطيات سوسيو-ثقافية جديدة.

و ما من شك من أن العلم في العصر الحديث و التغيرات التي طرأت على النسق التربوي الرسمي، خاصة التعليم الرسمي بمختلف تخصصاته، و ما يقوم به من توصيل للأفكار والقيم التي لها دورها في تنظيم السلوك، يعتبر من أكثر جوانب الثقافة دينامكية، و هو المسؤول عن عديد من التغيرات و بالأخص في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة.

فعملية التنشئة الاجتماعية تتأثر بالنظام التعليمي للدولة، بحيث أن المدرسة تلك المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظائف التربية و نقل الثقافة المتطورة للمجتمع، تعتبر المجال الاجتماعي الذي يحتك فيه الطفل مع زملائه خارج مجال الأسرة، و بالتالي يتفاعل مع مكوناتها كقيادات جديدة و كنماذج سلوكية مثالية، كما يتأثر بالمنهج الدراسي بمختلف جوانبه، و يتفاعل مع أشخاص آخرين ليخرج من التفاعلات البسيطة داخل الأسرة إلى مجال أوسع فيزداد علما و ثقافة، فتنمو شخصيته من مختلف جوانبها.

و بذلك يمكن أن نرى ما مدى تأثير الثقافة الشخصية و الواقع الاجتماعي المتغير في تكوين مقاييس اختيار الزوج(ة) لدى الأساتذة و خاصة أساتذة العلوم الإنسانية و أساتذة العلوم الدقيقة.

الجدول رقم 22 : التخصص الدراسي و طبيعة الرضا عن الزواج وتعليله

	العلوم الإنسانية				العلوم الدقيقة				المجموع	
	الرضا		عدم الرضا		الرضا		عدم الرضا			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
حقق نمط الأسرة المرغوبة	29	**40.84**	-	**-**	15	**18.29**	-	**-**	44	**22**
تلاءم مع تنشئتي وتكويني العلمي	42	**59.15**	-	**-**	67	**81.7**	-	**-**	109	**54.5**
لم حقق نمط الأسرة المرغوبة	-	**-**	15	**51.72**	-	**-**	05	**27.77**	20	**10**
لم تتلاءم مع تنشئتي وتكويني العلمي	-	**-**	05	**17.24**	-	**-**	08	**44.44**	13	**06.5**
كثرة المسؤوليات المترتبة عن الزواج	-	**-**	09	**31.03**	-	**-**	05	**27.77**	14	**07**
المجموع	71	**100**	29	**100**	82	**100**	18	**100**	200	**100**

يتبين من خلال الجدول أن غالبية أفراد عينة العلوم الإنسانية و المقدرة نسبتهم بحيث أن 59.15% راضون عن زواجهم إذ بررروا ذلك بتلاؤمه مع تنشئتهم و تكوينهم العلمي ، و 40.84% الباقون صرحوا بأن ذلك حقق نمط الأسرة التي رغبوا فيها، بينما 51.72% ممن ليسوا راضين عن زواجهم فصرحوا بأن ذلك لم يحقق لهم نمط الأسرة التي رغبوا فيها، كما أن 31.03% صرحوا عن عدم رضاهم بسبب كثرة المسؤوليات المترتبة عنه، بينما 17.27% صرحوا بأن ذلك لم يتلاءم مع تنشئتهم وتكوينهم.

أما غالبية أفراد عينة العلوم الدقيقة و المقدرة نسبتهم ب 81.7% الراضون عن زواجهم عللوا ذلك بتلاؤمه مع تنشئتهم و تكوينهم، ، بينما 18.29% فيرون بأن ذلك حقق نمط الأسرة التي رغبوا فيها ، أما44.44 % ممن هم غير راضين عن زواجهم فبرروا ذلك بعدم الملاءمة مع تنشئتهم وتكوينهم، و27.27% فصرحوا بأن ذلك لم يحقق لهم نمط الأسرة التي رغبوا فيها، كما أن نفس النسبة أي 27.27% فصرحوا عن عدم رضاهم بسبب كثرة المسؤوليات المترتبة الزواج.

بما أن التنشئة الاجتماعية تتأثر بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد و بالنظام التعليمي للدولة

والمدرسة التي يلتحق بها، و المجتمع المحلي الذي توجد به كل من الأسرة و المدرسة، فإن التحولات في ثقافة المجتمع أدت إلى تغيير المعايير التي وضعها المجتمع، لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة، إذ يمكن أن نلاحظ أثر درجة التعليم و خاصة طبيعة التخصص العلمي، بما يحمل ذلك كله من قيم و معايير ثقافية، في تبرير رضا أو عدم رضا نسبة كبيرة من الأستاذة الجامعيين عن زواجهم و منه عن نمط أسرهم.

الجدول رقم 23 : التخصص الدراسي و متولي شؤون الأسرة أثناء غياب الزوج

	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوجة	24	**24**	63	**63**	87	**43.5**
والدي الزوج	68	**68**	21	**21**	89	**44.5**
والدي الزوجة	06	**06**	16	**17**	22	**11**
الأقارب	02	**02**	-	**-**	02	**01**
المجموع	100	**100**	100	**100**	200	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة و المقدرة نسبتهم ب 68% و هم الذين يدرسون في العلوم الإنسانية، يتولى والدي الزوج رعاية شؤون الأسرة أثناء غيابهم، و 24% تتولى الزوجة رعاية شؤون الأسرة أثناء غيابهم، أما 06% فقوم بذلك والدي الزوجة، بينما 02% فيتولها الأقارب. أما غالبية أفراد العينة الذين يدرسون في العلوم الدقيقة و المقدرة نسبتهم ب 63% فإن الزوجة هي التي تتولى شؤون الأسرة في حالة غياب الزوج،و 21% يتولى والدي الزوج رعاية شؤون الأسرة أثناء غيابهم، أما 17% فتتولى والدي الزوجة رعاية شؤون الأسرة أثناء غيابهم.

و الملاحظ أن 44.5% من أفراد العينة في كلا التخصصين يتولى والدي الزوج رعاية شؤون الأسرة أثناء غيابهم، و 43.5% تتولى الزوجة رعاية شؤون الأسرة أثناء غيابهم، أما 11% فقوم بذلك والدي الزوجة، بينما 12% فيتولها الأقارب.

نلاحظ كيف أدي التحول في ثقافة المجتمع إلى تغيير المعايير التي وضعها المجتمع خاصة فيما يتعلق بتولي شؤون الأسرة أثناء غياب الزوج، فبعدما كان الأب أو رئيس الأسرة يتولى شؤون العائلة بما في ذلك رعايتها أثناء تغيب الابن ، ظهرت معايير جديدة بفعل انتشار التعليم و تخصصه ، بحيث أصبحت الزوجة مسؤولة عن رعاية أسرتها سواء في غياب الزوج أو أثناء وجوده ، كما أصبح لوالدي الزوجة دورا في تلك الرعاية ، ويلاحظ ذلك من خلال التخصص العلمي لرب الأسرة.

2.7. بناء و تحليل جداول الفرضية الثانية

الجدول رقم 24: نمط الأسرة المرغوب فيها وعلاقته بالأصل الجغرافي

	أسرة زوجية		أسرة ممتدة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ريفي	15	**09.49**	11	**26.19**	26	**13**
حضري	143	**90.5**	31	**73.8**	174	**87**
المجموع	158	**100**	42	**100**	200	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 09.49 % من أفراد العينة ممن ينحدرون هم من أصل ريفي يرغبون في أسرة زوجية ، و بالمقابل فإن نسبة 90.5% ممن هم من أصل حضري يرغبون في أسرة زوجية ، بينما 26.19 % ممن ينحدرون هم من أصل ريفي يرغبون في أسرة ممتدة، في حين فإن نسبة73.8% من الذين هم من أصل حضري يرغبون في أسرة ممتدة.

إن للأصل الجغرافي دلالة اجتماعية و ثقافية خاصة، بحيث أن لكل من الثقافة الريفية و الثقافة الحضرية قيما و معايير تختلف في كثير من الأحيان عن بعضهما البعض، فبالنسبة للأفراد ذوي الأصل الحضري، فإن أعمالهم و أفعالهم تتماشى وفق القيم و المعايير و المنتجات الثقافية الحضرية، بينما بالنسبة للأفراد الذين ينتقلون من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، يتعين عليهم التكيف حسب النظم و القيم السائدة في المدينة أي التكيف مع الإطار الثقافي– الاجتماعي الجديد و المختلف الذي يسود الوسط الحضري، و الأخذ بأسلوب الحياة الحضرية و أنماطها، و التغلب على بعض القيم التي لا تتلائم مع الوسط الحضري، و لهذا فإن تنشئة الأفراد، و الأستاذ الجامعي كفرد اجتماعي، وفق قيم و معايير ريفية أو

حضرية يؤثر في شخصيتهم، و بالتالي تؤثر في نمط الفعل الاجتماعي و التفاعل الاجتماعي، بما في ذلك النتائج المترتبة عنه و منه اختيار نمط الأسرة.

الجدول رقم 25: نمط الأسرة المرغوب فيه و تعليله

	أسرة زوجية		أسرة ممتدة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يتلاءم مع طبيعة تغيرات العصر	45	**29.03**	-	**-**	45	**22.5**
يمكن من تحسين مستوى الأبناء المعيشي و التربوي	51	**32.9**	-	**-**	51	**25.5**
يتلاءم مع طبيعة أسرة المنشأ و تكويني العلمي	59	**38.06**	24	**53.33**	83	**41.5**
يحافظ على صلات القرابة	-	**-**	13	**28.88**	13	**06.5**
يمكن من غرس مبادئ الأجداد	-	**-**	08	**17.77**	08	**04**
المجموع	155	**100**	45	**100**	200	**100**

من خلال الجدول السابق يتبين أن 44.06% من أفراد عينة العلوم الإنسانية الذين يرغبون في تحقيق أسرة زوجية يعللون ذلك بالملاءمة مع طبيعة أسر منشئهم و تكوينهم العلمي ، و يرى 33.89% بأن ذلك يلائم تغيرات العصر، ونسبة 22.03% يرون بأن ذلك يمكن من تحسين المستوى المعيشي و التربوي لأبنائهم. أما أكبر نسبة ممن يرغبون في أسرة ممتدة و المقدرة ب 59.37% فإنهم يرجعون ذلك إلى أن هذا النمط يتلاءم مع طبيعة أسر منشئهم و تكوينهم ، و 25% يرون بأنها تحافظ على صلات القرابة، بينما 15.62% فيرون بأنها تمكن من غرس مبادئ الأجداد. أما 39.58% من أفراد عينة العلوم الدقيقة الذين يرغبون في تحقيق أسرة زوجية فيردون ذلك إلى تحسين المستوى المعيشي و التربوي لأبنائهم ، و نسبة 34.37% فيردون ذلك إلى ملاءمتها لطبيعة أسرة منشئهم و تكوينهم العلمي، و أما 26.04% فيرون ملاءمتها لتغيرات العصر. بينما 38.46% من أما الذين يرغبون في أسرة ممتدة فيرون بأنه يتلاءم

مع طبيعة أسرة منشئهم و تكوينهم،و نفس النسبة أي 38.46% يرون بأنها تحافظ على صلات القرابة و تقويها، أما 23.07% فيرون بأنها تمكن من غرس مبادئ الأجداد.

يمكن ملاحظ أثر الثقافة المرجعية من خلال نمط الأسرة الذي اختاره الأستاذ الجامعي و تبريراته لاختيار ذلك النمط، فأثر التنشئة الاجتماعية، باعتبارها عملية إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام لمجتمعه، بحيث تكون كل أعماله و أفعاله متوافقة مع الوسط الذي يعيش فيه دون الخروج عنه، تظهر جليا من خلال تبرير نمط الأسرة المرغوب فيه ، بالملاءمة مع طبيعة أسرة المنشأ و المحافظة على صلات القرابة و كذا التمكن من غرس مبادئ الأجداد، بينما يظهر أثر التغير الاجتماعي و ما صاحبه من تحولات في ثقافة المجتمع ، من خلال التبريرات في اختيار نمط الأسرة بالملاءمة مع طبيعة التكوين العلمي، و تحسين مستوى الأبناء المعيشي و التربوي و كدا الملاءمة مع تغيرات العصر.

الجدول رقم 26 : لغة تكوين أفراد العينة في الدراسات العليا

	ك	٪
العربية	85	**42.5**
الفرنسية	71	**35.5**
مزدوجة عربية/فرنسية	13	**06.5**
عربية/فرنسية/ إنجليزية	31	**15.5**
المجموع	200	**100**

يتبين من خلال هذا الجدول بأن 42% من أفراد العينة بمختلف التخصصات تم تكوينهم باللغة العربية، و35.5% تم تكوينهم باللغة الفرنسية ، بينما 15.5% فكان تكوينهم بالعربية و الفرنسية و الإنجليزية، أما 06.5% فقد تم تكوينهم بلغة مزدوجة و هي العربية و الفرنسية.

يظهر أثر لغة التكوين في الآثار التي تركته في طبيعة شخصية الأستاذ الجامعي و منه اختياره لنمط و بنية أسرته، و ذلك بما تحمله و تتضمنه تلك اللغة من مفاهيم اجتماعية وقيم و معايير و معتقدات و تراث ثقافي و اجتماعي، فينشأ الفرد وفق تلك المعايير و القيم و المعتقدات و يتأثر بها، و بالتالي ينعكس ذلك على نمط الأسرة الذي يختارها.

الجدول رقم 27 : المستوى التعليمي لوالدي أفراد العينة

	الأب		الأم		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	62	**31**	120	**60**	182	**45.5**
إبتدائي	58	**29**	35	**17.5**	93	**23.25**
متوسط	38	**19**	25	**12.5**	63	**15.75**
ثانوي	28	**14**	20	**10**	48	**12**
عال	14	**07**	-	**-**	14	**03.5**
المجموع	200	**100**	200	**100**	400	**100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول بأن نسبة 31% من الآباء ليس لهم مستوى علمي أي أنهم أميون، و أن 29% ذوي مستوى ابتدائي، 19% ذوي مستوي متوسط، وأن 14 % ذوي مستوى ثانوي، بينما 07% فقط ذوي مستوى علمي عالي أي جامعي، أما أمهاتهم فإن 60% منهن أميات، و أن 17.5% ذوي المستوى الابتدائي، و 12.5 % منهن ذوي المستوى المتوسط، كما أن 10% ذوي المستوى الثانوي، بينما لا نجد منهن من يملك له المستوى العالي.

و ما يلاحظ عن مستوى الأولياء إجمالا ، فإن 45.5 % أميون، 23.25 % ذوي مستوى ابتدائي، و 15.75% ذوي مستوى المتوسط، كما أن 12 % ذوي مستوى ثانوي، بينما 03.5 % ذوي مستوى عال أي جامعي.

إن الفرد لا يستطيع نزع نفسه من الإطار المرجعي بالكلية، و أن عملية الهضم الثقافي تترك في نفسه آثارا بعيدة المدى، بحيث يتأثر الفرد بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه، و كذا الثقافة الفرعية المحددة للاتجاهات و القيم و أسلوب أسرته و فلسفتها و خبراتها في الحياة، وعليه فإن نسبة معتبرة من أولياء المبحوثين ذوي مستوى تعليمي يتراوح بين الابتدائي و العالي، بحيث يلعب ذلك المستوى التعليمي دورا فعالا في متابعة أطفالهم في الواجبات المدرسية و فهم الدروس، و كذا في تلقينهم و توجيههم و تعليمهم القيم و الاتجاهات و السلوكات المرغوبة في المجتمع ، و المبادئ و المعايير الاجتماعية التي تسود المجتمع الذي يعيشون فيه، كما يؤهل ذلك المستوى التعليمي الأولياء لتوجيه أبنائهم و ترغيبهم في التعلم و الدراسة، فينشأ الفرد منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار و المعتقدات و الأساليب ليصبح متدربا عليها

، فتحدد نمط سلوكه و أهدافه بطرق ملائمة تتفق مع المعايير الاجتماعية، و بذلك فإنها تؤثر في نمط و بنية أسرته.

الجدول رقم28 : الطبيعة المهنية لوالدي أفراد العينة

	الأب		الأم		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أستاذ(ة)	32	**16**	08	**04**	40	**10**
موظف(ة) إداري	55	**27.5**	22	**11**	77	**19.25**
مهنة حرة	33	**16.5**	03	**01.5**	36	**09**
لا(ت) يعمل	44	**22**	140	**70**	184	**46**
عدم الإجابة	36	**18**	27	**13.5**	63	**15.75**
المجموع	200	**100**	200	**100**	400	**100**

يلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الكبيرة من آباء المبحوثين و المقدرون ب27.5 % يعملون كموظفين إداريين، 16.5 % يمتهنون مهنا حرة، و 16% أساتذة أما 22% فعاطلون عن العمل، و18% فلم يجيبوا لأن آباؤهم متوفون.أما فيما يتعلق بأمهاتهم، فإن 11% يعملن كموظفات إدارية، بينما 04 % أستاذات، و01.5% يمتهن مهنا حرة، أما 70% فلا يعملن، و13.5 % لم يجيبوا لأن أمهاتهم لسن على قيد الحياة.

وما يمكن ملاحظته بصفة إجمالية أن نسبة 19.5 % من آباء المبحوثين يعملون كموظفين إداريين،10% منهم أساتذة ، 09% منهم يمتهنون مهنا حرة و 46% فعاطلون عن العمل بينما 15.75% فلم يجيبوا لأن أوليائهم متوفون.

تعتبر الطبيعة المهنية للأولياء، و توفير الدخل الاقتصادي الملائم الذي يسمح للأسرة بإشباع حاجاتها الأساسية من مسكن و مأكل و ملبس، إحدى عوامل المرجعية الثقافة، لما لها من أثرا هام في تنشئة الأبناء اجتماعيا و تربويا و ثقافيا، و ذلك من خلال النوعية المهنية للأولياء، الذي يحدد أسلوب الحياة الذي يعتبر ذو أهمية خاصة من حيث أنه يكمل مع درجة التعليم و أسلوب الأسرة و فلسفتها و خبراتها في الحياة، و كذلك الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية التي ينتمي إليها. و بذلك فإن الفرد يدمج في الإطار الثقافي العام

لمجتمعه، عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه، بما في ذلك الطبيعة المهنية للوالدين، و توريثه إياه و تدريبه عن طريق التفكير السائد فيه، فيشب عليها و تكون بدورها قد تغلغلت في نفسه و أصبحت طبيعة ثانية له، فيورث صفاته العضوية من والديه، كما يكتسب مكونات شخصيته الاجتماعية و النفسية عن طريق التعلم.

الجدول رق 29 : سن أزواج و زوجات أفراد العينة

	العلوم الإنسانية				العلوم الدقيقة				المجموع			
	الزوج		الزوجة		الزوج		الزوجة		الزوج		الزوجة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
29 - 25	-	-	29	**35.8**	-	-	31	**39.24**	-	-	60	**37.5**
34 - 30	02	**10.52**	19	**23.45**	03	**14.28**	20	**25.31**	05	**12.5**	39	**24.37**
39 - 35	11	**57.89**	24	**29.62**	04	**19.04**	21	**26.58**	15	**37.5**	45	**28.12**
44 - 40	04	**21.05**	09	**11.11**	08	**38.09**	07	**08.86**	12	**30**	16	**10**
45 فأكثر	02	**10.52**	-	-	06	**28.57**	-	-	08	**20**	-	-
المجموع	19	**100**	81	**100**	21	**100**	79	**100**	40	**100**	160	**100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أعمار أزواج إناث أفراد العينة الذين يدرسون في مجال العلوم الإنسانية تنعدم في الفئة العمرية التي تتراوح بين 25 و 29سنة ، أما الذين تتراوح أعمار بين 30 و 34 سنة فتقدر نسبتهم ب 10.52%، كما أن 57.89 % تتراوح أعمارهم بين 35 و39 سنة، بينما الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و 44 سنة فتقدر نسبتهم ب 21.05%، أما الذين تتراوح أعمارهم أكثر من 45 سنة فتقدر نسبتهم ب10.52%. أما زوجات الذكور من أفراد العينة الذين يدرسون في نفس المجال أي العلوم الإنسانية فتقدر نسبة اللائي تتراوح أعمارهن بين 25 و 29 سنة ب35.8%، أما اللائي تتراوح أعمارهن بين 30 و 34 سنة فتقدر نسبتهن ب 23.45%، كما تقدر نسبتهن في الفئة العمرية الممتدة بين

35 و39 سنة ب 29.62%، بينما نسبة 11.11% منهن تتراوح أعمارهن بين 40 و 44 سنة ، و لا وجود للفئة العمرية الأكثر من 45 سنة .

أما بالنسبة لأعمار أزواج إناث أفراد العينة الذين يدرسون في مجال العلوم الدقيقة فالملاحظ أنه لا وجود للفئة العمرية الممتدة بين 25 و 29سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 34سنة فتقدر نسبتهم ب14.28%، و الذين تتراوح أعمار بين بين 35 و 39 سنة تقدر نسبتهم ب 19.04%، بينما الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و 44 سنة فتقدر نسبتهم ب 38.09%، أما الذين تتراوح أعمارهم أكثر من 45 سنة فتقدر نسبتهم ب 28.57%.

أما زوجات أفراد العينة الذين يدرسون في نفس المجال أي العلوم الدقيقة فتقدر نسبة اللائي تتراوح أعمارهن بين 25 و 29 سنة ب39.24%، أما اللائي تتراوح أعمارهن بين 30 و 34 سنة فتقدر نسبتهن ب25.31%، كما تقدر نسبتهن في الفئة العمرية الممتدة بين 35 و39 سنة ب26.58 %، نسبة 08.86% تتراوح أعمارهن بين 40 و 44 سنة ، بيمنا لا وجود للفئة العمرية الأكثر من 45 سنة .

أما فيما يتعلق بأعمار زوجات و أزواج أفراد العينة في التخصصين معا، فالملاحظ أنه لا وجود للأزواج في الفئة العمرية الممتدة بين 25 و 29سنة، بينما تقدر نسبتهم ب 12.5 % في الفئة العمرية بين 30 و 34 سنة ، وتقدر نسبة الذين تتراوح أعمار بين 35 و 39 سنة ب 37.5%، بينما الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و 44 سنة فتقدر نسبتهم ب 30 %، أما الذين تقدر أعمارهم أكثر من 45 سنة فتبلغ نسبتهم 20%.

هذا فيما يخص الأزواج، أما فيما يتعلق بالزوجات، فالملاحظ أن نسبة الزوجات اللائي تتراوح أعمارهن بين 25 و 29سنة تقدر ب 37.5 %، أما اللائي تتراوح أعمارهن بين 30 و 34 سنة فتقدر نسبتهن ب 24.37 %، كما تقدر نسبتهن في الفئة العمرية الممتدة بين 35 و39 سنة ب 28.12 %، %، و نسبة 10% تتراوح أعمارهن بين 40 و 44 سنة ، بيمنا لا وجود للفئة العمرية الأكثر من 45 سنة.

يلاحظ جليا أثر المرجعية الثقافية من خلال سن أزواج و زوجات الأساتذة، بحيث أن عملية التنشئة الاجتماعية، التي تدخل ضمن المرجعية الثقافية، تكسب الأفراد الاتجاهات و القيم و الخصائص الشخصية ليحافظ على النمط الثقافي المستمد من النمط العام، كما هو واضح من خلال زواج الذكر بالفتاة التي تصغره سنا، و بالمقابل فإن التحول في ثقافة المجتمع تؤدي إلى تغيير تلك المعايير التي يضعها المجتمع لعدم تلاؤمها مع الثقافة المستحدثة، إذ يظهر تأثيرها من خلال تلاشي زواج الذكور المبكر مثلما كان منتشرا السابق.

الجدول رقم 30 : المستوى التعليمي لزوجات و أزواج أفراد العينة

	الزوجة		الزوج		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	06	**03.75**	-	-	06	**03**
ابتدائي	06	**03.75**	06	**15**	12	**06**
متوسط	12	**07.5**	-	-	12	**06**
ثانوي	36	**22.5**	11	**27.5**	47	**23.5**
عال	100	**62.5**	23	**57.5**	123	**61.5**
المجموع	160	**100**	40	**100**	200	**100**

مما يمكن ملاحظته من خلال قراءة هذا الجدول بأن لأكبر نسبة من زوجات ذكور أفراد العينة و القدرة ب62.5% و أزواج الإناث المقدرة ب 57.5% مستواهم التعليمي عال أي أنهم يملكون المستوى التعليمي الجامعي، ثم تأتي في المرتبة الثانية المستوى الثانوي المقدرة ب 22.5% بالنسبة للزوجات و 27.5% بالنسبة للأزواج، أما المستوى المتوسط فإنه ينعدم عند الأزواج بينما يقدر بنسبة 07.5% عند الزوجات، كما يلاحظ بأن نسبة الأزواج ذوي المستوى الابتدائي تقدرة ب 15% ، بينما تبلغ عند الزوجات 03.75%، و نفس النسبة أي 03.75% من الزوجات أميات ، بينما لا نجد الأزواج الأميون .

ما يمكن ملاحظته بصفة إجمالية، هو إن النسبة الكبيرة من زوجات الذكور و أزواج الإناث من أفراد العينة و القدرة ب61.5% يملكون المستوى التعليمي العالي أي الجامعي ، ثم تأتي في المرتبة الثانية الذين يملكون المستوى الثانوي بنسبة 23.5 %، أما الذين يملكون المستوى المتوسط فإن بنسبتهم تقدر ب 12% ، و نفس النسبة أي 12% يملكون المستوى الابتدائي ، بينما نسبة الأميين من زوجات الذكور و أزواج الإناث من أفراد العينة_فتبلغ 03% فقط.

بما أن التغير الاجتماعي يعتبر تحولا في ثقافة المجتمع المؤدية إلى تغيير المعايير التي يضعها، فقد أفرزت سياسة مجانية التعليم و إجباريته، الذي تبنته الدولة الجزائرية، أثارا متعددة على الأسرة و بنيتها و قيمها، و بالأخص اتجاه المرأة. إذ بعدما كانت الأسرة محافظة و متشددة نحو المرأة و خروجها للتعليم أو

العمل، بحيث كانت الأم تقوم بتعليم ابنتها دورها و واجباتها الاجتماعية، و تحيطها بأسرار المجتمع النسوي، و فنون الأعمال المنزلية، و جعلها مؤهلة للحياة، أخلاقيا و دينيا و اجتماعيا، و ذلك وفق القواعد الأخلاقية التي تسود المجتمع، فتتعلم العفة و الحشمة و الحياء و الحرمة و المهارة في الأعمال المنزلية و أمور الزواج الذي تعتبره أهم أهداف حياتها، أصبح مسموحا للبنت بمزاولة الدراسة و متابعتها، بل أصبحت الأسرة تشجع بناتها بمزاولة التعليم بمختلف أطواره، حتى العالي منه من أجل أن تثبت مكانتها و شخصيتها.

فالعلم في العصر الحديث و التغيرات التي طرأت على النسق التربوي الرسمي، خاصة التعليم الرسمي و ما يقوم به من توصيل للأفكار والقيم التي لها دورها في تنظيم السلوك، يعتبر المسؤول عن عديد من التغيرات، بعدما لم يكن يسمح للفرد أن يتحرر من قيود المجتمع بسهولة، لاعتباره تفككا و انفصاما لعروة القرابة، أما اليوم فقد بدأت تضعف تدريجيا و يحل محلها معايير مرنة و دائمة التغير، و يظهر الميل إلى الفردية و التباعد الفكري بين الأسر بعضها ببعض. و بذلك وجدت المرأة نفسها متحررة من الضوابط التي كانت تنقاد لها سابقا و بدلتها بمبادئ عصرية، فانهارت الضوابط و الأنماط التقليدية الأسرية تحت وطأة البيئة الجديدة.إضافة إلى أن تعليم المرأة في مختلف مراحل التعليم، بما في ذلك مرحلة التعليم العالي في المعاهد و الجامعات، أوجد وعيا واضحا بذاتها، و مركزها، و مكانتها، وإمكانياتها ودورها الهام في المجتمع بصفة عامة و في الأسرة بصفة خاصة.

و لهذا فإن أسلوب الحياة المكتسبة عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، إضافة إلى درجة التعليم و ما يترتب عنه من بعد ثقافي، يؤثران في نمط و بنية أسر الأفراد بصفة عامة وأسرة الأستاذ الجامعي بصفة خاصة.

الجدول رقم 31 : الحالة المهنية لزوجات و أزواج أفراد العينة

	الزوجة		الزوج		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
(ت) يعمل	114	**71.25**	34	**85**	148	**74**
لا(ت) يعمل	46	**28.75**	06	**15**	52	**26**
المجموع	160	**100**	40	**100**	200	**100**

من خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ بأن نسبة 71.25% من زوجات أفراد العينة الذكور

يعملن مقابل 28.75% العاطلات عن العمل، بينما أزواج الإناث الذين يعاملون فتقدر نسبتهم ب 85% مقابل 15% عاطلون عن العمل.

و يمكن أن نلاحظ إجمالا بأن النسبة الكبيرة من زوجات و أزواج أفراد العينة و المقدرة ب 74% يعملون، بينما 26% فعاطلون عن العمل.

لقد غرست الثقافة الجديدة في نفوس الأفراد خاصية من خصائص المجتمع المعاصر، و هي الكفاح من أجل التنقل إلى مكانة اجتماعية عالية، و رفع المستوى الاقتصادي، و التحرك من مستوى طبقي أدنى إلى مستوى أعلى، و ذلك بالالتحاق بالعمل من أجل التوافق مع متطلبات العصر و ظروف الحياة الجديدة. و بغرض مضاعفة دخل الأسرة التحقت الزوجة بالعمل، فأصبحت تساعد الرجل في إدارة الشؤون الاقتصادية. و لا شك في أن العمل و ما يحمله من قيم ثقافية له تأثير في اختيار نمط و بنية الأسرة و بالأخص أسرة الأستاذ الجامعي.

الجدول رقم32 : كيفية اختيار شريك الحياة

الكيفية	ك	٪
شخصي	67	**33.5**
الوالدين	53	**26.5**
القربى	10	**05**
الأصدقاء	05	**02.5**
مكان العمل	22	**11**
مكان الدراسة	43	**21.5**
المجموع	200	**100**

من خلال هذه المعطيات نلاحظ بأن الغالبية من أفراد العينة المقدرة نسبتهم ب33.5% تم اختيار شريكة حياتهم عن طريق شخصي، فيما أن 26.5% تم اختيار شريكة حياتهم عن طريق الوالدين، و 21.5% بمكان الدراسة أي أثناء دراساتهم بالجامعة،بينما 11% اختاروا شريكة حياتهم بمكان العمل الذي يعملون فيه أي الجامعة، أما 05% فتم عن طريق الأقارب، و 02.5% تم عن طريق الأصدقاء.

يمكننا أن نلاحظ مدى تأثير المرجعية الثقافية في تكوين الأسر عامة و أسرة الأستاذ الجامعي خاصة، و ذلك من خلال معرفة مختلف أنماط اختيار شريك الحياة التقليدية منها و العصرية، بحيث نلاحظ استمرار الاعتماد على نمط الاختيار الزواجي الذي يحافظ على الأسس التقليدية للزواج و بناء الأسرة، القائمة على العادات و التقاليد التي تمنع أي تعارف بين الرجل و المرأة قبل الزواج، إضافة إلى نمط اختيار الوالدين الذي عرفه المجتمع الجزائري لفترات تاريخية طويلة، بحيث تلعب فيه الجماعة الأسرية و خاصة الوالدين دورا هاما في اختيار شريك الحياة بغرض المحافظة على الوحدة الأسرية، كما

يلاحظ نمطا نمط آخر يحمل خصائص الاختيار التقليدي و بعض خصائص الاختيار الحر، إذ تلعب العوامل الوسيطة دورا هاما بين الزوجين المقبلين على الزواج و منه الأصدقاء و خاصة أماكن العمل و الدراسة، إضافة إلى ظهور نمط جديد بعيدا عن المفهوم التقليدي للزواج، و هو الاختيار الشخصي و الحر بعيدا عن تدخل الوالدين، و ذلك بعدما حققت الأسرة الاستقلال الاقتصادي عن الجماعة الأسرية، و أصبح مفهوم الزواج شكلا من أشكال التعاون بين الزوجين يتحملان أعباءه و مسؤولياته و تبعاته اجتماعيا و اقتصاديا.

الجدول رقم 33 :مقاييس اختيار شريك الحياة *

التخصص / المقاييس	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الحب	28	**10.81**	71	**23.9**	99	**17.8**
الجمال	36	**13.89**	29	**09.76**	65	**11.69**
المال	09	**03.47**	07	**02.35**	16	**02.87**
القرابة	06	**02.31**	02	**0.67**	08	**01.43**
الحسب و النسب	27	**10.42**	18	**06.06**	45	**08.09**
العمل	09	**03.31**	16	**05.38**	25	**04.49**
التعليم	69	**26.67**	88	**29.62**	157	**28.23**
التدين	75	**28.75**	66	**22.22**	141	**25.35**
المجموع	259	**100**	297	**100**	556	**100**

*** المجموع يفوق عدد أفراد العينة بسبب تعدد الإجابات لكل مبحوث.**

من الواضح من خلال الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة الذين يدرسون في العلوم الإنسانية و المقدرة نسبتهم 28.75% و هم الأغلبية، تم اختيار شريكة حياتهم على أساس التدين، ثم 26.67% اختاروا شريكة حياتهم على أساس التعليم، و 13.89% على أساس الجمال، أما 10.81% فتم على أساس الحب، و نفس النسبة تقريبا و المقدرة ب 10.42% تم على أساس الحسب و النسب ، بينما 03.47% فعلى أساس المال،و03.31% فعلى أساس العمل، و أخيرا 02.31% فتم اختيارهم على أساس القرابة.

أما غالبية أفراد العينة الذين يدرسون في العلوم الدقيقة و المقدرة نسبتهم 29.62% تم اختيار شريكة حياتهم على أساس التعليم، ثم 23.9% اختاروا شريكة حياتهم على أساس الحب، و 22.22% على أساس التدين، أما 09.76% فتم على أساس الجمال، و النسبة المقدرة ب 06.06% تم على أساس الحسب و النسب ، بينما 05.38% فعلى أساس العمل، و02.35% فعلى أساس المال، و أخيرا 0.67% فتم اختيارهم على أساس القرابة.

و نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة مشتملين في التخصصين معا و المقدرة ب28.23% تم اختيار شريكة حياتهم على أساس التعليم، و بدرجة أقل بنسبة 25.35% كان اختيارهم لشريكة حياتهم على أساس التدين، أما 17.8% فتم على أساس الحب، و 11.69% تم على أساس الجمال، بينما 08.09% فكان على أساس الحسب و النسب، و 04.49% فتم على أساس العمل، 02.87% فكان على أساس المال، و أخيرا 01.43% تم اختيار شريكة حياتهم على أساس القرابة.

يتبين تأثير الثقافة المرجعية جليا من خلال مقاييس اختيار الشريك و تكوين الأسرة، فهناك من يعتمد على مقاييس الأسرة التقليدية التي تحافظ على الوحدة الثقافية و الاقتصادية التقليدية للأسرة، كالتدين و الحسب و النسب، متأثرا بذلك بالجماعة الأسرية التي يلعب فيها الوالدين، خاصة الأب، دورا أساسيا في الاختيار الزواجي، بينما أفرزت التغيرات السوسيو- ثقافية و الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري تغيرات عميقة في مقاييس اختيار الشريك و تكوين الأسرة، كمقياس التعليم، الذي لم يكن موجودا في النمط القديم، و الذي برز نتيجة سياسة مجانية التعليم و إجباريته و كذا الحرية التي أتيحت للمرأة لمزاولة دراساتها و خاصة الدراسات الجامعية. و مقياس الحب، الذي ظهر نتيجة تعارف الطرفين خارج الرقابة و الإطار الأسري التقليدي. و مقياس الجمال الذي لم يكن يعتد به في النمط الأسري التقليدي.

و من هنا يتبين مدى أهمية و تأثير الثقافة المرجعية، المتمثلة في ثقافة المنبت التقليدية و الثقافة العصرية المكتسبة، في مقاييس اختيار شريك الحياة و نمط لأسرة و بنيتها.

الجدول رقم 34 : كيفية تكوين مقاييس اختيار شريك الحياة *

كيفية التكوين	المجموع	
	ك	٪
النموذج الأسري	122	**22.63**
التربية الدينية	46	**08.53**
المناقشة مع العائلة	40	**07.42**
المناقشة مع الزملاء	16	**02.96**
وسائل الإعلام	35	**06.49**
الحياة الجامعية	128	**23.74**
الثقافة الشخصية و الواقع الاجتماعي	152	**28.2**
المجموع	539	**100**

*** المجموع يفوق عدد أفراد العينة بسبب تعدد الإجابات لكل مبحوث.**

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة والمقدرة نسبتهم ب28.2% تكونت لديهم المقاييس التي على أساسها تم اختيار شريك (ة) الحياة من خلال الثقافة الشخصية و الواقع الاجتماعي ، و 23.74% تكونت لديهم من خلال حياتهم الجامعية ، 22.63% من خلال النموذج الأسري الذي نشؤوا فيه، ثم 07.42% من خلال المناقشة مع العائلة، و 06.49% فتكونت لديهم من خلال وسائل الإعلام، أما 02.96% فمن خلال المناقشة مع.

يتبين تأثير الثقافة المرجعية جليا من خلال كيفية تكوين مقاييس اختيار الشريك و نمط الأسرة، فهناك من تكونت لديه مقاييس اختيار الشريك من خلال ما اكتسبه من قيم واتجاهات و أسلوب أسرته التقليدية و فلسفتها و خبراتها في الحياة، و التي تسعى للمحافظة على الوحدة الثقافية و الاقتصادية التقليدية للأسرة، و بالتالي يكون قد تأثر بالجماعة الأسرية التي ينتمي إليها، و لهذا نجد أن مقاييس اختيار الشريك تكونت لديه من خلال النموذج الأسري الذي ترعرع فيه، و بالمقبل فهناك من تكونت لديه مقاييس اختيار الشريك من خلال الحياة الجامعية و الثقافة الشخصية و الواقع الاجتماعي الذي أفرزته التغيرات السوسيو-ثقافية و الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري. و عليه فإن مقاييس اختيار الشريك ومنه نمط الأسرة، يتأثر وفقا للثقافة التي اكتسبها الفرد و تأثر بها، سواء تقليدية كانت أو عصرية.

الجدول رقم 35 : طبيعة الرضا عن الزواج وتعليله

	الرضا		عدم الرضا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
حقق نمط الأسرة المرغوبة	44	**28.75**	-	**-**	44	**22**
تلاءم مع تنشئتي وتكويني العلمي	109	**71.24**	-	**-**	109	**54.5**
لم حقق نمط الأسرة المرغوبة	-	**-**	20	**42.55**	20	**10**
لم تلاءم مع تنشئتي وتكويني العلمي	-	**-**	13	**27.65**	13	**06.5**
كثرة المسؤوليات المترتبة عن الزواج	-	**-**	14	**29.78**	14	**07**
المجموع	153	**100**	47	**100**	200	**100**

يتبين من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة و المقدرة نسبتهم ب 71.24% راضون عن زواجهم مبررين ذلك بملاءمته مع تنشئتهم و تكوينهم العلمي ، و 28.75% الباقون صرحوا بأن ذلك حقق نمط الأسرة التي رغبوا فيها، بينما 42.55% ممن هم غير راضين عن زواجهم فصرحوا بأن ذلك لم يحقق لهم نمط الأسرة التي رغبوا فيها، 29.78% صرحوا عن عدم رضاهم بسبب كثرة المسؤوليات المترتبة عنه، أما 27.65% صرحوا بأن ذلك لم يتلاءم مع تنشئتهم وتكوينهم.

إن تبرير الرضا أو عدم الرضا عن الزواج، باعتبار الزواج القاعدة الأساسية للأسرة ، يعبر عن مدى تأثير سلوك الفرد و توجهاته بالقيم و المعاييرالاجتماعية، سواء من خلال ما اكتسبه عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية أو من خلال التغيرات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية الحاصلة في المجتمع، بحيث يظهر جليا كيف أن أسلوب الأسرة و فلسفتها و خبراتها في الحياة، الساعية للمحافظة على الوحدة الثقافية، يؤثر في سلوك الأفراد و توجهاتهم مما جعلهم يرضون عن زواجهم و منه عن نمط أسرهم. كما أن النظام التعليمي و درجة التعليم و ما يترتب عنه من بعد ثقافي و تغيير في القيم والمعايير الاجتماعية، يترك أثاره من خلال الرضا عن الزواج بحجة الملاءمة مع التكوين العلمي.

الجدول رقم 36 : مكان إقامة أفراد العينة الحالي

	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مع الوالدين	68	**68**	25	**25**	93	**46.5**
شخصي	25	**25**	70	**70**	95	**47.5**
مستأجر	07	**07**	05	**05**	12	**06**
المجموع	100	**100**	100	**100**	200	**100**

يوضح لنا الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة الذين يدرسون في العلوم الإنسانية و المقدرة نسبتهم 68% و هم الأغلبية يقيمون بالمسكن العائلي أي مع الوالدين، و18% يقيمون بمساكن شخصية، بينما 07% فيقيمون بمساكن مستأجرة. أما غالبية أفراد العينة الذين يدرسون في العلوم الدقيقة و المقدرة نسبتهم 70% يقيمون بمساكن شخصية خاصة بهم، في حين يقيم 25% بالمسكن العائلي أي مع الوالدين، أما 05% فيقيمون بمساكن مستأجرة.

و بالنظر إلى كافة أفراد العينة من كلا التخصصين، فنجد أن 47.5% يقيمون بمساكن شخصية خاصة بهم، و46.5% يقيمون بالمسكن العائلي أي مع الوالدين، أما 06% فيقيمون بمساكن مستأجرة.

إن المنزل لا يعتبر مجرد مأوى للفرد أو مكان لراحته فحسب، بل هو مكان للحياة المشتركة كما أنه المكان الذي تلبى فيه الحاجات البيولوجية و الاجتماعية و الثقافية، بالإضافة إلى كونه المكان الذي يلتقي فيه أفراد الأسرة بعضهم ببعض و من خلاله تتم عملية التنشئة الاجتماعية بصورة سهلة و طبيعية. و الملاحظ أن لكل نسق من أنساق الأسر قواعد خاصة للسكن ، إذ من المعروف أن الازواج و الزوجات يأتون من أسر توجيه مختلفة، و لهذا فإنه بعد الزواج لابد لاحدهما أن ينتقل، و أكثر الأنماط شيوعا هو انتقال العروس للعيش مع أسرة العريس، و في غالب الأحيان يعيش الأزواج معا لأن أزمة السكن لا تمكنهم من الحصول على سكنات خاصة و منعزلة، بعكس الذين يتوفرون على إمكانيات مادية تسمح لهم باستقلالية المسكن و تجسيد نمط الأسرة المرغوب فيها و غالبا ما تكون أسرة زوجية. إلا أن السكن المستقل عن الوحدة العائلية، يؤدي في غالب الأحيان إلى تضعيف الروابط الأسرية و تنمية الفردانية على حساب الشعور بالانتماء و التكتل الذي يربط الوحدة العائلية.و بهذا يتبين أثر الثقافة المرجعية من خلال مكان إقامة الزوجين.

الجدول رقم 37 : مكان إقامة أفراد العينة الحالي وطبيعة الرضا عنه و تعليله

	مع الوالدين				شخصي				مستأجر				المجموع	
	الرضا		عدم الرضا		الرضا		عدم الرضا		الرضا		عدم الرضا			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يتلاءم مع تنشئتك	31	**43.05**	-	-	39	**41.05**	-	-	-	-	-	-	70	**35**
يساعد على تنشئة الأبناء	27	**37.5**	-	-	23	**24.21**	-	-	03	**30**	-	-	53	**26.5**
يوفر مختلف المصاريف	14	**19.44**	-	-	08	**08.42**	-	-	-		-	-	22	**11**
اختلاف ثقافة الوالدين	-	-	11	**52.38**	25	**26.31**	-	-	07	**70**		-	43	**21.5**
عدم استيعاب المسكن العائلي لزوجين جديدين	-	-	04	**19.04**	-	-	-	-	-		02	**100**	06	**03**
كثرة الأولاد و ما يترتب عنه من مشاكل	-	-	06	**28.57**	-	-	-	-	-		-	-	06	**03**
المجموع	72	**100**	21	**100**	95	100	-	**000**	10	**100**	02	**100**	200	**100**

يوضح لنا الجدول أعلاه أن نسبة 43.05% من أفراد العينة الذين يقيمون بالمسكن العائلي أي مع الوالدين راضون عن الإقامة لأن ذلك يتلاءم و تنشئتهم، و37.5% يبررون رضاهم بالمساعدة على تنشئة الأبناء، أما 19.44% فإنهم راضون لأن ذلك يوفر عنهم مختلف المصاريف ، بينما 52.38% ممن يقيمون بالمسكن العائلي أي مع الوالدين غير راضين عن تلك الإقامة مبررين ذلك باختلاف ثقافة الوالدين عن ثقافتهم، و28.57% يرجعون ذلك إلى كثرة الأولاد و المشاكل التي يسببونها، و نسبة 19.04 %يرجعونه إلى عدم استيعاب المسكن العائلي لزوجين جديدين . أما الذين يقطنون بمساكن شخصية، فإن 41.05% من الراضين عن تلك الإقامة يبررونها بتلاؤمها مع تنشئتهم، 26.31% يرجعونه إلة اختلاف ثقافة الوالدين عن ثقافتهم، 24.21% يرون بأنها تساعدهم على تنشئة الأبناء و 08.42% راضون لأن ذلك يوفر عنهم مختلف المصاريف. أما أفراد العينة المقيمين بمساكن مستأجرة و المقدرة

نسبتهم 70% فإنهم راضون عن إقامتهم بسبب اختلاف ثقافة الوالدين ، بينما 30% ممن يقيمون بتلك المساكن أي المستأجرة راضون عنها لأنها تساعدهم على تنشئة أبنائهم ، أما 100% ممن هم غير راضين فيرجعون ذلك إلى عدم استيعاب المسكن العائلي لزوجين جديدين.

تظهر أهمية المسكن كقيمة ثقافية اجتماعية بما يرمز إليه من هوية و شخصية الأسرة التي تملكه و تقيم فيه. فالسكن العائلي الكبير كان عاملا من عوامل التماسك الأسري، و لذلك غالبا ما يمارس على الأفراد نظام السكن الأبوي. و لكون تقاليد الزواج في الأسرة الجزائرية تعطي للزوجين الجديدين الحق في الاشتراك في المسكن مع والدي الزوج، فإن في كثير من الأحيان يجد هذا النمط معارضة من طرف الفئة المتعلمة خاصة، بحيث يشترط الزوجات مسكنا مستقلا عن أولياء الزوج، و ذلك من أجل تفادي الصراعات و الخلافات بسبب التباعد الثقافي بين الأجيال، و لكن قلة الإمكانيات و صعوبة الحصول على مسكن مستقل، يلجأ الأزواج الجدد إلى المسكن المشترك مع والدي الزوج .

لكن التحولات و التغيرات التي مست المجتمع ككل، ونتيجة سياسة تعميم التعليم، وجدت الفئات المتعلمة نفسها، بمستواها التعليمي المرتفع، مؤهلة لشغل مختلف الوظائف التي مكنتها من الحصول على دخل ذاتي، و من ثمة الاستقلال السكني عن المسكن العائلي، و ذلك بشراء مسكن خاص أو استئجاره و خلق وسط سكني جديد يمكنها من إدارة شؤون أسرتها ، وفق معطيات الحياة العصرية بعيدا عن سلطة أسرة المنشأ. و الملاحظ أن التجاء فئة الشباب للبحث عن مسكن مستقل يعبر عن مدى الوعي المتنامي لديهم بمدى تأثير الأهل في حياة و سلوكات الأسرة الجديدة، و من أجل تفادي ذلك التصادم، تبحث عن مسكن مستقل كي تضمن عدم الاحتكاك و بالتالي تتجنب ذلك التأثير.

الجدول رقم38: عدد الأسر المقيمة بالمسكن العائلي

	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
01 - 02	36	**36**	56	**56**	92	**46**
03 - 04	47	**47**	32	**32**	79	**39.5**
05 فأكثر	17	**17**	12	**12**	29	**14.5**
المجموع	100	**100**	100	**100**	200	**100**

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن 47% من أفراد العينة الذين يعملون في حقل العلوم الإنسانية

يتراوح عدد الأسر التي تقيم في مسكنهم العائلي بين 03 و 04 أسر، و أن 36% يتراوح عدد الأسر التي تقيم في المسكن العائلي بين 01 و 02 أسر، بينما 17% يتراوح عدد الأسر التي تقيم في مسكنهم العائلي 05 أسر أكثر. أما أفراد العينة الذين يعملون في حقل العلوم الدقيقة فإن 56% منهم يتراوح عدد الأسر التي تقيم في مسكنهم العائلي بين 01 و 02 أسر، و أن 32% يتراوح عدد الأسر التي تقيم في مسكنهم العائلي بين 03 و 04 أسر، أما 12% فتوجد بمسكنهم العائلي 05 أسر فأكثر.

و الملاحظ بصفة عامة أن 46% من أفراد العينة يتراوح عدد الأسر التي تقيم في مسكنهم العائلي بين 01 و 02 أسر، و أن 39.5% يتراوح عدد الأسر التي تقيم في المسكن العائلي بين 03 و 04 أسر، بينما 14.5% فنجد أن 05 أسر فأكثر تقيم في مسكنهم العائلي .

يتبين من خلال معطيات هذا الجدول أثر عدد الأسر المقيمة في المسكن العائلي في اختيار الأستاذ لنمط و بنية أسرته، حيث تعتبر الأسرة امتلاك المسكن قيمة اجتماعية يرمز إلى الهوية و الشخصية الأسرية، إضافة إلى أن السكن العائلي الكبير، بما يتضمن من أزواج و زوجات و أبنائهم، يعتبر عاملا من عوامل التماسك و التضامن الأسري، كما يعتبر عاملا من عوامل تقوية الروابط الأسرية و الشعور بالانتماء و التكتل الذي يربط الوحدة العائلية.

و لكن التحولات و التغيرات التي مست المجتمع ككل، و كذا الوسط السكني الجديد الذي عرفته الأسرة، أثرت على المجال السكني للأسرة و عدد الأسر في المسكن العائلي، بحيث أصبحت تضم في مسكن واحد بين 1 و 2 أزواج و في حالات نادرة ثلاثة أزواج، و في الكثير من الحالات الأزواج يعيشون معا لأن أزمة السكن لا تمكنهم من الحصول على سكنات منعزلة.

الجدول رقم 39 : عدد أفراد الأسرة الكلي داخل المسكن العائلي

	العلوم الإنسانية		العلوم الدقيقة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
04 - 06	28	**28**	54	**54**	82	**41**
07 - 09	43	**43**	33	**33**	76	**38**
10 فأكثر	29	**29**	13	**13**	42	**21**
المجموع	100	**100**	100	**100**	200	**100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن 43% من أفراد العينة الذين يعملون في حقل العلوم الإنسانية يتراوح عدد أفراد الأسرة الكلي داخل مسكنهم العائلي بين 07 و 09 أفراد، و أن 29% فيبلغ عدد أفراد الأسرة الكلي داخل مسكنهم العائلي من 10أفراد فأكثر، بينما 28% يتراوح عدد أفراد الأسرة الكلي داخل مسكنهم العائلي بين 04 و 06 أفراد. أما أفراد العينة الذين يعملون في حقل العلوم الدقيقة فإن 54% منهم يتراوح عدد أفراد الأسرة الكلي داخل مسكنهم العائلي بين 04 و 06 أفراد، و أن 33% يتراوح عدد أفراد الأسرة الكلي داخل مسكنهم العائلي بين 07 و 09 أفراد، بينما 13% فيبلغ عدد أفراد الأسرة الكلي داخل مسكنهم العائلي من 10فراد فأكثر.

و الملاحظ بصفة عامة أن 41% يتراوح عدد أفراد الأسرة الكلي داخل مسكنهم العائلي بين 04 و 06 أفراد، و أن 38% يتراوح عدد أفراد الأسرة الكلي داخل مسكنهم العائلي بين 07 و 09 أفراد ، بينما 21 % فيبلغ عدد أفراد الأسرة الكلي داخل مسكنهم العائلي من 10فراد فأكثر .

إن أهمية معطيات هذا الجدول تظهر باعتبار عملية التنشئة الاجتماعية شبكة من العلاقات و التفاعلات الاجتماعية التي تحدث داخل الأسرة في إطار من القيم و المعايير المحددة، لأن الطفل يتعلم أثناء تفاعله مع بيئته الاجتماعية عادات و أسلوب حياة أسرته و بيئته المباشرة ومجتمعه عامة. بحيث أ المنزل لا يعتبر مجرد مأوى للفرد أو مكان لراحته فحسب، بل هو مكان للحياة المشتركة و تلبية الحاجات البيولوجية و الاجتماعية و الثقافية، بالإضافة إلى كونه المكان الذي يلتقي فيه أفراد الأسرة بعضهم ببعض و من خلاله تتم عملية التنشئة الاجتماعية بصورة سهلة و طبيعية.

فالطفل منذ نعومة أظافره و هو يعيش في الإطار الأسري، حيث يشترك في تربيته كل من الأب و الأم و الجد و الجدة و كافة أفراد العائلة خاصة الكبار منهم، فيلقنون له القوانين و القواعد الخاصة بالأسرة و من ثمة المجتمع، و كذا التضامن الاجتماعي و التماسك الداخلي لأفرادها و الشعور بالشرف و الخوف من رأي الغير، مما يتولد لديه الشعور بالالتحام و التماسك الأسري و الضبط الاجتماعي الذي يذيب فيه الروح الفردية و بالتالي يذوب داخل الجماعة.

و بذلك نلاحظ أن عدد الأفراد داخل الأسرة يترك آثارا معتبرة في شخصية الفرد و تصوراته من خلال شبكة العلاقات و التفاعلات الاجتماعية التي تحدث فيما بينهم داخل الأسرة، في إطار قيمها و معاييرها، مما ينعكس على نمط الأسرة التي يرغب الفرد في تكوينها.

الجدول رقم 40: المتدخل و طبيعة التدخل في الشؤون الخاصة للأسرة

	والدي الزوج		والدي الزوجة		الجد الأكبر		الأقارب		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أوامر	23	**34.32**	12	**31.57**	-	**-**	-	**-**	35	**30.7**
نصائح و توجيهات	31	**46.26**	21	**55.26**	-	**-**	06	**100**	58	**50.87**
عمل الزوجة	13	**19.4**	05	**13.15**	03	**100**	-	**-**	21	**18.42**
المجموع	67	**100**	38	**100**	03	**100**	03	**100**	114	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 34.32% من أفراد العينة الذين يتدخل الوالدين في شؤونهم العائلية الخاصة يقرون بأنها ذلك التدخل هو عبارة عن أوامر، و46.26 يقرون بأنها عبارة عن نصائح و توجيهات، أما 19.4% فيصرحون بأنه يتعلق بعمل الزوجة . أما 31.57% من أفراد العينة الذين يتدخل والدي الزوجة في شؤونهم العائلية الخاصة فيصرحون بأنها عبارة عن أوامر، و55.26% يقرون بأنها نصائح و توجيهات، بينما13.15%فيتعلق يتعلق بعمل الزوجة. أما 100% ممن صرحوا بتدخل الجد الأكبر في شؤونهم العائلية الخاصة فيقرون بأنه يتعلق بعمل الزوجة ، ونسبة 100% ممن يتدخل أقاربهم في شؤونهم العائلية الخاصة فيقرون بأنها عبارة عن نصائح و توجيهات.

والملاحظ أن نسبة 50.87% من مجمل أفراد العينة يقرون بأن تدخل بتدخل الوالدين في شؤونهم العائلية الخاصة عبارة عن نصائح و توجيهات، و 30.7 % يصرحون بأنها عبارة عن أوامر ، بينما18.42% فيصرحون بأنه يخص عمل الزوجة،

بالرغم من التغيرات الاجتماعية و الثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري، و من أبرزها ارتفاع المستوى التعليمي للجنسين، و بالأخص المرأة، إلا أننا نلاحظ بقاء ثقافة المنبت و تأثيرها على الأفراد، و ذلك بالتدخل في الشؤون الأسرية الخاصة بالأبناء، رغم تغير شكل ذلك التحل من الأوامر إلى النصائح و التوجيهات. فلقد كانت السلطة في الأسرة تتمركز في يد كبير العائلة، إذ كان يقوم بتحديد الأدوار و الوظائف بمختلف أنواعها و المراكز داخلها بما في ذلك الاختيار الزواجي و التوجيه العائلي، فيطالب الفرد بالولاء للروابط الأسرية و للاتجاهات و الأفكار و القيم حتى تكون كل أعماله و أفعاله متوافقة مع الوسط الذي

يعيش فيه دون الخروج عنه، بحيث كلما حاول التمرد قابله القهر الممارس من طرف الأسرة، لأنه يعيش تحت ضغوط الالتزام المفروض من قبل الجماعة، فينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار و المعتقدات و الأساليب ، مما يكون له الأثر البالغ على أسرته من حيث النمط و البنية باعتبارها تعيش دائما إطارا ثقافيا.

الجدول رقم 41 : طبيعة ممارسة عملية النسل و تعليله

	تحديد النسل		تنظيم النسل		عدم الممارسة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
التمكن من تحسين مستوى الأبناء التربوي و المعيشي	17	**34**	45	**40.9**	-	**-**	62	**31**
أزمة السكن	10	**20**	21	**19.09**	-	**-**	31	**15.5**
تحقيق أسرة زوجية	16	**32**	36	**32.72**	-	**-**	52	**26**
الزوج غير مقتنع	-	**-**	-	**-**	18	**45**	18	**09**
الزوجة غير مقتنعة	-	**-**	-	**-**	15	**37.5**	15	**07.5**
أسباب صحية	07	**14**	08	**07.27**	07	**17.5**	22	**11**
المجموع	50	**100**	110	**100**	40	**100**	200	**100**

يتبين من خلال الجدول أن 34% من أفراد العينة الذين يمارسون تحديد النسل يصرحون بأنهم يقومون به من أجل التمكن من تحسين مستوى أبنائهم التربوي و المعيشي، و نسبة 32% يقومون به كي يحققوا أسرة زوجية، بينما 20% فيصرحون بأنه بسبب أزمة السكن، و14% فيرجعون ذلك لأسباب صحية. أما الذين يقومون بتنظيم النسل فإن نسبة 40.9% يصرحون بأنه أجل التمكن من تحسين مستوى أبنائهم التربوي و المعيشي، و 32.72% فرغبة في تحقيق أسرة زوجية، أما 19.09% فبسبب أزمة السكن، و07.27% فيرجعون ذلك لأسباب صحية. بينما 45% ممن لا يمارسون تحديد و لا تنظيم النسل فيبررون ذلك بعدم اقتناع الزوج بهما، و نسبة 37.5% يردون ذلك إلى عدم اقتناع الزوجة، أما

17.5% فيرجعون ذلك لأسباب صحية.

إن معدلات الخصوبة تتأثر بكل من القيم السائدة التي ترتبط بالأطفال في النسق الأسري، و بالأسلوب الذي يحدد مركز الأطفال في بناء الأسرة، فإذا كانت ثقافة الأسرة ترتكز على فكرة أن الإنجاب مسألة مقدسة ينبغي أن لا يتدخل فيها الإنسان، ارتفع معدل المواليد، و بالتالي تتمسك الأسرة بالمعايير التي تشجع زيادة عدد الأطفال حتى يساهموا في تعزيز الدخل الاقتصادي. بينما أدى تغير الظروف المعيشية و الحضرية إلى تغير النظرة إلى الأطفال، ومنه إلى انخفاض معدل المواليد، و حلت القيم المعيشية محل القيم الدينية و تقديس الأطفال ، الذين أصبحوا من الناحية الاقتصادية عبئا على الأسرة بدلا من أن يكونوا مصدر مساعدة لها.

فبعدما كانت الأسرة تشجع زيادة عدد الأطفال و تفضل المرأة الولود، خاصة الذكور الذين يمنحون لها سلطة و نفوذ إضافيين، فقد ظهرت بوادر تنظيم النسل بعد أن هزت المعتقدات القديمة الراسخة في المجتمع، و تبلورت في أذهان الأفراد قيما جديدة، ترى أن النسل يجب أن يتوازن مع الدخل، و أن العبرة من الخلف بالكيف لا بالكم، و بالنوع لا بالعدد، و أن الأسرة المتطورة يجب أن يكون لها مستوى اقتصادي و اجتماعي رفيع كي تكون مستقرة. و كان ظهور هذه المبادرة لدى الأسرة ذات المستوى التعليمي و الثقافي بالأخص.

كما شجعت الحكومة الزوجات على تنظيم النسل و ذلك بإقامة مراكز تنظيم الأسرة و حملات تحسيسية لأهمية تنظيم النسل، و كذا توفير أقراص منع الحمل التي تسلم بالمجان، كما يقوم الأطباء بالخدمات و الإرشاد الصحي، و تقوم الأخصائية الاجتماعية بالزيارات المنزلية و الاستقبال و المتابعة الدورية، مما شجع الأسرة للاكتفاء بعدد قيل من الأولاد و بالتالي ظهرت قيما جديدة أثرت في شكل الأسرة و حجمها و نمطها.

لجدول رقم 42 : متولي شؤون الأسرة أثناء غياب الزوج

	ك	٪
الزوجة	87	43.5
والدي الزوج	89	48.5
والدي الزوجة	22	11
الأقارب	02	01
المجموع	200	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 44.5% من أفراد العينة في كلا التخصصين يتولى والدي الزوج رعاية شؤون الأسرة أثناء غيابهم، و 43.5% تتولى الزوجة رعاية شؤون الأسرة أثناء غيابهم، أما 11% فيقوم بذلك والدي الزوجة، بينما 12% فيتولها الأقارب.

نلاحظ كيف أن الثقافة المرجعية تلعب دورها الفعال في ربط سلوك الفرد بالوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، فلا تستطيع الثقافة أن تشكل الشخصية إلا عن طريق التنشئة الاجتماعية، التي تعمل على ترسيخ الثقافة في الفرد أي إدماجه في الإطار الثقافي لمجتمعه. و المجتمع الإنساني يتأثر بمختلف العوامل التي تمسه، كما أن أعضاءه يكبرون و يتقدمون في السن، و خلال هذا التغير تتبدل أدوارهم و مسؤوليتهم الاجتماعية بعد أن تزداد حلقات انتمائهم إلى المنظمات الاجتماعية، و تتغير أنماط علاقاتهم و ممارساتهم اليومية، كما أن التحول في ثقافة المجتمع يؤدي بهم إلى تغيير المعايير التي يضعها المجتمع لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة.

و نظرا للتغيرات التي مست المجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال، فقد وقع أثرها على الأسرة، بحيث أن الأسرة الأبوية البحتة الصارمة، أين كان الأب أو الجد الأكبر يمثل دور القائد الأكبر للعائلة، بتمتعه بالسلطة المطلقة، و تحديده لدور كل فرد من أفراد أسرته، أخذت في التقلص و الاندثار، و بدأت الفردية تميز اتجاهات الأفراد، بحيث أصبح الأبناء يشاركون في اتخاذ القرارات التي تتصل بالأسرة، كما أصبح الأبناء المتزوجون، خاصة الذين انفصلوا عن مسكن التوجيه و أقاموا بمسكن مستقل بسبب استقلالهم الاقتصادي، يصدرون بأنفسهم الكثير من القرارات، خاصة فيما يتعلق بأسرهم الخاصة، دون أن يكون لذوي القربى دخل في ذلك، إلا في حالة اللجوء إليهم. إضافة إلى المرأة تحررت من سلطة الأب و الأسرة و تغيرت وضعيتها، خاصة بعدما وفر لها المجتمع ظروف تحسين مستواها، و ذلك بالسماح لها بالخروج منفردة للدراسة و العمل و تكوين شخصيتها و تحديد مصيرها بنفسها و كذا استقلالية القرار و التربية و الممارسات الاجتماعية الأخرى.

4.7. تحليل نتائج الفرضيات

1.4.7. تحليل نتائج الفرضية الأولى

إن ما يمكن استخلاصه من خلال معطيات الجداول من 09إلى19 و الخاصة بالفرضية الأولى القائلة " **تؤثر طبيعة التكوين العلمي في العلوم الإنسانية و العلوم الدقيقة في نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي**" النتائج التالية:

- إن شخصية الفرد تتعرض خلال دورة حياتها للعديد من التأثيرات من خلال تنوع الوسائط الاجتماعية التي يتفاعل معها في مجتمعه، بحيث تعتبر الهيئة التدريسية من بين الهيئات الأساسية التي يوكل

إليها بعملية التنشئة في المجتمع منذ ميلاد الطفل حتى وفاته، إذ تعمل على إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام، عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه و توريثه إياه و تدريبه عن طريق التفكير السائد فيه، و غرس معتقدات المجتمع في نفسه، فينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكارو المعتقدات. و عليه فإن مزاولة نسبة كبيرة من المبحوثين الدارسين بمختلف الهيئات التعليمية، رسمية كانت أو غير رسمية، جعلهم يتعرضون لتأثيرات في تكوين شخصيتهم من مختلف جوانبها وفق تنوع تلك الوسائط التعليمية و تخصصاتها، و منه على نمط و بنية أسرهم.

- تعتبر لغة التكوين و التخصص وسيلة من وسائل نشر الثقافة و توصيل التراث الاجتماعي للأفراد، و ذلك وفق ما تحمله من أفكار و قيم و معايير و معتقدات يتم غرسها في تكوين الفرد و توريثه إياه و تدريبه على التفكير بها، فيدمج عن طريقها في الإطار الثقافي العام للمجتمع. و بالتالي يظهر آثارها في ما يحصل من صراع بين الجديد الذي يمثله الشباب بما يحملونه من ثقافة جديدة وكبار السن بما يمثلونه من ثقافة قديمة محافظة، و يمتد إلى نمط و بنية أسر أساتذة العلوم الإنسانية و العلوم الدقيقة، باعتبارها المنارة المشعة بالثقافة، و الممثلة الأولى لثقافة المجتمع.

- إن رغبة - نسبة كبيرة من عينة المبحوثين المختصين في العلوم الدقيقة و نسبة أقل اعتبارا من عينة المبحوثين المختصين العلوم الإنسانية- في أسرة زوجية، تظهر مدى تأثير درجة التعليم و التخصص بما تحمل من معايير ثقافية، في تغير أسلوب الحياة و الأفكار و المعايير التي يضعها المجتمع، لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة، مما انعكس آثارها على الأبنية الاجتماعية بما في ذلك الأسرة. فبنية الأسرة الكبير لدى أساتذة العلوم الدقيقة أخذ في الضيق و التلاشي، و عوض بنمط الأسرة النواة، و التي ينحصر التزامها في الزوجين و أولادهما الصغار، بمعنى التقلص العددي لأفراد الأسرة، عكس ما كانت عليه في الماضي، حينما كان يدخل في إطارها كل من الأب و الأم و أولادهما المتزوجين وغير المتزوجين. بينما نلاحظ ذلك بدرجة أقل عند أساتذة العلوم الإنسانية، مبررين ذلك بالملاءمة مع طبيعة تغير العصر و تحسين مستوى الأبناء التربوي و المعيشي و كذا الملاءمة مع طبيعة أسرة المنشأ و بالأخص طبيعة التكوين العلمي، مما يظهر أثر درجة التعليم و طبيعة التخصص العلمي، بما يحمل ذلك كله من معايير ثقافية، في اختيار الأستاذ الجامعي لنمط أسرته.

- يظهر مدى تأثير التعليم و بالأخص التخصص العلمي لدى أساتذة العلوم الإنسانية و أساتذة العلوم الدقيقة، في نمط الاختيار للزواج و تكوين الأسرة، باعتبار هذا الأخير عملية اجتماعية ثقافية، إذ أن نسبة معتبرة من أفراد عينة العلوم الإنسانية اعتمدوا النمط التقليدي في الاختيار الزواجي، و هو اختيار الوالدين، أين تلعب فيه الجماعة الأسرية، و خاصة الوالدين دورا هاما في اختيار شريك الحياة بغرض المحافظة على الوحدة الأسرية، بعكس ما يلاحظ لدى عينة العلوم الدقيقة التي ثارت على المفهوم التقليدي للزواج، بعدما حققت الاستقلال الاقتصادي عن الجماعة الأسرية، بحيث اختاروا بكل حرية شريك حياتهم بعيدا عن تدخل الوالدين، و ذلك بعدما أصبح مفهومهم للزواج شكلا من أشكال التعاون بين الزوجين، بحيث يتحمل الزوجان

فيه أعباء و مسؤوليات و تبعات الزواج اجتماعيا و اقتصاديا. إضافة إلى أن نسبة معتبرة أخرى من نفس العينة، أي عينة العلوم الدقيقة، اتبعت نمطا آخر من الاختيار الزواجي يحمل خصائص الاختيار التقليدي و بعض خصائص الاختيار الحر، إذ تلعب فيه العوامل الوسيطة دورا هاما بين الزوجين المقبلين على الزواج و منه الأصدقاء و أماكن العمل و الدراسة، فالحرية التي أتيحت للمرأة لمزاولة دراساتها و خاصة الدراسات الجامعية و الاستقلال الاقتصادي من خلال العمل بكل حرية ، بعيدا عن الرقابة الأسرية و العلاقات القرابية، وفر فرص اللقاء والاحتكاك بين الطرفين للتعارف أكثر و التخطيط لبناء أسرة مستقلة عن العائلة بعيدا عن النمط التقليدي في الاختيار الزواجي، و نلاحظ ذلك بدرجة أقل عند أساتذة العلوم الإنسانية أين يطغى دور الجماعة الأسرية، و خاصة الوالدين، في الاختيار الزواجي و منه المحافظة على الأسس التقليدية للزواج و بناء الأسرة القائمة على العادات و التقاليد التي تمنع و تحد من التعارف بين الرجل و المرأة قبل الزواج.

- يتبين أثر التغيرات السوسيو- ثقافية و الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري، من خلال ما أفرزته تغيرات جوهرية في مقاييس اختيار الشريك و تكوين الأسرة لدى الأفراد عامة و الأستاذ الجامعي بالأخص. إذ بعدما كانت الجماعة الأسرية وخاصة الوالدين، تلعب دورا أساسيا في الاختيار الزواجي، واضعة مختلف المقاييس التي تحافظ على الوحدة الثقافية و الاقتصادية التقليدية للأسرة، برزت مقاييس أخرى جديدة للاختيار الزواجي مغايرة في غالب الأحيان عن تلك التي كان ينظر إليها في الأسرة التقليدية، فالتدين كمقياس لاختيار شريك الحياة يظهر تأثيره جليا عند أساتذة العلوم الإنسانية، بينما تقل حدة أهميته كمقياس لاختيار الشريك عند أساتذة العلوم الدقيقة، كما يتجلى أهمية مقياس التعليم واضحا لدى أساتذة التخصصين، بوصفه مقياسا جديدا لاختيار الشريك لم يكن موجودا في النمط القديم، و ذلك بسبب الحرية التي أتيحت للمرأة لمزاولة دراساتها و خاصة الدراسات الجامعية. كما أن أساتذة العلوم الدقيقة تعير اهتماما خاصا بمقياس الحب، و ذلك بسبب التعارف خارج الرقابة و الإطار الأسري التقليدي، و تقل حدة و فعالية هذا المقياس لدى أساتذة العلوم الإنسانية قبل الزواج معتقدين بمجيئه بعده. و نفس الشئ بالنسبة لمقياس الجمال الذي لم يكن يعتد به في النمط الأسري التقليدي، بحيث سمح خروج المرأة من البيت للتعلم و العمل، لاختيار الأجمل و الأنسب للزواج، و تختلف حدته كمقياس لاختيار الشريك بين أفراد عينة التخصصين، كما أن نسبة معتبر من أساتذة العلوم الإنسانية تأخذ بعين الاعتبار مقياس الحسب و النسب بوصفه أحد مقاييس النمط الأسري التقليدي، بينما تقل حدته لدى أفراد عينة أساتذة العلوم الدقيقة، أما مقاييس القرابة و المال فهي ضعيف لدى أفراد العينتين.

- لا شك من أن العلم في العصر الحديث و التغيرات التي طرأت على النسق التربوي الرسمي، خاصة التعليم الرسمي بمختلف تخصصاته، و ما يقوم به من توصيل للأفكار والقيم التي لها دورها في تنظيم السلوك، يعتبر أحد العوامل الهامة التي ساهمت في تكوين تلك التغيرات الجوهرية التي طرأت على معايير و مقاييس اختيار الزوج(ة) لدى الأساتذة و خاصة أساتذة العلوم الإنسانية و أساتذة العلوم الدقيقة.

فالمدرسة تلك المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظائف التربية و نقل الثقافة المتطورة للمجتمع، تعتبر المجال الاجتماعي الذي يحتك فيه الطفل مع زملائه خارج مجال الأسرة، و بالتالي يتفاعل مع مكوناتها كقيادات جديدة و كنماذج سلوكية مثالية، كما يتأثر بالمنهج الدراسي بمختلف جوانبه، و يتفاعل مع أشخاص آخرين ليخرج من التفاعلات البسيطة داخل الأسرة إلى مجال أوسع، فيزداد علما و ثقافة، فتنمو شخصيته من مختلف جوانبها.

- يتجلى أثر درجة التعليم و خاصة طبيعة التخصص العلمي، بما يحمله من قيم و معايير ثقافية، في تبرير رضا أو عدم رضا نسبة كبيرة من أفراد عينة التخصصين عن زواجهم، سواء الذي بني على أسس تقليدية أو وفق معايير حديثة، و منه عن اختيار نمط الأسرة. كما يظهر أثر ذلك فيما يتعلق بتولي شؤون الأسرة أثناء غياب الزوج، إذ أن نسبة معتبرة من أساتذة العلوم الإنسانية يتولى والديهم شؤون أسرهم و رعايتها أثناء غيابهم، وفق المعايير التقليدية للأسرة الجزائرية، بينما يتولى زوجات نسبة معتبرة من أساتذة العلوم الدقيقة مسؤولية رعاية الأسرة أثناء غياب الأزواج، تبعا للحرية التي اكتسبتها من خلال التعليم و العمل. إضافة إلى الدور الذي يقوم به والدي الزوجة في تلك الرعاية، و الذي يعتبر معيارا جديدا اعتمد عليه أفراد عينة العلوم الدقيقة.

و من خلال المعطيات السابقة، و ما لاحظناه من تباين في قيم و معايير أفراد عينة التخصصين، يمكن اعتبار طبيعة التكوين في العلوم الإنسانية و العلوم الدقيقة، تؤثر في نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي. و منه يمكن القول بأن الفرضية الأولى التي مفادها " **تؤثر طبيعة التكوين العلمي في العلوم الإنسانية و العلوم الدقيقة في نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي**" قد تحققت.

1.4.7.تحليل نتائج الفرضية الثانية

من خلال معطيات الجداول من 19إلى 37 و الخاصة بالفرضية الثانية، يمكن استخلاص المعطيات التالية:

- إن للأصل الجغرافي دلالة اجتماعية و ثقافية خاصة، بحيث أن لكل من الثقافة الريفية و الثقافة الحضرية قيما و معايير تختلف في كثير من الأحيان عن بعضهما البعض، فبالنسبة للأفراد ذوي الأصل الحضري، فإن أعمالهم و أفعالهم تتماشى وفق القيم و المعايير و المنتجات الثقافية الحضرية، بما في ذلك اختيار نمط الأسرة و بنيتها، بينما بالنسبة للأفراد الذين ينتقلون من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، يتعين عليهم التكيف مع الإطار الثقافي– الاجتماعي الجديد و المختلف الذي يسود الوسط الحضري، و الأخذ بأسلوب الحياة الحضرية و أنماطها، و لقد تبين ذلك من خلال تأثير قيم و معايير الأصل الجغرافي في اختيار نمط و بنية أسر المبحوثين من أستاذة العلوم الإنسانية و العلوم الدقيقة.

- إن زواج الذكور بالفتيات التي تصغرهم سنا، يظهر مدى تأثيرهم بعملية التنشئة و تشبثهم بالقيم

التقليدية الداعية للمحافظة على النمط الثقافي المستمد من النمط العام، و بالمقابل يظهر تأثيره التحول الثقافي و منه التشبع بالقيم الحديثة من خلال تلاشي زواج الذكور المبكر مثلما كان منتشرا في السابق.

- إن لغة التكوين المستعملة في التخصص، و بما تحمله و تتضمنه من مفاهيم اجتماعية وقيم و معايير و معتقدات و تراث ثقافي و اجتماعي، تترك آثارا معتبرة في طبيعة شخصية الأستاذ، الذي ينشأ وفقها، مما ينعكس على نمط و بنية الأسرة الذي يختارها.

- إن الفرد لا يستطيع نزع نفسه من الإطار المرجعي بالكلية، و أن عملية الهضم الثقافي تترك في نفسه آثارا بعيدة المدى، بحيث يتأثر الفرد بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه، و كذا الثقافة الفرعية المحددة للاتجاهات و القيم و أسلوب أسرته و فلسفتها و خبراتها في الحياة، وعليه فإن نسبة معتبرة من أولياء المبحوثين ذوي مستوى تعليمي يتراوح بين الابتدائي و العالي، حيث يلعب دورا فعالا في متابعة أبنائهم في فهم الدروس و القيام بالواجبات المدرسية ، و تلقينهم و توجيههم و تعليمهم القيم و الاتجاهات و السلوكات الأسرية ، و كذا المبادئ و المعايير الاجتماعية التي تسود المجتمع الذي يعيشون فيه، كما يؤهل ذلك المستوى التعليمي الأولياء لتوجيه أبنائهم و ترغيبهم في التعلم و الدراسة، فينشأ الفرد منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار و المعتقدات و الأساليب الحياتية، ليصبح متدربا عليها ، فتحدد نمط سلوكه و أهدافه بطرق ملائمة تتفق مع المعايير الاجتماعية، و التي تؤثر بدورها في نمط و بنية الأسرة.

- إن للطبيعة المهنية للأولياء، و مقدار دخلها، أثرا هاما في تنشئة الأبناء اجتماعيا و تربويا و ثقافيا، و ذلك من خلال النوعية المهنية للأولياء، الذي يحدد أسلوب الحياة الذي يعتبر ذو أهمية خاصة من حيث أنه يكمل مع درجة التعليم و أسلوب الأسرة و فلسفتها و خبراتها في الحياة، و كذلك الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية التي ينتمي إليها. فيدمج الفرد في الإطار الثقافي العام لمجتمعه، عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه، بما في ذلك الطبيعة المهنية للوالدين، و توريثه إياه و تدريبه على التفكير، كالمثل الشائع الذي يقال بالعامية للطفل في صغره " **أوليدي يخرج شيخ، أوليدي يخرج جنيور، أوليدي يخرج أطبيب**..." فيشب عليها و تكون بدورها قد تغلغلت في نفسه و أصبحت طبيعة ثانية له.

- لقد أفرزت سياسة مجانية التعليم و إجباريته، الذي تبنته الدولة الجزائرية، أثارا متعددة على الأسرة و بنيتها و قيمها، و بالأخص اتجاه المرأة. إذ بعدما كانت الأسرة محافظة و متشددة نحو المرأة و خروجها للتعليم أو العمل، بحيث كانت الأم تقوم بتعليم ابنتها دورها و واجباتها الاجتماعية، و تحيطها بأسرار المجتمع النسوي، و فنون الأعمال المنزلية، و جعلها مؤهلة للحياة، أخلاقيا و دينيا و اجتماعيا، و ذلك وفق القواعد الأخلاقية التي تسود المجتمع، فتتعلم العفة و الحشمة و الحياء و الحرمة و المهارة في الأعمال المنزلية و أمور الزواج الذي تعتبره أهم أهداف حياتها، أصبح مسموحا للبنت بمزاولة الدراسة و متابعتها، بل أصبحت الأسرة تشجع بناتها بمزاولة التعليم بمختلف أطواره، حتى العالي منه من أجل أن تثبت مكانتها و شخصيتها. و بذلك وجدت المرأة نفسها متحررة من الضوابط التي كانت تنقاد لها سابقا و بدلتها بمبادئ عصرية و أهمها الاختيار الزواجي الحر، فانهارت بذلك الضوابط و الأنماط التقليدية

الأسرية تحت وطأة البيئة الجديدة. مما كان له الأثر على نمط و بنية أسر الأفراد بصفة عامة وأسرة الأستاذ الجامعي بصفة خاصة.

- لا شك من أن العمل و ما يحمله من قيم ثقافية له تأثير في اختيار نمط و بنية الأسرة و بالأخص أسرة الأستاذ الجامعي. إذ غرست الثقافة الجديدة في نفوس الأفراد خاصية من خصائص المجتمع المعاصر، و هي الكفاح من أجل التنقل إلى مكانة اجتماعية عالية، و رفع المستوى الاقتصادي، و التحرك من مستوى طبقي أدنى إلى مستوى أعلى، و ذلك بالالتحاق بالعمل من أجل التوافق مع متطلبات العصر و ظروف الحياة الجديدة. و بغرض مضاعفة دخل الأسرة التحقت الزوجة بالعمل، فأصبحت تساعد الرجل في إدارة الشؤون الاقتصادية، بعدما كان عملها مقتصرا على الشؤون المنزلية و رعاية الأبناء.

- لقد كانت السلطة في الأسرة تتمركز في يد كبير العائلة،الذي كان يقوم بتحديد الأدوار و الوظائف بمختلف أنواعها و المراكز داخلها بما في ذلك الاختيار الزواجي و التوجيه العائلي، فيطالب الفرد بالولاء للروابط الأسرية و للاتجاهات و الأفكار و القيم، حتى تكون كل أعماله و أفعاله متوافقة مع الوسط الذي يعيش فيه دون الخروج عنه، بحيث كلما حاول التمرد قابله القهر الممارس من طرف الأسرة، لأنه يعيش تحت ضغوط الالتزام المفروض من قبل الجماعة، فينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار و المعتقدات و الأساليب ، مما يكون له الأثر البالغ على أسرته من حيث النمط و البنية باعتبارها تعيش دائما إطارا ثقافيا. وبالرغم من التغيرات الاجتماعية و الثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري، و من أبرزها ارتفاع المستوى التعليمي للجنسين، و بالأخص المرأة، إلا أن الملاحظ بقاء ثقافة المنبت و تأثيرها على الأفراد، و ذلك بالتدخل في الشؤون الأسرية الخاصة بالأبناء، رغم تغير شكل ذلك التدخل.

- يلاحظ مدى تأثير المرجعية الثقافية في تكوين الأسر عامة و أسرة الأستاذ الجامعي خاصة، من خلال معرفة مختلف أنماط اختيار شريك الحياة التقليدية منها و العصرية، بحيث نلاحظ استمرار الاعتماد على نمط الاختيار الزواجي الذي يحافظ على الأسس التقليدية للزواج و بناء الأسرة، القائمة على العادات و التقاليد التي تمنع أي تعارف بين الرجل و المرأة قبل الزواج، و المكتسب من قيم واتجاهات و أسلوب الأسرة التقليدية و فلسفتها و خبراتها في الحياة، إضافة إلى نمط اختيار الوالدين الذي عرفه المجتمع الجزائري لفترات تاريخية طويلة، بحيث تلعب فيه الجماعة الأسرية و خاصة الوالدين دورا هاما في اختيار شريك الحياة بغرض المحافظة على الوحدة الثقافية و الاقتصادية التقليدية للأسرة ، مرتكزين على مقاييس التدين و الحسب و النسب. و نتيجة تأثير التغيرات السوسيو- ثقافية و الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري، فقد لوحظ نمطا آخر يحمل خصائص الاختيار التقليدي و بعض خصائص الاختيار الحر، إذ تلعب العوامل الوسيطة دورا هاما بين الزوجين المقبلين على الزواج و منه الأصدقاء و خاصة أماكن العمل و الدراسة، إضافة إلى ظهور نمط جديد بعيدا عن المفهوم التقليدي للزواج، و هو الاختيار الشخصي و الحر بعيدا عن تدخل الوالدين، و ذلك بعدما حقق الفرد الاستقلال الاقتصادي عن الجماعة الأسرية، مرتكزا على مقياس التعليم الذي برز نتيجة سياسة مجانية التعليم و إجباريته و كذا الحرية التي

أتيحت للمرأة لمزاولة دراساتها و خاصة الدراسات الجامعية، و مقياس الحب الذي ظهر نتيجة تعارف الطرفين خارج الرقابة و الإطار الأسري التقليدي، و مقياس الجمال الذي لم يكن يعتد به في النمط الأسري التقليدي. فأصبح مفهوم الزواج شكلا من أشكال التعاون بين الزوجين يتحملان أعباءه و مسؤولياته و تبعاته اجتماعيا و اقتصاديا.

- يعتبر المنزل مأوى للحياة المشتركة، كما أنه المكان الذي تلبى فيه حاجات الأفراد البيولوجية و الاجتماعية و الثقافية، بالإضافة إلى كونه المكان الذي يلتقي فيه أفراد الأسرة بعضهم ببعض، و من خلاله تتم عملية التنشئة الاجتماعية بصورة سهلة و طبيعية، بحيث يتعلم الفرد أثناء تفاعله مع بيئته الاجتماعية عادات و أسلوب حياة أسرته و بيئته المباشرة ومجتمعه عامة. فالفرد منذ نعومة أظافره و هو يعيش في الإطار الأسري، حيث يشترك في تربيته كل من الأب و الأم و الجد و الجدة و كافة أفراد العائلة خاصة الكبار منهم، فيلقنون له القوانين و القواعد الخاصة بالأسرة و من ثمة المجتمع، و كذا التضامن الاجتماعي و التماسك الداخلي لأفرادها و الشعور بالشرف و الخوف من رأي الغير، مما يتولد لديه الشعور بالالتحام و التماسك الأسري و الضبط الاجتماعي الذي يذيبه داخل الجماعة. مما يترك آثارا معتبرة في شخصية الفرد و تصوراته، و بالتالي ينعكس على نمط الأسرة التي يرغب الفرد في تكوينها

- مما لا شك فيه أن للمجال المكاني للأسرة آثارا معتبرة في تكوين شخصية الفرد و تصوراته، و بالأخص نحو نمط الأسرة التي يرغب في تكوينها. إذ أن امتلاك الأسرة لمسكن يعبر عن قيمة اجتماعية، كما يرمز إلى الهوية و الشخصية الأسرية، بالإضافة إلى كونه المكان الذي يلتقي فيه أفراد الأسرة بعضهم ببعض و تتم من خلاله عملية التنشئة الاجتماعية بصورة سهلة و طبيعية. و الملاحظ أن لكل نسق من أنساق الأسر قواعد خاصة للسكن، إذ من المعروف أن الأزواج و الزوجات يأتون من أسر توجيه مختلفة، و لهذا فإنه بعد الزواج لابد لأحدهما أن ينتقل، و أكثر الأنماط شيوعا هو انتقال العروس للعيش مع أسرة العريس. فالمسكن العائلي الكبير، بما يتضمن من أزواج و زوجات و عدد كبير من الأبناء، يعتبر عاملا من عوامل التماسك و التضامن الأسري، كما يعتبر عاملا من عوامل تقوية الروابط الأسرية و الشعور بالانتماء و التكتل الذي يربط الوحدة العائلية. و لكن التحولات و التغيرات التي مست المجتمع ككل، و كذا الوسط السكني الجديد الذي عرفته الأسرة، أثرت على المجال السكني للأسرة، و عدد الأسر في المسكن العائلي، بحيث أصبح المسكن الواحد يضم بين 1 و 2 أزواج و في بعض الحالات ثلاثة أزواج، و في الكثير من الحالات الأزواج يعيشون معا لأن أزمة السكن لا تمكنهم من الحصول على سكنات منعزلة. كما أن الفئات المتعلمة، بمستواها التعليمي المرتفع، تعارض نمط السكن الأبوي، بحيث يشترط الزوجات مسكنا مستقلا عن أولياء الزوج، و ذلك من أجل تفادي الصراعات و الخلافات بسبب التباعد الثقافي بين الأجيال، و لكن قلة الإمكانيات و صعوبة الحصول على مسكن مستقل، يلجأ الأزواج الجدد إلى المسكن المشترك مع والدي الزوج . بينما البعض الآخر من الفئات المتعلمة التي وجدت نفسها تشغل مختلف الوظائف، مكنتها من الحصول على دخل ذاتي، و من ثمة الاستقلال السكني عن المسكن العائلي، و ذلك بشراء مسكن خاص أو

استئجاره و خلق وسط سكني جديد يمكنها من إدارة شؤون أسرتها و تجسيد نمط الأسرة المرغوب فيها و غالبا ما تكون أسرة زوجية، وفق معطيات الحياة العصرية بعيدا عن سلطة أسرة المنشأ. و الملاحظ أن الالتجاء للبحث عن مسكن مستقل يعبر عن مدى الوعي المتنامي لديهم بمدى تأثير الأهل في حياة و سلوكات الأسرة الجديدة. و من أجل تفادي ذلك التصادم، تبحث عن مسكن مستقل كي تضمن عدم الاحتكاك و بالتالي تتجنب ذلك التأثير إلا أن السكن المستقل عن الوحدة العائلية، يؤدي في غالب الأحيان إلى تضعيف الروابط الأسرية و تنمية الفردانية على حساب الشعور بالانتماء و التكتل الذي يربط الوحدة العائلية.و من هنا يتبين ألأثر الثقافي الذي يسببه المجال السكني في اختيار نمط الأسرة .

- لقد كان النمط الأسري التقليدي يشجع زيادة عدد الأطفال و يفضل المرأة الولود، خاصة الذكور الذين يمنحون لها سلطة و نفوذ، إلا أن بوادر تنظيم النسل أثرت في المعتقدات القديمة الراسخة في المجتمع، و تبلورت في أذهان الأفراد قيما جديدة، ترى أن النسل يجب أن يتوازن مع الدخل، و أن العبرة من الخلف بالكيف لا بالكم، و بالنوع لا بالعدد، و أن الأسرة المتطورة يجب أن يكون لها مستوى اقتصادي و اجتماعي رفيع كي تكون مستقرة. و كان ظهور هذه المبادرة لدى الأسرة ذات المستوى التعليمي و الثقافي بالأخص. كما شجعت الحكومة الزوجات على تنظيم النسل و ذلك بإقامة مراكز تنظيم الأسرة و حملات تحسيسية لأهمية تنظيم النسل، و كذا توفير أقراص منع الحمل التي تسلم بالمجان، كما يقوم الأطباء بالخدمات و الإرشاد الصحي، و تقوم الأخصائية الاجتماعية بالزيارات المنزلية و الاستقبال و المتابعة الدورية، مما شجع الأسرة للاكتفاء بعدد قيل من الأولاد معتمدين على المثل الفرنسي القائل لمن له بنت و ولد " **Le choix du Roi**" و بالتالي ظهرت قيما جديدة أثرت في شكل الأسرة و حجمها و نمطها.

- إن تبرير الرضا أو عدم الرضا عن الزواج و منه نمط و بنية الأسرة التي اختارها الأستاذ الجامعي، باعتبار الزواج القاعدة الأساسية للأسرة، يعبر عن مدى تأثير سلوك الفر د و توجهاته بالقيم و المعايير، سواء من خلال ما اكتسبه عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية أو من خلال التغيرات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية الحاصلة في المجتمع. بحيث يظهر جليا كيف أن أسلوب الأسرة و فلسفتها و خبراتها في الحياة، الساعية للمحافظة على الوحدة الثقافية، يؤثر في سلوك الأفراد و توجهاتهم مما جعلهم يصرحون بالرضا عن زواجهم و منه نمط أسرهم مبررين ذلك بالملاءمة مع طبيعة أسرة المنشأ و المحافظة على صلات القرابة و كذا التمكن من غرس مبادئ الأجداد. كما أن النظام التعليمي و درجة التعليم و ما يترتب عنه من بعد ثقافي و تغيير في القيم والمعايير الاجتماعية، يترك أثاره من خلال الرضا عن الزواج بحجة الملاءمة مع التكوين العلمي و تحسين مستوى الأبناء المعيشي و التربوي و كدا الملاءمة مع تغيرات العصر، مثلما صرح به المبحوثون.

- إن أن أعضاء المجتمع يكبرون و يتقدمون في السن، و خلال هذا التغير تتبدل أدوارهم و مسؤوليتهم الاجتماعية بعد أن تزداد حلقات انتمائهم إلى المنظمات الاجتماعية، و تتغير أنماط علاقاتهم وممارستهم اليومية، و نظرا للتغيرات التي مست المجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال، فقد وقع أثرها

على الأسرة، بحيث أن الأسرة الأبوية البحتة الصارمة، أين كان الأب أو الجد الأكبر يمثل دور القائد الأكبر للعائلة، بتمتعه بالسلطة المطلقة، و تحديده لدور كل فرد من أفراد أسرته، أخذت في التقلص و الاندثار، و بدأت الفردية تميز اتجاهات الأفراد، بحيث أصبح الأبناء يشاركون في اتخاذ القرارات التي تتصل بالأسرة، كما أصبح الأبناء المتزوجون، خاصة الذين انفصلوا عن مسكن التوجيه و أقاموا بمسكن مستقل بسبب استقلالهم الاقتصادي، يصدرون بأنفسهم الكثير من القرارات، خاصة فيما يتعلق بأسرهم الخاصة أثناء وجودهم أو عند غيابهم، دون أن يكون لذوي القربى دخل في ذلك، إلا في حالة اللجوء إليهم. إضافة إلى أن المرأة تحررت من سلطة الأب و الأسرة و تغيرت وضعيتها، خاصة بعدما وفر لها المجتمع ظروف تحسين مستواها، و ذلك بالسماح لها بالخروج منفردة للدراسة و العمل و تكوين شخصيتها و تحديد مصيرها بنفسها و كذا استقلالية القرار و التربية، مما جعلها تتولى شؤون أسرتها بنفسها أثناء غياب زوجها.

و ما يمكن استخلاصه هو أن الأستاذ الجامعي في العلوم الانسانية أو العلوم الدقيقة، بوصفه فردا من أفراد المجتمع، لا يستطيع نزع نفسه من الإطار المرجعي بالكلية، و اقتلاع جذوره المتأصلة مهما مرت به السنون، بحيث يتأثر بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه، و كذا الثقافة الفرعية المحددة للاتجاهات و القيم و أسلوب أسرته و فلسفتها و خبراتها في الحياة، و كذلك الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية التي ينتمي إليها من حيث عدد الأفراد و نمط العلاقات السائدة بينهم، و خصائص الطفل الشخصية، كما يتأثر أيضا بالنظام التعليمي للدولة والمدرسة التي يلتحق بها و المجتمع المحلي الذي توجد به كل من الأسرة و المدرسة.

كما تتجلى الثقافة المرجعية من خلال أسلوب الحياة الذي يعتبر ذو أهمية خاصة من حيث أنه يكمل مع درجة التعليم و المهنة، درجة وعي الفرد التي تحددها الأفكار و التصورات والقيم و المثل التي امتصها (اكتسبها)من ثقافة مجتمعه، عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تسهم فيها الهيئات الاجتماعية المختلفة، رسمية كانت أو غير رسمية. و تعتبر الأسرة من الهيئات الأساسية المؤثرة في تنشئة الأفراد، لما لها من تأثير بالغ في عملية التطبيع الاجتماعي، على أن لكل أسرة سلوكها الذي تطبع طفلها عليه، بما تنقله إليه من قيم و معايير و اتجاهات.

و من خلال المطيات السالفة الذكر يمكن القول بأن فرضيتنا القائلة " تؤثر الثقافة المرجعية في اختيار نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي" قد تحققت.

1.4.7. الاستنتاج العـــــام

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف عن نمط و بنية أسرة الأستاذ الجامعي و ما يميزها عن بنية و نمط الأسرة في المجتمع الذي ينتمي إليه، و ما مدى تأثير المرجعية الثقافة بما فيها التنشئة الاجتماعية و التغيرات الثقافية، في اختيار بنية و نمط أسرته، و هل تختلف بنية و نمط أسر أساتذة العلوم

الإنسانية عن بنية و نمط أسر أساتذة العلوم الدقيقة.

و من خلال الدراسة النظرية و الميدانية، اكتشفنا بأن الأستاذ الجامعي، باعتباره فردا من أفراد المجتمع، لا يستطيع نزع نفسه من الإطار المرجعي بالكلية، و اقتلاع جذوره المتأصلة مهما مرت به السنون، و أن عملية الهضم الثقافي التي تعرض لها تركت في نفسه آثارا بعيدة المدى، بحيث تأثر بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه، و كذا الثقافة الفرعية المحددة للاتجاهات و القيم و أسلوب أسرته و فلسفتها و خبراتها في الحياة، و كذلك الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية التي ينتمي إليها، من حيث عدد الأفراد و نمط العلاقات السائدة بينهم، كما تأثر أيضا بالنظام التعليمي للدولة والمدرسة التي التحق بها، بما في ذلك طبيعة الدراسة و نوعية التخصص و لغة التدريس، و كذا المجتمع المحلي الذي توجد به كل من أسرته و مدرسته.

و لقد عملت التنشئة الاجتماعية على إدماجه في الإطار الثقافي العام، عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه و توريثه إياه و تدريبه عن طريق التفكير السائد فيه، و غرس المعتقدات الشائعة في نفسه، فنشأ وفقها و أصبحت طبيعة ثانية له.

كما أدى التغير الاجتماعي، باعتباره تحولا في ثقافة المجتمع، إلى تغيير المعايير التي وضعها المجتمع لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة، فحدث تبدلا جوهريا في الأبنية الاجتماعية، أي في نمط الفعل الاجتماعي و التفاعل الاجتماعي، بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل، كما انعكست على التغيرات التي طرأت على القيم و المعايير و المنتجات الثقافية. و بذلك تتجلى مرجعية الأستاذ الثقافة من خلال أسلوب الحياة الذي يعتبر ذو أهمية خاصة من حيث أنه يكمل مع درجة تعليمه و مهنته، و كذا درجة وعيه التي تحددها الأفكار و التصورات والقيم و المثل التي امتصها (اكتسبها) من ثقافة مجتمعه، عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي سهمت فيها الهيئات الاجتماعية المختلفة، رسمية كانت أو غير رسمية.

و يمكن الإشارة في الأخير إلى أن التغير الثقافي السريع الذي تميز به المجتمع الحديث، أدى إلى اختلافات ثقافية واسعة بين الأجيال المختلفة المتعاقبة، ولوحظ ذلك من خلال المقاييس الجديدة لاختيار الشريك و نمط الأسرة الحديث. إلا أن الثقافة الجديدة لم تقض نهائيا على الثقافة القديمة، إذ تبقى من الثقافة القديمة بعض عناصرها القوية التي تواصل حياتها مثلما رأيناه من خلال المبحوثين الذين أبقوا ولائهم للماضي من خلال بناء أسرهم وفق النمط الأسري التقليدي.

خاتـــــمة

يعتبر دراسة موضوع الأسرة ذو أهمية بمكان، باعتبارها وحدة من أهم وحدات المجتمع، و لما تلعبه من دور حيوي في بناء القيم والاتجاهات و تشكيل شخصية الفرد. ولقد تعرضت الأسرة في المجتمعات الإنسانية للتغير، و بغرض المحافظة على وجودها و استمرارها، فقد عملت على التكيف و مسايرة التطور و التغير في الحياة. و الأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر، تأثرت بما شهده المجتمع الجزائري من تغيرات ثقافية و سياسية و اقتصادية عميقة مست مختلف مجالاته، انعكست نتائجها على أنظمته و مؤسساته الاجتماعية، خصوصا الأسرة بوصفها إحدى المؤسسات التي أصبحت ميدانا لبروز تلك التغيرات.

و لذلك فقد حاولنا في هذه الدراسة الوصول إلى معرفة ما إدا كانت بنية و نمط أسرة الأستاذ الجامعي تتميز عن بنية و نمط الأسرة في المجتمع الذي ينتمي إليه، و هل للثقافة المرجعية إثر في اختيار تلك البنية و النمط الأسري، و هل تختلف بنية و نمط أسر الأساتذة المتخصصين في العلوم الإنسانية عن بنية و نمط أسر الأساتذة المتخصصين في العلوم الدقيقة؟

فالأستاذ الجامعي يعتبر فردا من أفراد المجتمع، يؤثر فيه بما يقدمه لأفراد المجتمع من علم و معرفة و نشر للقيم و المفاهيم، من خلال أدائه لوظيفته التعليمية بالجامعة، و يتأثر به من خلال ما اكتسبه من قيم و معايير بواسطة مختلف هيئات التنشئة الاجتماعية، و أهمها أسرة المنشأ التي تعمل على إدماجه في الإطار الثقافي العام، عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه و توريثه إياه و تدريبه عن طريق التفكير السائد فيه، و غرس المعتقدات الشائعة في نفسه، لينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار و المعتقدات ، فيشب عليها، إضافة إلى التغيرات الاجتماعية و الثقافية التي حصلت في المجتمع و كذا طبيعة تكوينه و تخصصه العلمي.

إضافة إلى كونه ينتمي إلى نخبة مثقفة واعية، ذات تكوين علمي متخصص ، يتخد من البحث العلمي القائم على الموضوعية و التجربة و الدراسات الميدانية مثلا أعلى له، لأن التعليم أكسبه خبرة و مهارة سهل عليه شق طريقه في الحياة و مكنه من التميز بين أنماط السلوك المختلفة مما جعله لا ينقاد بسهولة لتقاليد و أعراف المجتمع.

و عليه فقد لاحظنا أن الأستاذ الجامعي في العلوم الإنسانية و العلوم الدقيقة،لا يستطيع نزع نفسه من الإطار المرجعي بالكلية، و اقتلاع جذوره المتأصلة مهما مرت به السنون، بحيث يتأثر بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه، و كدا ثقافته الفرعية و أسلوب أسرته و فلسفتها و خبراتها في الحياة، و كدا الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية التي ينتمي إليها من حيث عدد الأفراد و نمط العلاقات السائدة بينهم، و خصائصه الشخصية، كما يتأثر بالنظام التعليمي للدولة و المدرسة التي يلتحق بها، بما في دلك طبيعة الدراسة و نوعية التخصص و لغة التكوين، و المجتمع المحلي الذي توجد به كل من الأسرة و المدرسة، مما ينعكس على بنية و نمط أسرته.

جامعة البليدة
قسم علم الإجتماع

الإستمارة رقم: .....

هذه الاستمارة تدخل في إطار بحث سوسيولوجي حول بنية و نمط أسرة الأستاذ الجامعي ، أرجو منكم المساعدة و ذلك بالإجابة عن الأسئلة و وضع علامة (x) في الجواب المناسب كما يمكن ذكر عدة إجابات ، علما بأن هذه المعلومات لا تستعمل إلا لغرض علمي بحت.

البيانات العامة

- الجس : ذكر ☐ أنثى ☐
- سن الزوج : ..... سن الزوجة.....
- مدة الزواج :.....
- عدد الأولاد : .....
- الأصل الجغرافي : ريفي ☐ .حضري ☐
- عدد الإخوة : ... .

الحالة العلمية و المهنية للوالدين

-المستوى التعليمي للوالدين : الأب : أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ عال ☐
الأم : أمية ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ عال ☐

-الوضعية المهنية للوالدين:

الأب : يعمل ☐ لا يعمل ☐ متقاعد ☐ إذا كان يعمل ، فما هي وظيفته : .....
الأم : تعمل ☐ لا تعمل ☐ متقاعدة ☐ إذا كانت تعمل، فما هي وظيفتها: .....

الحالة العلمية و العملية للزوجين

- هل درست قبل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية: نعم ☐ لا ☐
- إذا كانت الإجابة بنعم ، فأين تمت دراستك ؟ البيت ☐ المسجد ☐ الزاوية ☐ روضة الأطفال ☐ مدرسة خاصة ☐ أخرى ☐ حـــدد.....
- الشهادة العليا المتحصل عليها: ليسانس ☐ مهندس دولة ☐ ماجستير ☐ دكتورة دولة ☐
- التخصص العلمي الحالي:.....
- لغة التكوين: العربية ☐ الفرنسية ☐ الإنجليزية ☐ أخرى ☐ حدد.....
-ما هو مستوى زوجتك (زوجك) التعليمي؟ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
- هل تمارس زوجتك (زوجك) وظيفة معينة ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم ، فما هي وظيفتها ؟:.....

المجال المكاني للزوجين

- كم عدد أفراد الأسرة الكلي داخل المسكن العائلي (إضافة إلى الأب و الأم).....فردا
- ما عدد الأسر داخل المسكن العائلي:.....أسرة

- هل تقيم(تقيمين) حاليا بمسكن: الوالدين(والدي الزوج) ☐ شخصي مستقل ☐ آخر.....

-هل أنت راض (راضية) عن الإقامة الحالية ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الرضا عن الإقامة الحالية ، فهل لأن ذلك: يلائم طبيعة تنشئتك ☐ يساعدك على تنشئة أبنائك ☐ يوفر عنك المصاريف المختلفة ☐ ليس لك حلا آخر ☐
- في حالة عدم الرضا عن الإقامة الحالية ، فهل يعود ذلك إلى: نمط العائلة الكبير ☐ اختلاف ثقافة الوالدين مع الأبناء ☐ عدم استيعاب المسكن لزوجين جديدين ☐ عدم التمكن من تجسيد نمط الأسرة المرغوب فيه ☐ كثرة الأولاد و المشاكل التي يسببونها ☐ اشتراط الزوجة لمسكن منفرد ☐ عدم وجود خيارا آخر ☐

- إذا كنت تقيم بمسكن مستقل:
- فهل أقمت بهذا المسكن: قبل الزواج ☐ بعد الزواج ☐
- في كلا الحالتين، هل حقق لك ذلك نوع الأسرة التي رغبت في تكوينها ؟ نعم ☐ لا ☐

العلاقات الأسرية داخل العائلة

- هل خرج بعض الإخوة المتزوجين عن المسكن العائلي؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كان نعم، فهل كان ذلك من أجل: التوسع في المسكن ☐ الهروب من المشاكل العائلية اليومية ☐ اختلاف ثقافة و فكر الوالدين مع الأبناء ☐ الإبقاء على العلاقات الطيبة مع الوالدين ☐ تحقيق نمط الأسرة التي يرغبون فيها ☐ الزواج ☐ أخرى.....

- هل تتعرض(ين) أنت و زوجتك (أنت و زوجك) للتدخلات في حياتكما الزوجية ؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كان نعم :

- من الذي يتدخل ؟ والدي الزوج ☐ والدي الزوجة ☐ الجد الأكبر ☐ الأقارب ☐
- ما طبيعة التدخل: أوامر ☐ نصائح و توجيهات ☐ تحديد بنية الأسرة ☐ خروج الزوجة للعمل ☐ أخرى .....

-نمط الأسرة المرغوب فيه و كيفية اختيار القرين

-ما هو نمط الأسرة التي ترغب في تكوينها: أسرة زوجية (الزوجين و الأبناء) ☐ عائلة ممتدة(تقليدية) ☐

- في حالة الرغبة في أسرة زوجية ، فهل لأن ذلك : يلائم طبيعة تغيرات العصر ☐ يمكن من تحسين مستوى الأبناء التربوي و المعيشي ☐ يتناسب مع المسكن الحديث (الشقق) ☐ يتلاءم مع طبيعة تكوينك العلمي ☐ يتلاءم مع طبيعة الأسرة التي نشأت فيها ☐ أخرى .....

- في حالة الرغبة في عائلة ممتدة(تقليدية)، فهل لأن ذلك : يتلاءم مع طبيعة الأسرة التي نشأت فيها ☐ يتلاءم مع مبادئك الدينية ☐ يلائم طبيعة العائلة الجزائرية ☐ يحافظ على صلات القرابة و يقويها ☐

يمكن من غرس مبادئ الأجداد للأحفاد ☐ يتلاءم مع تنشئتك ☐ أخرى .....

-كيف تم اختيار شريك ☐ الحياة ؟ عن طريق: شخصي ☐ الوالدين ☐ القربى ☐ الأصدقاء ☐

التعارف في مكان العمل ☐ التعارف في مكان الدراسة ☐ أخر ☐.....

-ما هي المقاييس التي على أساسها تم ذلك الاختيار؟ الحب ☐ الجمال ☐ المال ☐ الحسب

و النسب ☐ القرابة ☐ الوظيفة و العمل ☐ المستوى التعليمي ☐ التدين و الالتزام ☐

ربة بيت ☐ آخر .....

-هل تكونت لديك هذه المقاييس من خلال : النموذج الأسري ا لمعيش ☐ التربية الدينية ☐

المطالعة و الثقافة الشخصية ☐ المناقشة مع العائلة ☐ المناقشة مع الزملاء ☐ وسائل الإعلام

السمعية البصرية. ☐ الحياة الجامعية ☐ آخر.....

-هل أنت راض (راضية) عن زواجك ؟ نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

-إذا كنت راضيا(راضية)، فهل ساعدك ذلك على تحقيق شكل الأسرة التي رغبت فيها؟نعم ☐ لا ☐

- إذا لم تكن راضيا (راضية)، فهل لأنه : لم يحقق لك نوع الأسرة التي رغبت فيها ☐ لم يتلاءم مع

طبيعة تكوينك العلمي ☐ لم يتلاءم مع تنشئتك ☐ آخر .....

<u>ممارسة عملية النسل و تولي شؤون الأسرة</u>

-هل تمارس (الزوجة) عملية : تحديد النسل ☐ تنظيم النسل ☐ لا تمارس ☐

57-إذا كان نعم ، فهل تقوم بذلك من أجل : عدم تكرار نمط الأسرة التقليدية ☐ التمكين من تحسين

مستوى الأولاد التربوي والمعيشي ☐ بسبب أزمة السكن ☐ تحقيق أسرة زوجية(الزوجين و الأبناء) ☐

آخر.....

-إذا كان لا، فهل لأن: الدين يحث على كثرة النسل ☐ الزوج غير مقتنع بذلك ☐ الزوجة غير

مقتنعة بذلك ☐ يسمح بإنشاء عائلة موسعة ☐ أخرى .....

- في حالة غياب الزوج عن الأسرة من يتولى شؤونها ؟ الزوجة ☐ والدي الزوج ☐ والدي

الزوجة ☐ الأقارب ☐ آخر.....

- شكرا جزيلا على تعاونكم -

قائمــة المراجـــع

1. أبو المعال عبد الفتاح، "أثر وسائل الإعلام على الطفل"، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، (1990).
2. إجلال إسماعيل حلمي،" العنف الأسري"، دار قباء للطباعة و النشر التوزيع، (1999).
3. إحسان محمد الحسن،" العائلة و القرابة و الزواج-دراسة تحليلية في تغيّر نظم العائلة و القرابة و الزواج في المجتمع العربي"-دار الطباعة و النشر-بيروت-(1981).
4. إحسان محمد الحسن،"علم الاجتماع"،دراسة نظامية،مطبعة الجامعة، بغداد،(1982).
5. الجميلي خيري خليل ،" الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة"،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،(1993).
6. .الجميلي خيري خليل ،" قضايا السكان و الأسرة و الطفولة"، المعهد العالي للخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، (1999).
7. الجوهري عبد الهادي و آخرون، "دراسات في علم الاجتماع"، مكتبة الطليعة، اسيوط، (1979).
8. الجوهـرى محمـد و د. شـكرى علـياء ، "علـم الاجـتماع الريفـي الحـضري"،دار المعـارف، ط1، القاهرة، (1980).
9. الخاقاني محمد طاهر آل البشير ،"علم الاجتماع بين المتغير و الثابت"، -دار مكتبة الهلال- ط1 (1987).
10. الخشاب مصطفى ، "دراسات في علم الاجتماع العائلي"، دار النهضة العربية، بيروت، (1985)
11. الخشاب مصطفى ، "علم الاجتماع العائلي "،دار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، (1966)
12. الخولي سناء ،" الأسرة و الحياة العائلية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1995).
13. الخولي سناء ، "الزواج و الحياة العائلية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر.
14. الخولي سناء ، "التغير الاجتماعي و التحديث"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر.
15. الدقس محمد ، "التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق،"دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،عمان، (1987).

16. الزعبي محمد أحمد ،"التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي و علم الاجتماع الإشتراكي" ،دارالطليعة للطباعة و النشر،ط2 ، دون سنة نشر.

17. الساعاتي سامية ،" الثقافة و الشخصية"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، ط2، (1984).

18. السعاتي حسن ،"علم الاجتماع الصناعي "،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت، (1980).

19. السمالوطي نبيل محمد توفيق ، "الدين و البناء العائلي"، دار الشروق للتوزيع و النشر و الطباعة ،مصر ، ط.1، (1981).

20. السيد عبد المعطي وآخرون،" الأسرة و المجتمع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر.

21. السويدي محمد ، "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1990).

22. الصباب أحمد ، "الأسلوب العلمي في البحث"، دار النهضة، جدة،(1981).

23. العوّا عادل ، "تحديث الأسرة و الزواج"،دار الفاضل، دمشق،(1991).

24. .الفائدي محجوب عطية ، "طرق البحث العلمي في العلوم الإجتماعية:مع بعض التطبيقات على المجتمع الريفي"، منشورات عمر المختار، ليبيا، ط1، (1994).

25. القاضي يوسف ،"مناهج البحوث و كتابتها"، دار المريخ،الرياض،(1984).

26. انتصار يونس،" السلوك الإنساني"، دار المعارف،اسكندرية،(1967).

27. بدوي محمد ، "مبادئ علم الاجتماع" ،دار المعارف،الإسكندرية ،ط3، (1976).

28. بن خلدون عبد الرحمان بن محمد ، "كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" ، شرح د.محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي،بيروت، (2005).

29. بوتومور، ت: د. محمد الجوهري و آخرون،" تمهيد في علم الاجتماع"، دار المعارف، (1981).

30. بوحوش عمار ، محمد الذنيبات،" مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحث"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1994).

31. بورديو بيار ،"البنية الداخلية للمجتمعات المغاربية"، ترجمة فريد الرويسي، مجلة نقد و فكر، العدد 04،المغرب،(1997).

32. حسن محمود ،"الأسرة و مشكلاتها"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، (1981).

33. حطب زهير ،" تطور بنى الأسرة العربية "، معهد الإنماء العربي، القاهرة،(1987).
34. حلمي عبد القادر ،" مدخل إلى الإحصاء"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، (1983).
35. دياب فوزية ، "القيم و العادات الاجتماعية"، دار النهضة العربية، بحث ميداني، بيروت،، ط1،(1980) .
36. رشوان حسين عبد الحميد ،"الأسرة و المجتمع"- دراسة في علم الاجتماع الأسرة- مؤسسة شباب الجامعة –الإسكندرية – دون سنة نشر.
37. زهران عبد السلام حامد، "علم النفس الاجتماعي"، عالم الكتب، القاهرة، ط4 ،(1974).
38. زيدان أحمد ، علام اعتماد ،"التغير الاجتماعي"،مكتبة أنجلو المصرية ،القاهرة،(1962).
39. شكري علياء ،" الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة"، دار المعارف ،ط1، (1979).
40. صابر محي الدين ، "التغير الحضاري و تنمية المجتمع"، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دون سنة نشر.
41. عبد الرحيم عبد المجيد ، "علم الاجتماع العام"، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة (1980).
42. عبد المنعم، محمد حسن،"الأسرة و منهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير"، مكتبة النهضة المصرية، (1989) .
43. عفيفى عبد الهادي ،" التربية و التغير الثقافي" ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، (1974).
44. عمر الجولاني فادية ،" دراسات حول الشخصية العربية" ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر، (1997).
45. غيث محمد عاطف ،"التغير الاجتماعي في المجتمع القروي"، دار النهضة المصرية، دون سنة نشر.
46. غيث محمد عاطف ،" التغير الاجتماعي و التخطيط"، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، (1962).
47. قباري محمد إسماعيل ،" مناهج البحث في علم الاجتماع: موافق و اتجاهات معاصرة"، منشأة المعارف،الإسكندرية، (1982).
48. لطفي عبد الحميد،"علم الإجتماع"،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت ،بدون سنة.
49. مغربي عبد الغني ،" الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون"، تعريب:محمد الشريف بن دالي حسين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (1988).
50. منصور أميرة ، علي يوسف ، "قضايا السكان والأسرة و الطفولة"، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية، الإسكندرية، دون سنة نشر.

) 51-Andrée, Michel, Sociologie de la Famille et du mariage, puf, Paris, (1986.

52-Boutafnouchet, Moustafa, La Famille Algérienne: évolution et caractéristiques récentes. Alger,S.N.E.D, (1980).

53-Boutefnouchet, Mustapha, Système social et changement social en Algérie, OPU, Alger, sans date.

54-Bourdieu,-pierre, Sociologie de l'Algérie, Paris, PUF, (1997).

55-Bourdieu, Pierre, Sociologie de l'Algérie, édition publication Française,Paris, (1986).

56-Cathrine, Bouvalet; Pierre Merlin, Transformation de la famille et habitat,acte du colloque;Paris, (1986).

57-Chaulet, Claudine, la terre, les frères et l'argent, tome1, OPU, Alger, (1987).

58-Fanon, Frantz, Sociologie d'une révolution, ed MASPERO, (1982).

59-Guy, Rocher, l'action sociale,T1,ed HMH,paris, sans date

60-Guy, Rochre,le changement social, Introduction a la sociologie general, (1968).

61-Guy, Rocher, Organisation Sociale,EDHMH, (1968).

62—Jean Pierre,Durant;Robert, Weil, Sociologie contemporaine;Vigat, Paris, (1989).

63--Juliette, Minces, la Femme dans le monde Arabe, ed magazine, (1980).

60-Kouaouci, Ali, Famille, femme et contraception, CENEAP, Alger, (1992).

64-Madeleine, Gravvitz, méthode des sciences sociales;ed dallaz;Paris, (1999).

65-Segelem, Martine,la Sociologie de la famille,Paris,Armand Colin, (1981).

66 - بن قطب عائشة، "التحضر و بناء الأسرة الجزائرية"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، سنة 1993.

67-مسعودة كسال،" الطلاق في المجتمع الجزائري، عوامله و آثاره"، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، معهد علم الاجتماع، الجزائر، 1986.

القواميس و المعاجم

68-الحسن محمد حسان ، " معجم علم الاجتماع"، دار الطليعة، بيروت، ط1 ،1981.

69-غيث أحمد عاطف " قاموس علم الإجتماع "دار المعرفة الجامعية-مصر-.1995

المقالات ،المجلات و الدوريات

70-فكار عثمان ،" العائلة الجزائرية بين التغير و الثبات"، مقال بجريدة النبأ، العدد 85، 1992.

71-مجلة الوحدة، مجلة فكرية ثقافية شهرية‌ان تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية، السنة الخامسة ، العدد 50،نوفمبر 1988،ص101

73-الديوان الوطني للإحصاء –نظرية خاصة بالإحصاء الوطني العام للسكان، دراسة تحليلية-1987.

74- الديوان الوطني الإحصاء، الجزائر، 2005.

75-- Secrétariat Social d'Alger, " Les Nouvelles Familles", Avril 1966.

76-Annuaire d'Afrique du nord, document sur l'Algérie pour la réalisation des taches économiques et sociales de la révolution démocratique et populaire,1992,.

77- CENEAP , étude sur les mutations de la structure familial,Synthèse, 1996.